

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب هسته تفسیر بیهودی

مؤلف: شیخ بهاء الدین عابدی

مترجم:

۱۹۸۱

شماره قفسه



جمهوری اسلامی ایران

سازمان اسناد و کتابخانه ملی

۲۷۲۲۷



حاج شیخ بهاء الدین عابدی البیهودی

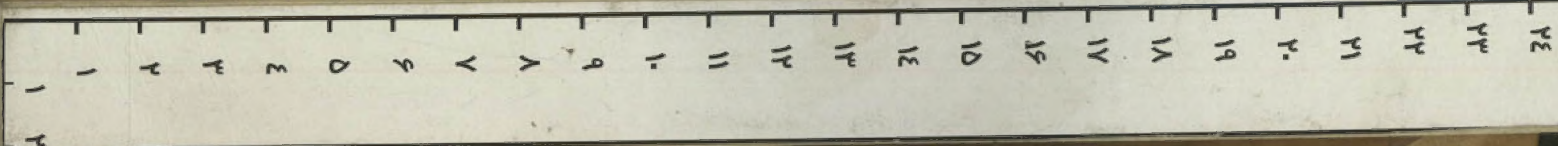
قد انتقل الی الطبعه الصحفه
فی قصیده جبر و ابدا

۱۹۸۱
۱۳۶۰

هسته تفسیر بیهودی
شیخ بهاء الدین عابدی

مترجم: شیخ بهاء الدین عابدی
مترجم: شیخ بهاء الدین عابدی

فی فقه العبد المملوق
احمد بن محمد بن محمد بن محمد



الکتاب المملوق
الکتاب المملوق

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب هسته تفسیر بیهودی

مؤلف: میرزا محمد علی

مترجم

شماره قفسه: ۱۹۸۱



جمهوری ملی ایران

مجلس شورای ملی

۲۷۲۴۷



۱۳۲۷
۱۹۸۲

حاشیه شیخ بهاء الملة والدین علی تفسیر البیضاوی
قد انتقل الی الطبعة الصحیحہ
فی قصیدہ جبر و اختیار
از میرزا محمد علی
تألیف
۱۳۲۷
۱۹۸۲
مجلس شورای ملی
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تألیف
میرزا محمد علی
مترجم
شماره قفسه: ۱۹۸۱
۲۷۲۴۷
جمهوری ملی ایران
مجلس شورای ملی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	تفسیر بصیری
مؤلف	شیخ بهاء الدین عسکری
مترجم	۱۹۰۸۲
شماره قفسه	۲۷۲۴۷
جمهوری اسلامی ایران	
شماره ثبت کتاب	



ما شیخ بهاء الله والدین علی بن ابی طالب
 قد انتقل الی الله بعد

تفسیر بصیری
 تالیف شیخ بهاء الدین عسکری
 در ۱۶ جلد

۱۶۸۲
 ۱۳۵۸

تفسیر بصیری
 تالیف شیخ بهاء الدین عسکری
 در ۱۶ جلد

تفسیر بصیری
 تالیف شیخ بهاء الدین عسکری
 در ۱۶ جلد

تفسیر بصیری
 تالیف شیخ بهاء الدین عسکری
 در ۱۶ جلد

بسم الله الرحمن الرحيم هذه الاعانة

الحمد لله الذي جعل من عالم الاسكان شجرا لا يات قدرته وتغيره وتبين
مخيفة الاكلون باننا بليغيات وحدته ونقيرها وانزل على عبده الكتاب ونوحى
له عوجا بصره للعالمين ونذكره وقص فيه من انوار الغيب ما يغلب على غيب
الشكوى والربيع كان سمعا بصيرا والصلاة على من خصه الله بعبادته
وفضله على اهل ارضه وسماه **والله** بالهدى ودين الحق شيئا ونذيرا
والامصابع الظلام ومنافع دار السلام الدين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم
تطهير **وبعد** فيقول الفقير الى الله الحق بهاء الدين الخليل وقد الله للعل
في يومه لغده قبل ان يخرج الامم هذه ان اول ما يتبع بريد النظر في بياضه
وكبر رايها الفكر من جياضه هو العلم الذي علمه النبي التي عليها مدار الامم
والعارف والزمرة التي اليها دعا الانبياء عليهم السلام ولما جعلها واعلاها
علم التنوير الباحتها ارادة الله سبحانه بسلامة الجهد الذي لا ياتد الباطل
من يدي يديه ولا من خلفه تنزل من حكم حديد والى هذه المنزلة لم ازل اطلب
لاستكشاف سر الحكيم من قبل لا ايتشاف رحيمة الحق فصرقت برهمة
من في اني نحو اقتنار مقدماته وهاجرت مدة عن اوطاف في اجناد استبا
وادواته معا فطبا على استعراق النهار والليل في غوص حارة واستنهاض
الرجل والخليل في سيرا عنقاره فوجدت كتاب انوار التنزيل واسرار التاويل
للجمل الجليل والقاضي النزيل المدا الاحمد السماوي القاضي ناصر الدين محمد
البيضاوي قدس الله ذكركي توبته وحشره في مرة احبته قد احتوى على الضيق

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
القاضي النزيل
المدا الاحمد
السماوي
القاضي ناصر
الدين محمد
البيضاوي
قدس الله
ذكركي توبته
وحشره في مرة
احبته قد احتوى
على الضيق

الهدايا

الكتاب في هذا الباب وانطوى على ما يدعى العقول الالباب من مقتضيات
لا يقدر عن لها اللطيف والقاضي وقد قيقات فانه قشيب في جملها القوي
وقد كنت علفت على حال اشتغال عصابة من الاخوان عدا رسته لدي
وعدا كونه بين يدي ما يملك من جهاد سبيل ويزيد هو الى زيادة سبيله ثم تجالتي
ايدي الاسفار وتفا وتفا وتفا والبراري والبحار وروايا الشام وروايا الاهواز وقايا
مصر واخرى بالبحار وكان ذلك الكتاب في تلك المرة رفيق اسفاري ومز غنياتي واكساري
محدث التنقل فما كنت قد علقته عليه قديما واضفت اليها تلك القهود وانظمت لحناتي
عزة بسوء الخزون في غاوى اشاراته منظره لدره الكون في مطاوي جمالته
منسجحة بطر ايقظت ابري من ايام الشباب موثقة ببطايق تدقيق الشئ
وصال الاحباب فامله بسان الخاطي ما لمها بفكر صايب منظر سيد لعد
كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك عطاك فبصرك اليوم حديد والله سال
ان يعصمني عن الخلل في القولة والعمل انه القادر على ما يشاء ويبداه اذنه الاشياء
ولنصرفه ولا عتاف الخطاب الى الامام على حباجته الكتاب **قوله** الحمد
لله الذي نزل القرآن على عبده ليكون للعالمين نذيرا وشيخ صدر الحقا
ما يقتباس من الكتاب متضمن للاسمع بعرضه وسمه فتا في اربعة الاستدلال
من وجهين وغير نظم القرآن المجيد بابدال تبارك بلفظ التمجيد لما في هذا
التبديل من مواضع مفتحة التنزيل وشفة الما فطمة على العمل بالجز المنهور
من التبدل بالحد في محل الامور ولا يعاير الى جوان تغير المقتضى بعض الفاظ
القران وان من منه بعض على البيان ووصف القران بالنزول الذي

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
القاضي النزيل
المدا الاحمد
السماوي
القاضي ناصر
الدين محمد
البيضاوي
قدس الله
ذكركي توبته
وحشره في مرة
احبته قد احتوى
على الضيق

ارادتم

[illegible]

۱۵۹۱

الاول الانغلاق وفي الثانية الفناء عظمى في القيل وفيه استعانة بكتبتان
تجسدتان انتهى بعد ذلك ليس فيه الاستعانة واحدة بكتبة واخره تجسدية
فحسب وقد بينت وجهه في الشرح والحكم ما حفظ عن الامام في اللغات
والتنبيه ما لا يفيح العصور منه الاباحض والنظر كما في مصرها المص في
علم ان كشف فناء الانغلاق من الحكم ان في الانغلاق فيه قيل في العلم
ضيق ثم الركبة ان عاد المستر الى الدنيا اي انزلها ما شقوه واضمح وهذا
لا يفيح في المتغيرات الا على عموم المبدأ وان عاد الى عبده فالمراد
على انه عليه ولا يحتاج سره المصونه وابراره فماتت لانه المكتوبة
التي لا يظفر بالقوة عليها الا واحد بعد واحد ولا يفيح في الوصول اليها
الا واحد بعد واحد فان لكل آلة طرأ ويطأ وان جعلت لكشف النظر في
شفاهم العامة والوصف بالحكم بالنسبة الى الفواض لم يكن بجيدا ومن الكتاب
اي اصله الذي يرجع الديانة واخراد الخزن بلها من الزاوية الواحدة من
الكتاب من قبل الجليل او بكتبة وتجسدية اذ الرضا الاشارة بالعين والحاجب
وتأويله وفيه من مضويان على التبرير عن النسبة لكشف الفناء ويجوز
الحكم بالحكم في التنبيه والتأويل ارجاع الكلام وفيه عن معناه الظاهر
في الآخر جعل في اليعول اذ ارجع والتبرير كشف اصل المعنى في النفس وهو
الشعرية الاسفة في الحياة عن وجهها اذ اكتشفته واسفر الوجه اذ ظهر والجلي
وقد بينت في التنبيه اظهر المعاني للعبارة والشعرية اظهر الاعيان للابصار
وابراره الا برار الظاهر والعوض خلق الموضوع ويجعل في اسباب الفعل

او الانفعال والكلع يدرك بالحواس ويقال له عالم الشهادة وعالم الخلق والكلع لا
يدرك به وهو عالم الغيب وعالم الامم والكون عالم الشهادة بالنسبة الى عالم الغيب
كما يفرق من البحر الى البحر الاول ملكا والثاني ملكا ان زيادة البيا في البرية العالي
والخبايا المسترات جمع خبيثة والعنكبوت في القاف وسكون الدال الطهر والتميز
من الجبر على القهر والعظمة والجلال والارادة الصفات السلبية والمعي ليشرف
له منتهى الذات الاحدية عن شوايب النقص وقديلا بلير وتلا الا
بحر نقصانهم الا ما في كلام الفعلى لينفكر واستعلق بحمل والعدو الى
نفيك للشيخ كذا في **قوله** وهذا لعمري غيب الذي توفيقه واصلاحه والارادة تمهد
القواعد اذ ابراهما وابداعها واقدار الجهد من على استنباطها واستخراجها فكلما
اشارة الى علم الاصول واضاح الاحكام علاماتها كلكم كوك والزوا لوجود الصلوة
والحد مثلا وذا عرفت فموضعها الى القواعد امكان ان يرد بها الاتفاق
المقصود لا فائدة تلك القواعد والارادة بنصوص الايات دلالتها على عظمتها
دلالتهما الظنية من لم يجد اشارة **قوله** فمن كان له قلب لم يكره ان يكره
او النبي صلى الله عليه وآله بين الناس اشتمل على القرآن المجيد مما عكس القوم
الى صلاح الدارين وسعادة الشانين فرب عاذا كمالا كمين لهم ففسد الى
صحيح سعيدا واشقيا وقسم السعدا من بين فريقين فريق لهم قلبه في قوة النظر
في آياته والاستنباط في غاوى اشارة وفريق ليس لهم قلب ولا كلمه اصغوا
سمعهم واحضروا الى نوحوز الاخذ به والاول المجتهدون والآخر المقلدون وجعل
الاشقياء من لم يلتفت اليه ولم يعول على الاهتداء عليه واظفوا في الفطرة والا

شاهد
وقد
سبح

المفاتيح
لفظ
اي
من
كيفية
والا
منه

اذهانهم

الذي

الذي وهبه الله تعالى وحيا وحيه اياه فبقى في خلجات جهالاته محروما من ادراك كماله
تعود بالله من ذلك والتمس بكسر النون وسكون الباء الموحدة الراء والعين
للموصول وفي الكلام استعارة ملكية وتخييل **قوله** فيا واجب الوجود في اطلاق
واجب الوجود عليه جان على سبيل التوضيح في الشبهة فان اسماءه سبحانه وتعالى
وليس منها منها والاطلاق التوضيحي غير موقوف على السماع عند كثير من المحققين
واضافة فاقض الجود الى الفاعل وفيه كسر وتخييل لما وصف النبي صلى الله عليه
والآله بالصفات السابقة من تبيين الايات وكشف الغماض عن الحفلات وابرار
الغمامة وعهد القواعد وهي ما يعثر على كمال الدعاء صلى الله عليه وآله
في عليها ذلك فطلب الصلوة من جناب الحق كما ملقن من الغيبة الى الخطاب
ثانيا عليه جانه اول عبارات ثلث فخصصها لها ان لا يسلا للكل وقاها بغير
معاشهم وقاها بغير ان الابداع هو تدعيم الوسيلة على طلب الحاجة كما سيجي في
قوله فاما ان يبعد وتفرع هذه الجملة على ما سبق بقوى عود الغماض المستتر
في صدور الفقر المستلزم صلى الله عليه وآله ولهذا قلنا انه الاطو والغنا بالعين
المجهر في المنع والارادة المنع وقاها بهذا الشق والارادة المنع الحاصل لانه سببه
صلى الله عليه وآله والمنفعة التي اصابها في اعلاء معالم الدين من الاعلاء والمعادين
قوله وافض علينا في البركة الفا والحج الكثير وارادها معلومهم ومعارفهم
ومن تعيضية او ابتداء يدرك الامامة الاكرام ومالك كراماتهم الطرق الموصلة
الى الاكرام استحقاقهم ووسط الدعاء لنفس بين الصلوة والتسليم يكون اقرب
الى الاجابة حيث وقع بين المستجابين ولذا بالنسبة الى بعض المدعى لهم فان الله

محم
جعلها
ارفعت
الى

سبحانه الكريم من ان يقبل الطرفين ويرد العرط **قوله** فان اعظم العلوم في الشار
العلامة التي تضمنت العرط ولا يفضل ساكنه علم التفسير علم يبحث فيه عن كلام الله
التي هي حيث الدلالة على ما عناه والملا من كلام الله العزيز الشايع المتبادر في
البحث عن الحديث القدسي ثم شرف العلوم اما الشرف موضوع عام نا ومعلوماتها
او غاياتها او لشدة الحاجة اليها وعلم التفسير حاج للشر من الجهات الاربعة
فموضوعه كلام الله سبحانه ومعلومه ما اراده جل وعلا من كلامه وغاياته الفهم والبيان
الادبية والكلمات الرمزية وشدة الحاجة الى ظاهره فان القرآن منبع اصول
الدينيات وفروعها ومنه يستنبط معقولاتها وسموعها بل يتوصل بها الى خلق
الاعتية الناسية وتعلق الى استجد الانوار الالهية كما روى عن
الصادق عليه السلام قال لقد تجلى الله لعباده في كلامه ولكن لا
يصره فنفق العارف الرباني الشيخ عبد الرزاق الكاشاني في كتابه وبلايته
انه علم لم يخبر عليه وهو في الصلوة فتمثل عن ذلك قال سألته ان ارد
هذه الآية حتى سمعتها من المكي بها قال جملة العارفين الشيخ شهاب الدين
السهروردي ان لسان جعفر بن محمد الصادق عليه السلام كان في ذلك الوقت
كشجرة موسى عليه السلام عند قول الخليفة الله **قوله** لا يلقى بريح نفث الراء
المهمة وضحا فاق والعلوم الدينية ستة التفسير والحديث والكلام والاصول
والفقه وعلم الاخلاق والادب بالغة هذه العلوم الخمسة الاخرة بخلاف الفقه الستة
واصول العلوم الدينية الاربعة الاول كما قيل والاخر ان فروعها واراد
بالاصول ما عدا الاول ولعله لم يريد تعاطي التفسير والتكفير في الاطلاق
اعلم التفسير

على

على تعلمه وفقد العلم في هذا الموضع في اعماره والوصول الى اعماره والحق
عن خواصه وتاليف الكتب فيه فلا يرد انه جعله اول راس العلوم الدينية وهو في
كون الاربعة فيهما وقوة عليه فكيف جعله ثانيا موقوفا على الاربعة فيها
وقد علق الاول بالنسبة الى السلف والثاني بالنسبة الى الخلف والادب
بالغنون الادبية علم الادب وهو علم يختص به المثل في كلام العرب في نظا
وكتابة وفنونها اثنا عشر اللغة والنحو والصرف والاشتقاق والمعاني
والبيان والتاريخ والاشياء والعروض والقوافي وعلم الخط وفن الشعر
وهذه هي الصناعات العربية فطفا لغنون الادبية عليها تفسير وتعداد
التفسير من الاربعة الاخر غير ظاهر فلعل الاطلاق نظر الى الاغلب وانما
علم القلة من توابع التفسير كان البديع من توابع المعاني **قوله**
ولطالما اللام للاشعار بقدره وفروا كافة للعقل على طلب النافع المشغول
انه لا يقبل الا بافعال ثلاثة قل وكثر وطال ولا يدخل الا على فعلية ولا يجعل
مصدقيه والعدول الى الماخى الى المضارع في احداث الحكمة المالك والصفوق
تثلثه الصاد خلاصة والبارعة الثالثة والاربعة الجعينة ولعل اراي افضل
الناشرين الرابع للاصغر في اجاراه النحشي والاعلم الرابع في اكثر
ما يستعمل كلامهم **قوله** ويعرب اعرابه اظهره والمعربة المسنوبة
والاعنة الثانية هم النرا السبعة المشهورون باصنافه يعقوب بن اسحق
الحفصي الميمى واختار قوله من بين بقية العشر لانه كان اعلم اهل
بالعربية وانتهت بياسته القرا بعد اعرابه اليه وهذا لا يخفى ان ظاهر كلامه



مشعر بيان ماعد القرائات الثاني شاذ وهذا قوله غريب لا يدخل فيه ثم انما
فان المعروف بين الفقهاء والقراء ان الشاذ ماعد القرائات السبع
وهو قول بعض اصحابنا الامامية فظاهر كلام الرافي والنوري في الشافية
والثاني انه ماعد القرائات العشر واليه ذهب بعض الشيعة ومح السنة في
المعالم فتدبر في شؤ وهو ان القرائات الشاذة لا تحوز القراءة بها في الصلاة
ولا خارجها فلا طائل في تعرض المفسرين لها وسجاية هذا التفسير الذي مداره
على الاختصار التام اللهم الا ان يجعل كما اخبار الاحاد في عمل سنة سندها ضعيف
لخصيص العورات وتقييد المطافات وتيسر فاد منها بعض الاحكام **قوله**
الا ان قصور مضاعفي يفسد اي غشفي وتغشفي ولا يستحق ان يروى لان الله
سجانه وصم به عن البناء للفعول اي رفع به ترويدي وفي بعض النسخ
او معه تشديد السين على وزن اتميم الموضع وهو العلامة والنوار الترتيل
من النور بفتح النون ورجع جعل من النور بفتحها والاولى البق **قوله** سورة
فانتم الكتاب بالسورة طائفة من القرائات لها ترجم مخصوصه ونقص طرده بانه
الكسري واجيب على المراد بالترجمة اللقب فتلك اضافة محضه ليرى ان احد
اللقب الملقب فيه تصغير وقيل بالترجمة ما يكتب في العنواين ومنه في
الكتاب فترجمة السورة اسمها وعدلها فان حجت العادة بانها في المصاحف
في المرد ولا تطلق انتفاض العكس بحال السورة قبل اعتبار الرسم اذ يكون صدق
الرسم الآن على ما قبل الرسم وفاتحة السورة اسم الاول كالحائفة لانه في الحقيقة
اما صفة لانها كالباعثة على فتحه او مصدر بمعنى الفتح كالحائفة بمعنى الكذب او

اسم الله كالساعة والباصرة واطراف السورة اليها اليوم الاحد اضافة اليها الكتاب
بمعنى السورة فاما لا يمتدح وقد جعل الاخرة بمعنى من وفيه ما فيه **قوله** وتسلم
القرآن عطف على ما يستفاد ما قبله كانه قال تس فاتحة ونسب لم القرآن
فقد لا نه مفتحة ومبداه اما تعليل للتسميتين معا والفتايمه فقط لا
طريقا للقرآن والمنزله وهذا الاخير بما نقل عن المولف وخير الثالثة وسطها
وانا اقتضى انفراد التسمية الاولى بالجوع عن التعليل من غير احوالها التلخيص
مع انه الحق بان هذا الاسم هو الرسم في المصاحف لثلاثة من حاجته
تفريق التشديد بالاصل والخفاء اللازم على الاول والثالث ولانه انساب التعليل في
الآخرين ولعلنا كفى عن التعليل باخبار الامم اشعارا وما نقل عنه لم يثبت
قوله فكانها اصله ومنشأه لما كان يراد علينا لمبداه يقال لما منه الشيء
كما يقال الشيء هذا التمر والحجر الاول كما يقال مبداه الشهر يوم الجمعة والام اغنا
هي مبداه للعلماء المعنى الاول وفي الثاني وهذه السورة مبداه للقرآن بالمعنى
الثاني دون الاول كحل كلام هذا التشديد وطوله لما كان حصوله بالكل
تلاوه او كتابة او نزل ولا يترتب حصولها لما كان كانه حصل منها وفيه بالحق
قوله اولها فتأمل على اصولها في غير كذا ان الجملة المشتملة على الراء وقوله
الحق في علم الراس ووجه الحصار اصول القرآن في هذه الثلاثة ان العرض
من انما لم تكمل الانساني معرفة به والتوصل الى قومه وهذا التوصل يكون
بالعبادة التي هي احتشال او امر واجتناب بوجهه وهذا الاحتشال لا يتحقق
بدون باعته هو العمل كالمعنى بالعبادة وقد اشغلت الفاتحة على هذه

المطالع بهذا الزئبق وغيره من النجوم وان اشتمل على هذه العاقل ايضا ٢١١
 اول السور من زوايا عند كثير مما في باقي كان تعصيفا اجل فيها **قوله** انما
 جلد حالي في وجهي الساقين على ان معاصدا للفرق ثلثه سدا وثلثه
 معاوية ومنه هذا على انها اثنتان على عملية قبل الاداء الحكم المنظر في التعداد
 من زوايا الفاعلة لا ما ذكر يوم الدين على احوال المبدأ والقواعد والاحكام العلمية
 باستفاد من الباقي والموصول اما صفة الجاهل معانيه او يجمع العلم والاحكام
 او لاخر فقط وعلى الثاني فالسلوك والاطلاع اما انشربا او مشقرا كل
 من الدقة لا يخلو من غش يظهر بالاسل **قوله** في العافية والكافية بالصحة
 على سحر وقد يحزن بالعمق على الذكر وهو من بعده مستلزم للعطف على
 جزء العلم لا اذا التزم ما قيل في شهر رمضان ويصان واشار بذلك
 الى انما في وجهه **قوله** والصلوة بالبر وبالعافية بالصحة استناد الى
 جاز في الحديث القدوس قسما للصلوة بيني وبين عبد الرحمن وفرضت بالعبادة
 ما ورد في حديث آخر ان الله قال لي يا ابي عبد الله علي في اعطيتك فاقه
 الكتاب وهي كنز من كنوز غرض منها بل هو فيك خفيين ولا يخفى ان الله
 انصب لتعليل الموان **قوله** او استحبابها كما هو راي الجمهور في القيين
 الاخيرين كما قيل وفيه لا يلبق لتعليل التسمية بذلك مع وجوبها عنده في
 الاولين وقيل ارادوا الجواب الفرضية عند الشافعي واستحبابها في القابل
 الفرضية فيشمل الجواب بالاطلاع الخفية وفيه لا يخفى وفي بعض النسخ
 واستحبابها بالاول وقيل اي انما اشد بملابستها للصلوة وجوبا في الاولين

واستحباب

واستحبابها في الاخيرين سميت بذلك وفيها شيء بذلك عند الكل فلا يلبق
 العمل على من هب البعض لان يدعى من قبل تسمية الرجل بمعلقة الحق
 له في الوجه ولعل له هذا القائل مرة ملاستها وجوبا عند بعض وجوبا
 عند آخرين لان عبارة قاهرة فاسل **قوله** والشافعية بالنسبة والتشاق بالعب
 او الوجه **قوله** ومن ادعت عليهم هكذا وقعت عبارة الكشف في الماد وطا
 الذين اتعت عليهم لظهور عدم عد الصلة آية بدون الوصول وكذا المضاف
 اليه بدون المضاف **قوله** وتقر في الصلة على عا وقح في الكشف لانها
 تنفي في كل ركعة استعار اياها في العلامة بالركعة الصلوة تسمية لكل باسم
 الخيرة وفيه يقبل في كل صلوة فلا ترد صلوة الجنازة وقد تحمل الركعة في كلام
 العلامة على معناها الحقيقي ويوجب وجوده الاول وان مراده انها تنفي كل
 ركعة باخر في الاخر في الاولى والثانية وفي الثانية بالاول وما العبد
 فليس من غير وجه وفيه تكلف اما نقل من ان في توجيه الكلام بالان
 لانها غير واجبة في الاخيرين عند الحنفية والعلامة منهم فقيدان استحبابها
 فيهما كما في هذا التوجيه كما لا يخفى الثاني ان في التسمية والاداء انفس
 في الصلوة بسبب ركعة ركعة لا بسبب الركعة والنجوم كالعلمانية ولا
 بسبب ركعتين ركعتين كالشهادة لا بسبب صلوة صلوة كالركعة في التسليم
 ووجه ظاهر كما لا يخفى الثالث ان في عوج والعج تنفي عن كل ركعة ومنهم
 من عرفها بالتشاق في كل ركعة وكيفية شاة كما يقال لان ما يخلو كل احد اعم
 بالكل مع وفيه تعسف الحق ان التوجيه الاول الذي اشار اليه المؤلف

مسك سورة ام
الفاحة فقط دون
السورة ليست في
اوائل شيء من السور

22

لا يجوز ان يكون في المرقع ثلثه من كل لون
 الا ان يكون في المرقع ثلثه من كل لون
 والا ان يكون في المرقع ثلثه من كل لون
 ما عدا اللونين اللذين هما الاحمر والاسود
 لا الا ان يكون في المرقع ثلثه من كل لون
 مستنداً

واما قوله في الاصل من غير ان
 ما لا يستلزم ذلك في الواقع الذي
 من قبل فاعلم ان الراجح في التفسير
 من القول هو ما التامل في الظاهر
 يكون السعة او العلة في قوله
 آية او في قوله هو الاستان
 في اولها الذي قد
 التفسير في الحديث قد
 سهل بعد خلاصة الظاهر التبار

11

ان شاء الله تعالى
عن ابي عبد الله عليه السلام قال
من اراد ان يخلص نفسه من النار
فليعلم ان النار لا تطفئ الا بالماء
والنار هي الشهوة والنجس
والماء هو العلم والحكمة
فمن اراد ان يخلص نفسه من النار
فليتعلم العلم والحكمة
ولا يشغله الشهوة والنجس
فالعلم والحكمة هما المخرجان
من النار والنجس والشهوة هما
الدخولان اليها

أولاً: كمال الدين

خبره لان الكلام على تقدير تعلق باسم الله تعالى لم يضر ثلث كلمات ولا جعل باسم
 خبرا عن احوال متعلقة كل من يخرج عن المحقق وقيل لان خبرا عن الفاعل لا يخرج
 البارز وهناك مع المشتري وجوبا وقيل لان البارز ايدى بغيره وفيه نظر لان
 الغرض ترجيح تقدير الفعل على الاسم لا تقدير فعل على اسم هو اكثر من غيره
 حتى لو قدر بهما الذي هو مصدر ابتدا مساواة **قوله** وتقديم وفيه نظر المشتري
 المفعول هنا اي فيما نحن فيه بخلاف قوله تعالى اقربا باسم ربك لا اول فاذن ذلك
 فكان الاسم الفاعل **قوله** باسم الله عز وجل اي بمرسها اي بمرادها واساوها
 بغير من هو بمرادها والمساواة الاستتباب على تقدير تعلق باسم الله عز وجل
 لا باركها وان رجح المفعول هناك اي لو كبرها فيها سميت ابرو قسا حلا بها
 ولا ساها على ما ينبغي تفصيله ان شاء الله تعالى **قوله** لانها م وادخلها الاختصاص
 وجه الاهمية الشارفة وكون المفعول على المشتري الذي كان فاعلا يتبدل
 في افعالها باسم الله عز وجل والعزى وجه خصوص الاختصاص من اواخر يكون
 التقديم اذ على ان نفس العود على ذكرها الى فكر الله يدركه الا على
 دلالة ضعيفة **قوله** فان مقدم على فعلها فليقدم على فعلها ايضا **قوله** كيف
 وقد جعل ان الله لها اي مستغاثا عليها ولا كان للآله جهتان جهة تبعية
 وجهة اسمال جهة تدفع واحتياج اشار الى ان المفعول المجرى الثانية يتقبل
 من حيث **قوله** كل امر ذي بال اي يحيط بالبال عليه لان او حقرا فالوصف
 التعميم على جميعها اي في شأنهم بذكره بذكره بال صاحب الاستغاثا بالوصف
 غصصه الا بتدريج الاخر وجعل ترك البسطة في اول الامر موجبا للنقص

المرآة اي على

سجدة

اخر

اخر ما لفته في سرائر المقصود من قوله الى آخره كبراية بركة البسطة فيقول
 ذكرت **قوله** وقيل ان المصاحبة اي لا لالة ولا استغاثا موصولة بيل
 استغاثا بغيره او تصان له وذلك لان جعل اسم الله سبحانه اكثر للفعل يستلزم
 مدخلية فيه حتى كان لا يباقي ولا يوجد بغيره والمصاحبة عريضة عن الدلالة
 على ذلك هذا وقد رجحت المصاحبة بضم لصاحبها لكشاف وجود ذكرها
 السيد المحقق حاشيته منها ان التبرك باسمه تعالى ادخل في الادب جعل
 الآلة لتبعية الآلة وايند لها وديان الحفظ جنبها الاخرى هذه الجهة غير
 المدخلية كما هو في ان كلف الآلة ذات منتهى كما في وجودها ومنها ان التبرك
 التبرك باسم الله تعالى انما كان على سبيل التبرك فقصدا للتبرك ادخل في الورد عليهم
 وفيه ان المحقق لم يرد على كون معنى التبرك معنى التبرك بالصاحبة او لان معناها
 تم بل هو معلوم من خارج هذه المصاحبة اسمها بوجدها التبرك وهو
 جارية الاستغاثا باسمه سبحانه ايضا ولا معاذة بين الاستغاثا والتبرك وانما
 الدلالة المحقق المذكور بغيره هذا ليعلم ان كلف التبرك باسمه ومنها ان
 المصاحبة ادخل على ملازمة جميع افعالها الفعل لان الاستغاثا بالآلة والاستغاثا
 وفيه نظر لان الظاهر ما هو في ذلك فان التقدير لا اقل ابدلها ومنها
 ان كلف اسم الله تعالى الآلة الفعل ليس الا باعتبار انه متصل بالبركة فقد رجح
 بالآخر
 للمعنى التبرك فليقل به اولا وفيه نظر على ما قلناه قبل هذا **قوله** والمعنى
 منه كما باسم الله عز وجل من تقية القول ويرى جعل كلامه وكيف كان فليست
 الآية منه صلة بالتبرك بل المقصود ان التبرك على وجه التبرك **قوله** وهذا هو

ايضا آخر السورة وهو حواسها انما كيف يقول سبحانه من كان باسم الله اقرا
وقد بينا ان قول الله تعالى كيف نركب باسمه رجوع عن الاستعانة الى الصلة
ويذكر بان من شئ القيل والحق ان الظن ووجه ليسا بشئ ما عرفت وبعد
اعتداله المولى كلامه عن التعريف ان كان من غير ان الشئ في الاستعانة ايضا **قوله**
صنع قولهم في المزة ان نفع لان الاصل في الدنيا السكون خفة وعدم
بالعوامل والدام حري بالضعف وهذه المروية لكها كالحات براسها منطة
الدموع او لا الكلام وقد فضل الاستدراك ان فينبذ على الفقة اخذ
السكون في الخفة وقد عارض بان السكون عدم والكسب مناسب لعدم حوان
من قولهم ان السكون اذا مر كركب الكسب **قوله** الاختصاص بالرفع المرفوعة
والجرايها معا فلا ملائمة فيهما بخلاف سائر المرفوعة كالثا والثا والفا
والعوا والعلف ووجه اقتضا اختصاصها بان يكون كرها ان لم يرد عملها
يناسب الكسب مناسبة ضعيفة فلا اجتماعا اوليتهما التكل مع اقرب
الملائمة ويجعل الاختصاص الى المرفوعة حركة بانها انما المرفوعة فلا ملائمة
التي هو علم الحركة والكسب على كعدم الوجود وجوده في الافعال والاسماء
التي لا مرفوعة والمرفوعة لا ماد كالحرف **قوله** كما كرت للمامرة والام
اي ان كرت بالاسم من المرفوعة التي جعلها الفقة باقل كرهاة في الالف
في ان لكل منهما علته اقتضت حرجية عما هو حقه والعلية ههنا رفعها لثباتها
بلازم الاستدراك لعلها على الاسم والفعل وليخص بالتياس من غير تباين
مدخلها وقيد الجارية بالداخلية على المظهر لان الداخل على المظهر

قوله

يا اولئك الذين اتوا الاسلام من غير ان يكون لهم العلم الاستدراك فغير
رفع داماد يقع اللبس في المدخل عليه بخلاف الداخل على المظهر والفرق بينهما
فيما لا يكتفي بالشيء الموقوف عليه وتعليق في العلم وانه اجريت الاستدراك
على الاصل وكرت الجارية ولم يعكس ليوافق العادل واخره واما الداخل على
على المشتقات فاما فقت لتعبر عن المشتقات مع انه في موضع ضمير عوك
فما نادا دخلة على المرفوعة **قوله** عن الاسماء التي حذفت اعجازها وزاد سقطت
منها واذا اصله من قولهم جيلها حال من المرفوعة اي اذا اتصلت بما قبلها
كسب الله **قوله** لان من جازهم ان يبدوا بالتحريك بشاعة الاستدراك بالسكون في احوال
فمرفوعة الوصل الفاشية في الاستدراك الساكنة في الرفع يبقى سكون اوليها بحاله
ولان جازهم عن جازهم وكلامه يشعر بان الاستدراك بالسكون غير محتج وكذا
الكلام في تلكا وهو وجه السكا في قال المحقق الشريف استقر المظهر
وجد فيها الاستدراك بان كان لا يعم **قوله** ويعقوب على الساكن اذا الوقف على
وله الحركة فكان لا السكون المضاد لها والاف الا بتملة على فتناسل السكون
الذي هو على **قوله** وينتهي الى انه في المرفوعة لان الاعلان في الالف
التي فامد جمع على اسما واصلها سوا قلبت الالف المتطرفة بعد الالف مرفوعة
واصل اسما في سمي اسما وسيمولكن في الصحاح والفا مرفوعة اسما في جمع
واصل سميت سموت قلبت الالف المتطرفة الالف في الالف في الالف في الالف
الفا وكان اصله سمي الخان فمرفوعة الالف وسموت وسموت وسموت وسموت
وقوله ويجوز عطف على مرفوعة ولفظها حال من سمي اسما في جمع على انه فعل ناقص

يكتسب

الفتح

اجت

حاصل وقد علم بان الغيا ما عدا ذلك لان مد الصوت المطلوب في التذليل
 به وهو يحد فمع حرف التثنية الساكن ما تسمى هو التثنية في ذلك الجاه
 باللام والميم ويصل اسمها تاءا تابعا لجعل حرفه قطعاً للثلاث على
 الجوهري قطع الحرف في الزا بالوقف على حرف التثنية باللام الاقرب
قوله الا انه اي لا يخصص بالعبود بالحق ولم يطلق على غيره تاء في الجاهلية
 ايضا وهذا الاستثناء من التقارب المستفاد مما سبق بين الله والكرامة
 قاله استقاربان في القول الا ان الله مختص سبحانه باصل الوضع والله
 كان عاملاً خاصاً بالعبودية وقوله واللام بالنصب عطفاً على اسم ان
 وهذا اوفى بالنسخة الواقعة في الكشاف من ان اصله الاكرام
 باللام **قوله** واشتقاقه من الهم بفتح اللام الهم بكسر الهمزة وسد اللام
 والوهم والوهمية بفتح هـ من الهم بفتح اللام بفتح الهمزة وسد اللام
 معبود ككتاب بفتح ميم مكتوب **قوله** وقيل من الهم بفتح اللام اذا تحير من
 اي شيء في الهم بالهمزة واللام اذا فرغ كلاًها بالكسر والهمزة بعد
 اللام بفتح اللام السلب كاشكاه **قوله** اذ العباد يفرح اليه وهو يحبه
 تشويهاً لفرحهم واجاروا فاعلوا وبزعمهم لان عابد الصنم يفرح ان يحرمه
 في اشتقاقه التام للفق والبال وضم الهمزة بالاجارة لان العبادة
 وتحمل العقول السخيفة وتكون القلوب المريضة والفرح اعلى الالهي الوفاء
 من الجليلين بالنسبة الى العظم الباطلة حقيقة **قوله** او من الهم بكسر اللام
 ولدانة المفعول عن الله وقوله بالشيء بفتح او اذا اغري به فاست

وهذه الهم

واشتغل

واشتغل عن غيره والعباد بفتح العين وتشديد الهمزة هكذا وجد مقتبوا
 في النسخ العقل عليها والويعون على صيغة المجهول **قوله** او من الهم بكسر اللام
 ومن يعلل الكفا بقوله سابقا اذ العقول تحير في معرفة مصدره قوله ولما كان
 فقياس فعال منه والله فقلوبها الواوهم كاجوه فان اصله وجوه تعقل في
 العلاج عن ابن السكيت انهم يقولون ذلك كذا في الواو اذا انضمت **قوله**
 كما عاود واشاح بكسر لهما واصلها ما عاوه وهو الاثير وضاح وهو ما يضيئ
 من اديم ويوضح بالجوهر وتشبه الامة بين سكرها وكنجها **قوله** ويروى
 اي بذكره اشتقاق الزم لم يكن اوله ولا المجمع اليه جميعه على الهمزة
 دون اوله فان جمع التكسير كان تصغيره في الاشياء الى اصولها كما جمع عاوه
 واشاح على اوجيته واوشع دون آتية واشتد وقد دفع هذا الرد بان لما
 ابدلت الواو وهرة في جميع تصاويفه لم يعملت معاملة الاصلية قال في
 النسخ الى الهم بالها واصله ولم يولد لها انتهى **قوله** وقبل اصله الله عطف
 على قوله سابقا اصله ولا غير اصله لانه لا كما قد ينظر وهذا القول ليس
 سبوح لكن العقل بان الله مصدره لم ينقل عنه وليس مذكور في كتب اللغة
 المشهورة ثم المستفاد من التفسير الكبير وغيره ان الله يلبس بالياء بمعنى ارتفع
 والله يلبس بالواو بمعنى اجتمع **قوله** لانه تعالى محصور عن العلم بالواو في الالفاظ
 المحمودة عليه سبحانه وقال انه يوصف بالمقهورية والعبودية محجوز **قوله** الحلف
 الى رباح البيت للاعشى والحلفه نعت المارة من الهن وادب رباح بفتح الراء
 المهلة والبار العرصة والحاء المهلة اسم رجل والهاء في الهم يعود اليه

تفسر في هذا الكلام
 بضمهم في هذا الكلام
 الذي هو على ما في
 لانه كما يجب على ما في
 من كلامه

والكلام في غنيفة الباء لغة بمعنى الكثير وقيل البعث اصواتها بها
 نحن بما عندنا من العلم والادب ونسبهم في جهنم وروى عندهم جلفون الى
 رايح التي تباد ليحسبها لاهة العظمى اعلم هذا ولا يخفى انه لا شهادة في البعث
 علان اصل الخطا لا كما زعم هذا الفاضل بل يشهد له في كلام الباعا بمعنى المكي
 وهو انما يجوز كونه اصلا للفظ الله ولا يشهد له وبالحسن ما قاله الصالح جوز
 سبوعيان يكون لاه اصل اسم الله تعالى قال الشاعر كلفه سر الريح يا جسيمها
 لاه الكبار لا دخلت الالف في الاسم ثم جري العلم كالعباس والحسن انتهى وان كان
 انه يقول لاه يقول ويشهد له اي لاه في اللغة لكنه بعد جدا وقد يستشهد به
 هذا القام بقرأة بعضهم وهو الذي في السارة لاه وهو ان كانت شاذة الا ان
 القرأة الشاذة عندهم غير خبر الاحاد **قوله** وقيل علم اوج اصل وضعه
 مشتق وهو ذهب الخليل واشاره الامام الرازي ونسب الى سيبويه وانما
 والفتها **قوله** لان يوصف ولا يوصف به ولهذا جعلوه في قوله تعالى الى
 صراط العزيز الحميد عطف بيان لانصاف لا يخفى عدم استلزام هذا الدليل الذي
 فانما يرد على عدم الوصفية لا على العلية ولهذا جرح الاستلزام لان يقال
 غرضه ابطال منه سبب الخلق لا قائل بالفصل **قوله** ولا تم للرد في كل شيء
 فتوجب اذهال اليه ويحتاج الى التبرع عنه قد وضع له اسم توقيفي او اصطلا
 فكيف يمكن خالق الاشياء ومبدعها ولم يوضع له اسم تجري عليه ما يعرف اليه
 وهذا الدليل في عدم استلزام الدعى كما قبل **قوله** لا يكون الا بالاسم اذ الوصف
 شيء من حصول المشتق منه وهذا المفهوم لا يمنع الفكرة فيه تعالى كل الشهاد

ح لا الا هذا المفهوم الخبي والاجماع منفعة على انها تفيد التوحيد فلا بد
 من القول بان الحق في حقيقة ولا يخفى ان هذا الدليل كما يدل على ان لفظ الله
 وصفه لا على انه ليس اسم جنس هو قيل اني سمعنا بحث وهو انه على تقدير
 يكون اضافة هذه الكلمة التوحيدية لثبوت عدم اشتراك لفظ الجلالة بينه تعالى وبين
 غيره لانه لم يخلق على غير طوره كما في الجاهلية ولا في الاسلام كمن وعلى هذا يكون
 كل وصف ثبت اختصاصه به تعالى وعدم اطلاقه على غيره مفيد للتوحيد
 وروى عنه لا يجوز الا الاشارة الى الارض والسماء ولفظ الله عندهم يقول في وصفه
 كذلك يفيد قوله لا الا الا الله التوحيد على تقدير الوصفية ايضا ولا يخفى ان هذا
 البحث يستفاد من قول المؤلف فيما بعد وعدم تحقير احتمال المشرك الى فلا
 ينبغي ابراده هنا **قوله** والمقارنة وصف في اصله والادلة القليلة المذكورة
 لا يستلزم علمية ولا اشار الى هذا بقوله لكنه لا غلب **قوله** مثل التزيان تصغير تروى
 معنثة وان صفة مشبهة بمعنى كثرة العدد والمالك في معنى الاصل وصف
 صارت علما للاسم المخصوص وهو المصق بكسر الميم والصاد وكسر العين المهملة
 صفة مشبهة لمن صابته الصاعقة ثم صار علما للرجل المسمى به فيقول هذا قد
 يقال ان بين الممثل والممثلين ما فرقا وهو ان المثلية فيها تحقيرية وتقية **قوله**
 لان لفظ الجلالة لم يخلق على غيره سبحانه في وقت من الاوقات اصلا فلا بد من **قوله**
 لان خاتمة من حيث هو في ابطال الدعوى الثالثة المستدل بها على العلية وما الى ذلك
 من بطلان الدليل بطلان المدلول بطلان توجيهه من ذلك وجهان ان اولهما ان الوصف
 ونظيره سلكها وهذا الوجه من بني على ما هو الظاهر من توفيق العلم عما وضع الذات

مع جميع المشتقات واعتبر بعض الاعلام بأنه انما يدل على عدم كمال التميز
 وضع العلم لئلا يحد العلم على جميع الشخصات لئلا يعلم ان العلم قد صار
 اسما او متغايرا بوقته وهو على خصوصية ذاته ومخصوصية موضوعه وان وضع هو
 علمنا من معاني الكمالات لا يمكننا ذلك وليس المراد من قولنا العلم بان
 غرض المؤلف بوضع العلم خصوصية الذات المفصلة لا يصدق بالكلية بحراية
 العبث لان العلم على تلك الكمالات بالعلم بحيث يفهم منها المعنى العلم غير ممكن كونه غير
 معقول للشيء والغرض من وضع العلم التفرع والتفاهم والادلة على المراد يحصل
 به السامع عن إطلاق اللفظ الموضوع له وعلى تلك خصوصية ذاته معلوم ولكن
 نحن نعلم ان الكمالات الملازمة والمجردات للخطوط بالاعتماد على العلم فكل ما في
 له قطعا لتفكر حرا في التلويح بالحضور بعينه في ذلك انما يمكن ذلك التلويح على
 العلم بل لا يمكننا فهم معانيها فلا يكون ادعى علمنا وقوله فلا يمكن ان يدعى العلم
 ايماء الى ما قلناه هذا والحقيقة يكون في وضع العلم الكمالات العقلية بوجه عتاز
 عما دله ولا يشترط علم الواقع بجميع المشتقات فعلا حظه باعتبار الوضع
 ولا بد لودل على مجرد ذاته قد دل بصيغة المعنى للفاعل والغرض من وجود اللفظ
 وحاصل هذا الدليل ان العلم انما هو ذلك اللفظ مجرد الكمالات كما هو مقتضى
 العلم لكان المراد من قوله تعالى وهو في السموات وهو في الارض ان العلم
 ان السموات كان لتكاد عن ذلك علوا كبيرا ولما اذا اردت ان تصغر كالمجرد
 مثلا كان المعنى وهو المعبود في السموات وهو في الارض فيكون العلم ان العلم قد
 يلاحظ مع معنى فيصير لفظ العلم كقولنا انت عند حاتم فليلاحظ

هنا

هنا المعبود الحق لاشتهاره بذلك من هذا الاسم المقدس **قوله** وان
 معنى الاشتقاق في قولنا ان الاشتقاق المعبود عنه فيما سبق هو اشتقاق
 لفظه من حروف والقائل بان لفظه اسم علم في اصله لا يسمي ان اصله المعبود
 المعرف وعوض عنها حرف التعريف كما لفظه اصحاب الاشتقاق بل يدعون ان
 بهذه الهيئة والمادة للذات المعكونة كما هو الاعلام وهذا الامر اسقط
 فان المشتاق في المعنى والترتيب حاصل بين لفظ الله وبين الاصول المذكورة
 ايضا فيكون في ذلك اشتقاق من بعض ما في سائر المشتقات **قوله** وقيل
 اصلها لا يسمي بالسرانية انما اخبر هذا القول عن الوجوه السابقة لا بقنانه
 على انه علم معرب لفظا واشتقاقا لفظا العربي لغيره اذ **قوله** اذا
 اشبه ما قبله وانهم لا اذا انكسر لفظ التثنية بعد الكسر **قوله** سناى طريقه شاعره مملوكة
 متعارفة بين اهل اللسان لا يجوز خلافها **قوله** وقيل مطلقا هذا استعارة عن
 بعض القراء لظهور كلامه في الكشف بشعره ايضا وان كان شراره مطبقين على انه
 ليس بذهب **قوله** لا ينبغي ان يكون من المعنى المعنى عند الشافعية ولا ينفرد
 بحد التلخيص ولا يحتاج الى قيمة كما جعلت بالاسماء المختصة بذكره وغيره
 ويسمى الكافي هو الحلف بالاسماء المشتركة التي لو تعلقت عليه جمل الجمل
 والموجود وعوضها فان نوى بها الواجب كما انفق والافلا وكلام المؤلف
 كالنوع في انفراد المعنى لكان في لفظه بغيره فلا يجوز به انفراد المعنى
 وقوله لا ينفرد لوقال بغيره ذكر الاسم الله ولا خلاف ان البنية في الظروف
 لكن ان نوى بما ذكره المعنى بالمراد من بعضهم ان يكون معناه يحول عن ذلك اللفظ

يعتبر

العين انتهى وذهب المتوهم في قوله وضعت الى هذا المسمى قال لان العين لا تكون
الا باسمه او وصفه ولا يمكن ان هذا لان العين مخالفة الاعمال بل هذه كلمة
اخرى والعمل ان علمه الامامية رضي الله عنهم على عدم انعقاد العين بغير الله تعالى
بصفات الخاصة والغالبة فلا منع على ما ذكره غير الغالبة سواء في العين
او في غيرها العين المسمى مثل وان يد بالضم ويبلغ ان عدلنا فلما اظفر لهم
فبعضهم مع من بعض الشافعية كالرافعي والشافعية بان الخطأ في الاعمال
لا ينقض انعقاد العين للبحث في مجال **قوله** الا لا بارك الله في البيت من ذلك
اخرى هو حذف الاعمال بهيل اسم بهل وقد يروى العمل في الثاني هكذا اذا
ما بارك الله في الرجل فالاشهاد في المرافعة وما قيل ان المؤلف لم يورد
هكذا لانه لا ضرورة فيه وفيه ما فيه **قوله** من رحم كذا في الكشاف ولور عليه
ان الصفة المشبهة كيف تتصرف من التقدي والحوال ان التقدي قد جعل
للاضافة الغلبة الغلبة فيقول الى فعل ضم العين ثم يفتق منه الصفة المشبهة
وهذا مطرد في باب المجرى والزم نص علي السكاكي في تعريف المصراع وجمار
ابن الفائق عند ذكر مقبر ورفع **قوله** ولا سجد له بشا فوخذ باعتبار
الغايات اذا اراد شخص شخصا في ملكه عظيمة ومجدة شديدة كعرق او حرق
فعمل له ذلك الفعل او رقة قلبه فاستوفى وخلصه من كل المهلكة فلا شك
في وجوب راحة وهذا الوصف قد يكون باعتبار المبدأ اعني الرقة التي هي
الفعل وقد يكون باعتبار الغاية اعني التخلص الذي هو فعل وقد يكون
بالمعنى وصفاً للشا فاما فوخذ باعتبار الغايات ويحذفها لا باعتبار

وذلك تم مع أهل العراق
يقولون من الفانيات
واحد في الجهادي

١٤٠
 الملائكة فإذا وصف الملائكة بالرحمة مثلا فهو باعتبارها في العلم التفضل
 والاحسان لا باعتبار سببها أعني العطف والرحمة لئلا ينسحق عاينها الملائكة
قوله لا في زيادة السائق نقضت هذه القاعدة بأن حشد الملائكة من جازر كما هو
 به واجب بل أن السائق الواحد الكليين بأن كل منهما اسم فاعل أو وصف شبهته مثلا
 على ما كان القاعدة أغلبية لا كلية سئل الكليين بل عليه حذرنا في هذا السائق
 كهم وقيل خاتمة يدل على النبوة بخلاف أن يكون حاد الملائكة لا في زيادة الحاد
 بسبب زيادة لفظ فتدبر **قوله** كجاءهم المكاف قال في الصحاح كجاءهم بكسر
 المهملة وكجاء كجاءوا فإذ أفرط قيل كجاءوا لا التشديد انتهى **قوله** باعتبار الكليين نظر
 في كثرة أفراد المرحومين لا في أفراد الرحمة إذ النعم الأخيرة عين من صفاتها فلا تنعم
 على هذا ويرجع الآخر **قوله** يا رحمن الدنيا والآخرة ولا تخاف اعتبار الكليين هنا لا في كثرة
 لأفراد المرحومين في الملائكة بل في المرحومين في الدنيا وقدره في الكليين العطف
 إليهم والوصاف فيلزم كونه كجاءهم الدنيا فعول أو ما ما ملئ من أن في لزم على اعتبار
 الكيفية أيضا فاقول في نظر الملائكة يسمونها الجمال النعم في الملائكة وما ملئ
 في الدنيا على ما سئل ذكره في ثالث وجوه تقديم الرحمن **قوله** لتقدم رحمة الدنيا
 وهي ما خدعة في الرحمن سواء اعتبر الرحمة فيه بحسب الكيفية أو الكمية بخلاف

[illegible]

ويجوز ان يفتقر بالصبغ على وجهه ويمنع ان يفتقر الى غيره وقاله
والله لا يفتقر وجعله وهو في الماثل الاثقال واحدا من شريكين وسكون
الارادة ويشغل كماله لا يكون لان اشغل لغز ربه يحكي ان بعض الطلح
ان يفتقر الى الصاحبين هذا دعاء فكتب اليه الامور من جلالته اشغال بعض
اشغال فكتب اليه الصاحبين من الرقة من يكتب اشغال لا يفتقر الى الماثل
فقد عرفت من غير متعلق يشغل وقد يعلق بالاعتدال على وجهه من غير المتعلق
اي من غير متعلق من الاول والاولى **قوله** على الوجهين غير متعلق في كلام
الانزواته بعضهم يستشهد بقوله عند الصباح بخود الغم المروي وقوله
عاقبة الصبر محمودة فيكون في ذلك قولان عسى ان يفتقر بكيفيات محمودة
من غير متعلق عن بعض المتكلمين فيقول انه في هذه المواضع عن الرضا ويجوز
المعنى مشهور في كتب اللغة **قوله** هو التناهي على الوجهين مطلقا اي ولا
كان اختياريا كاللحم او غيره كالحسن ولم يفتقر الى التناهي باللسان كما فعل غيره لان
التناهي لا يكون الا به وقوله عليه السلام انما الله على نفسه كبرياء الشكارة
وتحقيق ما حاشا الخلد والغير به بالامر به عليه بطلبه من غير ان يكون له التناهي
قوله افادكم الشكارة اخذت الحق التفتنا في والسيد السدي في ترجمتهما
لكننا في الفهم من ايراد هذا البيت فالحق على انه يغفل لا مقام الشكر لا شاهد
اخر لم يعلق الشكر غير على فعل من الموارد الثلاثة والسيد على انه شاهد
لان جعل افعال الموارد الثلاثة في النور وكلها هي جزاء النور فما يطلق عليه
الشكر لغة قال السيد ومن لم يتبين ذلك علم ان المقصود بجزء القليل لا قسم الشكر

بعض

الاختيار

لا استشهدا بغيره ولا استعان بالحق في الحق والكلية التي لهاها الصفة
كيفية فاعلم ان العمل بالغة الشكر انما باللسان وعرض الشكر باللسان في
الفاضل الطيب كون الشكر ما عرفت هذه الثلاثة عرفت لعمري والشكر المروي
ليس له باللسان وحده وايضا فالمرحوم لم يكتف بالفعال الموارد الثلاثة
قال النور كان شكر او الاستشهاد في البيت فاعلم ان الشكر في هذه الدعوى قد
تعلق الاستشهاد به على ذلك كان دورا في ذلك وما يندلج التمثل عدم شهادته البيت
كل من التثنية شكر فاعلم الشكر هو المروي وكون فعل اللسان يشكر بالاسماع فلا ريب
جميعهما كلام ظاهر في ان احتمال اكثر اقسام **قوله** من جعل الشكر حال الحمد
وملاحظة المعنى تقتضي ان يكون وصفا وقوله اشيع من كان اي اكثر شيئا
والنقص من هذا الكلام في رفع ما يقال في ذلك بالعموم من وجه بين الحمد والشكر
يدفع الحديث المذكور فانه من غير محقق في حق الشكر بدون الحمد وحاصل الدفع
ان لم يفتقر الى ان الحمد ليس اقسام الشكر فاعلم ان شرفه اعضاء النفس
حتى كان الشكر متفردا بتفاته **قوله** وما في اداء الحمد من الاحتياج الى اداء
الانتعاب في المعنى والوزن والمادان الشكر لا يكون في ان كان فيه انتعاب الجوارح
وشقة الا انه ليس بضا في القيمة لان حقيقة الشكر اظهار النور والكشف عما
كان لا يفتقر الى اخفائها واسترها فادام العبد لم يعرفه في النور في كل حال
لم يظهر من الشكر ظهور الحمد لا عمل الجوارح في الشكر لانه ليس في شرفه
مقابلته المعنى ولا يتعين انما ارجاها الا ان لا يفتقر الى الشكر من وجهه
رفع خفاه بخلاف الشكر الذي لا يفتقر **قوله** ليدل على عدم الحمد لان اللام

فيلنفس والاشراق بخلاف اذا كان متعلقا لاقتصاصه بما يختص
 به علمه من اوانا الحد اذا حصل حديث هذا قال الامام في تفسيره الكبير لو قال
 احمد له الحد قد ذكره فقط لو قال الحد فقط فقد دخل في حد غير
 جميعا لذات اتم الى قول اهل الجبر واخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين **قوله**
 دون تجرده وحدته هذا علمه كالتعريف من تقديره متعلق بالامر اسما ظاهرا
 واما علمه بالحد من غير شئ اذا لا سميت التي خبرها فعل كما في قوله في افاذ
 الحد والحدوث **قوله** وقيل لا اشراق ويجوز حمل على العدد بارادة اكل
 ازيد الحد وهو محتمل لقلة فانه هو الحد الذي يلحق بكلامه وينبغي له جلاله
 كما في سيد الرسلين عليه السلام افضل صلوات الله عليه في شكره عليك انت
 كما انشئت على نفسك واما احدا في غاية الالفاظ او القصص فان معظم
 نقابة من صفات الكمال غير لا يوجبها بحدس لانه على قدر افعالها من الفاعلة والاشياء
 الحاضرة كذا جعل شانه كمال الحقة ووجوده بحدس يخص لنا في ذلك كليل فدينا
 اليه وانا بنا عليه ولقد احسن العارفين الروي حيث قال **قوله** ابن قزوين ذكره
 ابن رجب **قوله** جون فاز ستمائة رخصت وهذا ما سمعته من ائمة
 العلامة مولانا عبد الله ابي زري طلب فراه وتبعه في الكلام في مباحث هذه
 اللام موكه الى ان يلقاها على شدة التحصيل **قوله** وفيه اشعار بان ذلك
 لان صدور الجليل بالاعتبار سبوقه بالانصاف في تلك الصفات الاربعة
 كما لا يخفى **قوله** وقرى الحمد باقباغ الدال اللام في الكسر والفتح والاعراب
 اللام الدال في الغم والقار والاولى الحسن البصري والآخر ابراهيم بن ابي عبد

محمد بن
 عبد

ولو ذكر اسمها لان علمه في هذا الكتاب ان يعرف الزادة الغير المشهورة بقوله قري
 من غير نسبة للقارى فربما بينها وبين المشهورة هذا وقد ربح صاحب الكتاب
 العزلة الثانية على الاول حيث قال واشق القارئ قراءة ابراهيم حيث جعل القراءة
 البناءية تابعة للاعرابية التي هي اقوى بخلاف قراءة الحسن التي هي بعض المحققين
 انما كانت الحركة الاعرابية مع كونها طارئة اقوى من البناءية الدائمة لان الاعرابية
 علم لغوي مقصوده تغير بعضها عن بعض فالاعرابية لا يابودعي الى البناءية
 وفعلت ما هذا الغرض الاصل من توضيح الالفاظ وحسنها اعني الادبانية عراقي
 الغير انتهى وقد ربح القراءة الاولى على الثانية من اقتضاها النظم المناسب
 بان الحسن قلنا لغير المؤمنين عليه السلام واعرف بوجهه القراءة من ابراهيم وبان
 الحركة الاعرابية وانما في معرض التغير في الاربعة والاتباع وسماها لا يتطرق اليه
 الا لاتباعه كما نحن فيه **قوله** ننزلها في انما قال ذلك لانه لاتباع المتعارف
 بينهم لا يكون في الكمال الواحدة كقولهم متحد الجبل ومعبر باتباع الدال
 الرام الى الغم والهم العربي في المقتضى **قوله** وصفه للمباعدة فالعزلة اما على
 من قبل انما هو اشارة اذ بار فلا ضار او لغوي كما سال القرطبي والتقدير
 خيرة بينه وبين ما قيل من ان لا يسر الا عقلنا فقط لا شغلا بالمباعدة بالحد
 في الغنى فما قول في حفظ حصولها بحسب الظاهر ان مقتضى المباعدة في العقل
 والتقدير لصحاح القول في غير الامر لا يوجبها لفظها بالجملة وان كنت في ريب من
 هذا فانظر المعجم البصريين بالبناء لتنبه للمخبر لاداء من ذكرها فان من
 هذا القبيل وانه الهاء الى سوا السبل **قوله** وقيل هو في كذا اي وصف يكون

وما جعل فعلا مضيا والمجمل مستلزم استقنا فاما ان كان سائلا سارح
 حمدا فقول للمزب العالمين فاعيد **قوله** ايضا اي في قوله رب دليل مع على
 ان المحطات مستقرة في البقاء اليك كما في ذلك لان الصفه المنبهة دالة على المنبوث
 والاستمرار في مرتبتها التي هي شليها على التديج حد كما لها مسترة ثابتة لا تتغير
 ذلك لما هو على الابد الذي يقتضيه العالم بل هو اعظم افراد التلذذ به التي
 يقتضيه مقام اللوح فند **قوله** كرهه اي كره كل واحد من الوصفين
 او كره الوصف بالرحمة ولا الحق انه سمي على ما هو الحق في السلسلة
 العاقبة وهو لما يقال لو كانت منها كان ذكرها تكلرا لا يلائم **قوله** كما ذكره
 عند قولنا واجر هذه الصفات على الله **قوله** قرأه عام في قوله قرأه
 يكون خبرا لمبتدأ محذوف اي هي قرأه عام وان يكون فعلا ماضيا ومفعول
 عائد اليه **قوله** ويعضده فان اقامت الامر له حجة بعدد في الالكه عن كل
 نفس يشعرون ان الامر بالملك والقبول الملك في ذلك اليوم يتكلم به يوم
 الدين والقرآن يضر بعضه بعضا **قوله** ولقول لمن الملك اليوم **قوله** والاراذل
 البقية الذي هو يوم الدين ولم يصف ذلك في خاتمة الكتاب الملك بعد وصفه
 بالربوبية حيث قال رب لا تأس وكل الناس فاسبا ان يكون وصفه في فاعله
 ايضا جارا على هذا المنوال **قوله** كما تدين تدر ان اي كما تفعل بما في قول
 حذيفة في قوله يدين في التمرين يدين في التام **قوله** بيت الحارسة على الملك
 الذي انما هو يوم الدين وجمع فيه ما استعمله من شعر العرب في الوفاء بوعدهم
 والحارسة في الخبر والكتاب الملك لان الباب الاول من ذي الحول **قوله** والحق

هذا الكلام هو الذي
 في قوله رب لا تأس
 بالربوبية حيث قال
 ايضا جارا على هذا
 المنوال

في اوله قلنا امره الشريف فاضى وهو وديان والحق انك شاعرا في امره
 ساقط وجعل تحت الحرب والحق لا ان يكون ان جازيها هم فعل ما ابتدوا
 به فقولهم فيهم جواب لما **قوله** اضاف اسم الفاعل الى تعريض الاضافة ما كان
 يتعريض للاضافة من عدم الاشكال في لانها اضافة الصفه المشبهة الى غير
 مفعولها اذ لا مفعول لها لا اشتقاقا من لازم واضافتها الانطية تحتمل
 في اضافتها الى افعالها فكل يوم مثل كرم البلد يكون حقيقة فتكتب الترتيب
 وتضع صفه المعرفة خلف اضافة اسم الفاعل **قوله** على الاستماع حيث لا يقدر معنى
 تسميها في نصب المصوب للفعول به وضاف الى قوله **قوله** كقولهم يا سارق
 ابدلني جعلت الليل سرور وجعل اليوم ملوكا والمرد سارقا والمال في الميرة والكل
 الامر في اليوم واهل الدار بالنصب على تقدير جازا ومفعول سارق لا اعتاد
 على عرف الدار في المبالغة **قوله** ومعه ملك الامور في ملكه فعل ماض
 والامر فقولهم يريدان ما كذا يعني الماضي تنزيلا لما عطف وقوعه من انما اتفق
 فليست اضافة لفظية غير موجبة تميزه ليشكل وصف المعرفة به **قوله** اول الملك
 بكسر الهمزة وهذا وجه ثان لتفويض وصف المعرفة به فانه اذا كان بمعنى الاستمرار
 عن معنى المودعة والتقدير والشيء التمرين في الاضافة وانما الوجه في بدل اللفظ
 من هذه الكلمات وقد اختار صفته في الخاة جواز ابدال النكرة الى الموصوف
 من المعرفة لان البدل والمقتضى بالنسبة والافراد في الخبر تسميها باعتبار
 الصفات لانها ثابتة للوصف لا غير **قوله** ليكون الاضافة اي جعل على الاضاف
 او الاستمرار في ليج بالاضافة الحقيقية عن التكرار ويستعمل بالان يقع صفة



فلا يترد عليه وجوب عدم استحقاقه لذلك المبدأ الذي يدعيه الاختصاص في تعريف
المحرم من اختياره يعني جواز الفعل وان كان لكن اثبتت بها المدعى بالحق عسر
واقترانها كالمصلحة المحرمة غير وارد لانهم لا يثبتون في جميع ما يورد عنهم نقلاً عن ابن
القيم والاحسان طرفاً من الكرم والاشفاق واجبة عليه تخاصم لا يوجبها لنفسه بغير
مضار اضرارها ولا يثبت المحرم على شيء بل انما يقولون بوجوب بعض الاشياء عليه
كبعض اللطائف المترجمة للطاعات واداء العباد على اداء العبادات والملازم
عدم استحقاقها منه على انما الرخصة هو اكثر من ان يحصى فان قلت قد قال بوجوب
الاصلي عليه جازاه ولا شك ان كل فرد من انواع الاحسان واصناف الاشفاق اصلها
العباد فيكون واجبة عليه فلا يكون مستغفلاً بها ولا استحقاق المدعى عليها عندهم قلت
انهم لا يريدون جعله من الملوك كما هو اصل العباد وجوب عليه مقابل العاديين الى
ذلك فترد نادرة للاعباء بهم ولا تكاليف والحقائق منهم على ان هذه القضية غير مستمرة
وقد مضى بها مذلتهم على ذلك ومنهم المحقق القوي طالب نوافل الخير بدوانة
لذلك الحاج القديم ولا الوليد ولا يرون ان كل اصل للورد عليه كان منافع العشر
منه وجوب عليه وقد خرج بذلك بعض العلماء على انهم لم يوافقوا بكثرة العشرة
ايضاً لانهم انما يرون ان كل وجوب بالفضل بما وجب عليه من غيره من وجوب المحرم
عليه لا وجوب عليه عندهم انما انشاء بعد ايجادنا حكم عدمه والبأسا خلاصه
الوجود ولست نعلم للفقهاء من سادته وجلالة وبلق لا تستدل بانواعها الى اصل الاحكام
حكم عدمه ليس وجوب عليه عندهم حكم واجب بل هو الواجب الواجب عليه لا وجوب عليه الا
بذاته ولا يوجبها نفسه بسبب الفضل فتقبل من حقها على المحل ايضا يعرف به

والحق هو
فانه قال في التفسير والاسرار
على ما ذكره ابن ابي عمير
في تفسيره انه قال على الصواب
الذي هو في الحقيقة
لما كان في الحقيق
منها فليس على حال
تعد الى ان يكون منكم احد
الذين هم
المؤمنين
اليوم واليوم
اليوم واليوم

24

هذا وقد امثل الاعلى مثل كيم غير انهم قد سمعوا ويعين ان يصدقوا
من اجل علمهم فان اذا اوصل ذلك المال اليه في العرفه متغضلا بحق الوعد
ذلك الحكم من حرمه وشكره مستندا الى ان ذلك العطاء كان واجبا عليه لتوجه
اليه انهم جميع العقلاء وبقا ايضا ان الحد ليس الا الانتصار على الجمل الاختياري
فليس للحد عليه شر او غيره كونه فعلا جلا صار واجبا للانتصار ولو يقتل احد
ان الحد هو الانتصار على الجمل الغير الواجب فعلى تقدير ان يكون جميع اقا الرقة
واجبة عليه فثما عندهم ذلك لا يخرجها عن كونها افعالا جلية اختيارية
حتى لا يتحقق الحد عليها وقيد ما عده واقول ايضا ان شرعي كونه يتحقق
سحابة الحد على صفاته التي يستحقها كونه سحابة من غير تخارضا ولا
موصوفا بتفضل بها ولا يتحقق الحد على سحابة التي يستحقها افعالا
الجملة الاختيارية بمجرد القول بكونها واجبة عليه بانه قد شرع ولزم له
بهذا التطويل عشر طواف الانتصار ولكن الحق اعقاب الفطنة والانتصار
فانه مما لا يجب الشر فيه اذ يظهر على الحد انه لا يمكن ان يتم وكرو في ذلك
اليوم لاحد قوله وانما قال لعقوب الغفصا لان رد الجاهل ليس ايضا مقصود
به فانه قال ذلك حصل للاختصاص وهذا محقق وقوله **قوله** وتضمن الوعد
في الاولى تركه اذ لا دخل في تفصيل الاجال السابق وعطفه على الاحاد بحد
قوله ثم ان في يد بيان شيء من النكاح التي اختلف هذا اللغات وكان النكاح
ان يذكر النكحة العامة للغات ولا ثم يرد بها بالخاصة كما فعل صاحب
الكشاف وفيها ثلثان وذكر وصفه عنيان للفعول وقيل في صفات

لأن الكلام ليس بغير
فعل عليه عدم استحقاق
يخيل

وتعلق على كل وصف وجوبه في بعض النسخ بغيره على ان الخطاب
وجوبه على كل وصف بالفاء والاشارة بذلك الى ان بعد وقد جعل اللفظ
اي جوبه بسبب ذلك التعيين الكامل **قوله** يكون اي الخطاب او الكلام
عليه ولا يكون انساب هذا ان يكون انساب الاول وجوبه الاوليه ام لا
يكون الخطاب من ملاحظة توصيف ذلك الخطاب بكل الصفات ليس بسبب امتياز
كما ان التعيين ظاهر غاية الظهور حتى كانه يدل على خفا عينه بحال الظهور ولا ادنى
يؤيد الفسرة الى هذه الملاحظة فلا يمكن هناك من ملاحظة من ملاحظة الانصاف
بكل التعيين فكان ذلك ادل على تعين الذات واختصاصها وامتيازها فان كان
مع ملاحظة الانصاف بعد صفه خاصه عند تخصيصها او تعينها منها بدون ملاحظة
او يقول ان صيغ الخطاب ادل على تخصيصه بخاصة العبادة لانه لا بد من اعتبار
الترتيب بالصفات وان ذلك الترتيب المنفرد لتفصيل الخطاب بالعبادة فالقصد من ذلك
عليه خلاف صيغته الغيبة فان الكلام بها حاله من الدليل قد برهن **قوله** في الكلام
اي من السجدة او الحجة الى قوله ما تكلم به الذي على ما هو جاري حال العاقبة
في اول السجدة من الذكر والفكر والتأمل في اسماء كما تشير به السجدة او الحجة
والنظر في الآلة كما يظهر من الترتيب الراجح والاستدلال بصانعها كما يظهر من بيانها
وفي قوله على علم شانه نوعا الى قوله ما تكلم به الذي وقفي بالشدائد
اتبع وعقبه الحجة معظم المآثر بتمام الوصول وقفتنا على مخرج السجدة
بالجهر على طريق الاستعارة بالحكمة وانبت لراية تحيلا والمفوض من شدة العيشة
عند اصحاب القلوب سيما الحجاب لاسا وهو اعلان رتبة من الحاشية على ما قاله

صاحب

عبد الله بن قتيبة

صاحب منازل السائرين لان الحاشية تتعلق بالصفات والصفات وتلك
تعلق بالصفات والصفات وتلك تتعلق بالصفات والصفات وتلك
بها هذا الالتفات لمن جهة المكنة الاولى وحاصلها ان الكلام في هذه السجدة
ينطبق بسبب هذا الالتفات على قانون السلوك الى الله سبحانه وتعالى وحال
الكلمة لا سيما ما الى الجنب وصلة كما انها انما تليق اذ الى الجنب اعلم
ما يتعلق به الى العروج والرجوع ويقتضي ما هو نتيجة ذلك السجدة ثمرة القامات
العزيرة النال والغايات التي لا يكشف عنها المقال ولعلها هذه الرتبة وجبت
قراة في الصلوة التي هو مخرج العبد من ان القوامين عودا الى المعاني في البيان
فرايد كانت اخرى حان لا بأس بارساء هذا المقام وانما تسبق بانطلاق الكلام
تمها التيسر على ان القراءة ينبغي ان تكون صادرة عن قلبه خاضعا لادبها
بحالها وتكون من عند الشروع فيها حركة لا بد من ان يكون المعنى الذي ينطق به
تجويد ووقفه القيام يحييه ثم كما اجري عليه من تلك الصفات العظام فوق كل
الحركة وادخل في انتموا الى خاتمتها من الذكر الامر بتمام المعاد شاه في التقوى
والاستدلال على الامر بالعبادة والرجوع الى الله تعالى على ما عليه من ان الحركات
عبارة عن اظهار الصفات الكليمة والادب بالجميل كما قال في الكشف يكون الخطاب
به غير ذلك اذ لا معنى لظاهره وانما العلية عليه فلا تناسب له بغيره الغيبة او
العبادة والاستعانة فلا وجه لظاهرها على الغير بل ينبغي كما ان المعنى المعجود
وعدم اظهارها لاحد من يكون اقرب الى الاخصر وابعده الى الناس لها
لهذا الخطاب لا غير ومنها ان المقام مقام عظيم وخطب جميع تليج في ذلك

هذا

غيره

فيتغير مد
كانت

ويدهن الانسان فان الملك العظيم الشان اذا امر بعض عبده بخدمته من الخيا
كثرة كتابه لا يحضره فيها غلبته بانه كذا الملك على قوله واستولى على
له وحصل له ريشة واعتراه دهشة فغير شوقه وخرج عن السلوب ونظيره
التلويح بما ورد في الحديث ان عبد الله كان يترأه في هذا الانكشاف اما الى ذلك
واشعار ان العباد السالمة عن العقص هي يكون العباد حال الاشتغال بها
منه في بحر الحصى كما نرى هذا الجبابرة معبوده معطو في الجبال مقصودا اقول
هنا ما ذكره الامة الاعلام من النكاح في هذا المقام ولما استخرجت في كل
نكحت اخرى عديدة سوى ما استخرجوه وللا بيان ان ذكرهم فيها ليس في ان
استقامها موكول الى اخرتها انما هي في نفسها الاشارة الى ان حق الكلام ان
يجوز ان لا امر بطريق الخطا لانه سبحانه حاضر لا يغيب بل اقرب من كل قريب ولكنه
انما يرى على طريق الغيبة نظر الى البعد من صفات التي في تحلية لقولون الادب الذي هو
حاسب السالكين وقانون العاشقين كما قيل طرعا عشق كلها ادب على اصول القيام بهن
الولاية تجري الكلام على ما كان حقان عري عليه ابتداء الذكر فقد قال في الحلي في قوله
بل هو من شانه ان يراى الياسر من الوريد ومنها الغيبة على مرتبة الذكر ومقامه
وانما العبد يجد ارجاء هذه العدة على سانه صار هذا الخطاب فانما هو اسعافه الحصى في قوله
فكيف لو لازم نظافة الاذكار ودام عليه بالليل والنهار فلا شك في اننا اقتصرنا الى قوله
من الاثر الى العبد كما ورد في الحديث القدسي كنت سمع الله الذي يسميهم وهم الذين يسمون
ومنها ان لما كان المحر وهو لها صفات الكمال لا يتفاوت بها نظر الى غيبة المحرود
وحضوره بل هو مع ملاحظة الغيبة اهل ولاء وكانت العبادة التي يخلق بها الغائب

وانما

وانما يتجهت بها هو حاضر لا يغيب كما على حانه عز ام لم على تديننا وعليه ما افلا
اقلت قد لا احب الغائبين لاجرم من سجاد عن المحر وظهرها صفات الكمال بطريق
الغيبة ومنها بطريق الخطا اعطاه لكل منهما ما يليق به من الحق المستطاع
ومنها ان العابد لما اراد ان يخرج عبادته الناقصة بعبادات جميع العاديين
من الانبياء والاولياء والزعمين ويعرض لكل درجة واحدة على باب في المحر
والافضل عسى ان يصير المناقص الحبيب مقبولا بالانضمام الى الكمال السلام في
في فعل العبادة بغير المتكلم مع الغير لئلا يندرج عبادته في عبادتهم وتعتبر مقبولة
ببركتهم على ما سمى ولا جرم ساق الكلام على الخطا لا يتوجه اليهم ولا لوجه الكتاب
لتمامهم وقالوا لا يكعبان مقام مقام الخطا مع حفر العبود لا يتقام
عنه ولا الغيبة المقام الحصى والشهود ولو قال الى اياه بعد كان كاد ان يشاء
ولا اغنا عن دفع مكانهم ومنها ان قد ورد في الحديث عن تسمية بغيره صريح
منهم فالعابد لما لم ذلك كان كمال العزم والذكر والتكلم من عبادته بعبادتهم
ولا بد ان يمتزج هو ايضا بهم ويحذف عنه وهو من غير في سلمهم وتسميتهم وتكلم
بلسانهم وساق كلامهم على طبق سائرهم عيانا بصيرا يغتفر في ذلك الحديث نحو ما في
علاهم شذجا في سياهم ومنها الاشارة الى ان من لم يجد جادة الادب والاكثار
ورأى غيبة بعيدا عن سانه الغريب كمال الاحتمار فهو حق ان قد ذكره رحمة المنة
وتلحقه غيبة اذ لا يتجه اليه خطا من العبد وتلحقه غيبة من الاثن فيصير حيا على الا
الا قرب فانما لا يمر الحصى وسعادة الخطا ومنها ان لما كان في كرم صفات
الكمال من يكتفه بخلاف العبادة فانها الغيبة خطا بها شذجا على كل من وسبقه ونظرا

المعينة

ويعسوب الدين على الصلوة والتمائم كما هو مستحق في النضال من جهة الشريف
حال اشتغالهم بالصلوة فلا يحسن ذلك ومن غير المؤمنين الذين يعادون عليهم عالم انه
توهم لا يوتي في بيت كان يصلي فيه فجعلوا يصنعون ما ينزل من الوعد بالرسول
الذي انزل النار فارتفع راسه من السجود حتى اطمئت فقال له بعض اصحابه ما الذي
تشعلك عنها يا ابن رسول الله فقال يا اباي الا افرق من استعبدني من ذلك فطش
بي فقله فقال حكايه عن النبي اللواتي ادهشهم بحال يعرفون انهم اكرهه
وقطعن ايديهن لانه فان تلك النساء غلب على قلوبهن بحال يفترسلون
وصلت تلك الغلبة الى ان قطعن ايديهن بالسكاكين ولم يحصل لهن شئ من ذلك
اصلا واشار ان ذلك كثير حتى بعض العارفين انه كان في جواره رجل يروي
جارية لم ترضت غيها هو ذات يوم يصنع لها طعاما لا يسمع منها فدهش
وسقطت المفرة من يده في القدر وهو يقاتل في طيابه فجعل يركب الطعام
حتى تساقط احصاه وكثر وهو لا يشعر بذلك فاذا اشار ان ذلك في شأن
مخلوق من الطير فكيف لا يكون في شأن انسان لما اتفقوا على احسن قول العارفين
الذين هم في الخفاء المسمى **عركم** يعني كل من سبى جاك **كن** كذا في حق
كثير من ناك **باده** خال الله فان يجهلون كذا **مركم** كرم صافر ان خود
جوز كذا **قوله** الامر حيث انها ملا حظته لم وشبهه اليه الضمير وانها يعود
الوجه وملاحظه بكسر الميم واسم فاعل والضمر في ايراد الجنب القدر الى
بلا حظته ولا يشعربها ولا يها في قوله لها الا في حيث ان نغمه لا حظته
وشعربته الى جنب القدر وشبهه اليه في بعض العارفين ان خضرها بعد

ال

الى الملا حظته المفهومة من قوله ملا حظته وتارة ملاحظه بفتح الميم مصدر اي لا يلاحظ
نفس الامر حيث ان تلك الملا حظته ملاحظه لطباب العكس منسبة اليه
ولذلك اي وان العارفين الناجحون وصولهم فضل حقيقة المبني المعقول ما حكم
الله عن جدي حيث قدم ذكره في قوله ولا حظ اولاهم لا حظ نفسه ولا يدرج ذكرها
ثانيا فاعلم ان معنى ذلك حيث نظر الى نفسه ولا **حوله** ويكر الضمير للنفس اذ
لو لم يكن لاحتمل تقدير مفعول استعنى مؤخرا فيفوت التخصيص المذكور
وايضار بما يوجب ان الملاءمة التخصيص في جميع العادة والاستعانة لا بكل
منها فيفوت التخصيص في العادة ايضا وينظم الى ذلك سلا الكلام المحجوب
كما قاله في قوله **عصاي قوله** ويعلم منه ان العواصم استينافه
ويعلم من روع او عاطفة ويحس منسوب بالعلف على قوله ليتوافق
اي ويعلم منه ان تقديم الوسيلة على طلب الحاجة ادمى الى الحاجة ولا
يخفى ان انما يخفى على تقدير اعادة الاستعانة في المهادت كلها لا يواد آ
العبادات اذ الصلاة على هذا التقدير مقصودة بطلانها والاعانة وسيلة اليها
دفع العكس والعجز في تقدير تقديم العادة على هذا التقدير على ما يظهر
منه وحده على ما اختاره المؤلف من التعميم كما يشعر به التقديم ان يقال
ان استعانة العباد بسبوة لا حظته ملاحظه مفعول من افعاله استعنى
عليهم الا في بحال في هذا التعميم هو ملاحظه العباد فطال لظهوره لانه عند
استغراقه ملاحظه جناس العكس واشتغالها بما يوجب تلك الملاحظة لا
يخل بالاجتهاد من افعاله ولا العالم الا لتعجب الكثر او اقبال التام عليه وحقه

اليدم

ذلك تخصيص العبادة به تعالى اولاً واستعمال العبادة منه سبحانه آخره فلا ينبغي ان يتفعل
 فيها من غير الاستعانة على المرات الدينية او ما يندرج تحت المرات في غير ذلك
 ما يخصها من غير ان يتناسب التخصيص للعبادة هذا وجهها وجوه اخرى لا بد من
 العبادة على الاستعانة ببعضها البعض وبعضها غيرها الاول ان العبادة مطلوبة
 استحساناً في العبادة والاستعانة مطلوبة للعبادة من غير ان يكون ذلك مطلوباً
 مطلوباً على مطلوبين الثاني ان العبادة واجبة متى لا يتناول العبادة من الايمان
 بها حتى جعلت العلة الغائية مخلوق الانسان والجن فكانت حقوقاً لا تخص من الاستعانة
 الثالث ان العبادة اشرف من سائر ذلك المجرى او الاستعانة او غيرها لا يطلب
 العبادة الا من بعد الاسلام التخصيص للعبادة والخلق من الشرك كما لا
 التخصيص بالاستعانة فانما يحصل بعد الرسوخ في انما في الدين فكانت حقوقاً لا تخص
 الخامس ان العبادة والاستعانة وان كانتا متعلقين للعبادة ان العبادة
 من طوائف الاسماء المحمديا راد عنها المعهود بالحق فكانت حقوقاً لا تخص من التخصيص
 منه والتقديم **قوله** لا ينبغي للمسلم تصديق ما يقول بعمله من غير ان يتوجه الى الله
 هو ان العلم اورد في تفسيره الكبير فلعلم من قوله انما هو الاستعانة **قوله** ويجوز اي
 فرجه ويرى راداً عن قوله ولا ينبغي تصديق ما يقول بعمله من غير ان يتوجه الى الله
 اياك نستعين **قوله** بيان الدعوى المطلوبة في توجيه فضل هذه الآية على
 قبلها وهذا ان يبين ان الاتصال لانها بيان لها او ما يكره صاحب المعنى لان
 على بعض اراء ما قد استعين عليه احوال اذ الظاهر ان الكلام على تقدير عموم
 المستعان عليه هذا ولوجعل الفصل كمال الانقطاع لغيره لغيره لغيره

ذكر

كان

كان اولى **قوله** واخره وجه ثان من قبل ذكر الامور بعد العلم **قوله** والعبادة دلالة
 بلطف تميز العبادة عما ذكره هو المستند من تتبع حوار استعمالها واستعمال
 من كلام ائمة اللغة فانهم قالوا انها دلالة على الارشاد والفتاوى ومن اهل العلم ان
 تفرق بينها بالدلالة للوصلة والافترق بالدلالة على ما يوصل وفردته من قبل
 بانها ان تغتفر بنفسها كانت حقاً لا يصح ولا تسدح الا الى الله سبحانه تعالى
 والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وسخطنا هذا العلم على المستقيم وان قدرت
 بالامم والكانت حقاً الى الله الطريق فكما تسدح الى الله تعالى في القرآن ايضا كقول
 تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقرب الى الله تعالى والى الله تعالى كقول الله تعالى انما يهدي
 الرسل الى صراط مستقيم والحق اقتصر على ما يدل على كلامهم انها مطلق الدلالة بلطف
 كشعره فكشور هذه الازالة الثالثة لان كلامها غير خالص الى الله تعالى الاول
 في اختلافه قول الله تعالى واسأله عن دينهم في الاستعانة على العبادة وقد تدرج
 الاعلام للدين عنه يجوز وقوعهم في الضلال بالارادة بعد وصولهم الى الحق ومن
 نظر فان التفسير والتوليد من طاعة بان العلم الغير من قوم قد لم يتصفوا بالان
 اصلاً والى التقليل الذين استعملوا على ايمانهم ولورثوا وما الى الراي الخافى
 من بعد علمه قوله تعالى تحببهم الى الله تعالى والى الله تعالى تحببهم الى الله تعالى
 المعنى ان لا تمكن من ازالة الطريق الى الله تعالى بل افاضتكم اية من اياته لا يخلو
 تخلص وما الى الراي الثالث فان كلام اهل اللغة لا يساعده على ان ينادى بما فيه ومع
 ذلك لا تقول بان التعدية بنفسها لا تسدح الى الله تعالى مستغن عن قوله تعالى حكاه عن
 ابيهم عليه السلام لا يستحق من العلم ما هو انك ما تبغى هذا كمالاً سوى ان

من الآخرة من يقوم استعوانه الله تعالى في الشدة والضعف وما يقال من ان القول
 بان التقدير بنفسها يعني الاصل المتقوض بقوله تعالى وما افرد من دينهم من عمل
 الحق على الهدى فهو فاضل ان الكلاية المعنوية الثانية في الاول **قوله** على التكميل
 قيل فيشرع بجوابه لم يزل لا للتصاخر في التماسه قال بعض الفضلاء
 ان قوله تعالى في قوله تعالى فاعلم انهم لا يدرى ما فيهم ولا يعلمون ما فيهم ولا يعلمون
 لا يعلمون ما فيهم ولا يعلمون ما فيهم ان يعلمون انهم لا يعلمون ما فيهم ولا يعلمون
 الوصول اليها ويقتضي ان تعلم الطريق الى لا بد من سلوكها واقول طول الطريق
 وتعبه وتصل الوصول الى الجحيم ثم الرضا شامهم وهم المطالبون منهم بالنسبة الى ما
 يقول البرهان فاعلم على التكميل متعين **قوله** ومنه الهدية في ما فيها من الدلالة
 والحث على الاسعاف بالطوبى كما كان زيادة الحجة والادلة او شيئا آخر **قوله** وعلم
 العرش لمقامها اي اول جهنم بقدرها لانها هاجرة للبراق في الدار لهم على الدار
 والكلاية **قوله** معقول معاملة اختيار في قوله تعالى واختار موسى قوما في الجنة
 والاصحاب وهذا صريح في ان هذه لا تستمر الى المعنوية الثانية بنزعة حقيقة بل
 بنزع الحافض وكلامه لا يكشف عن بواقي نعم كلامه الصريح في ان تعذبه
 حقيقة لغة مجازية **قوله** في اجناس مرتبة لما يقال في صلب الدلائل قبل افاضة
 القوى لا المعنوية الاستدلال بملك الدلائل بجوها **قوله** الاول افاضة القوى
 في هذه هي الهداية الى طريق العقل والاحساس وخصها بالانسان لان الكلا
 ية الاله الكريمة ومنعزل الهداية فيها هو الصراط المستقيم المبين عما بعده
 والافق الهداية نوع ديم سائر الحيوانات بل النباتات وهو الهداية الى

جلب

جلب المتابع ووضع المضار على الامانة بقوله تعالى اعلى كل شئ خلقته ثم خلقه ثم خلقه
 وقالوا الذين قد رآه قبلا قولا ان افاضة الهدى على النفس الناطقة متوهم على
 هدايتها والهداية دلائل ولا يقال بخلق القوى الدالة وقد تكلف بان يكون
 قريبا من طريق واضح وهو ان كسبه لعصاة به عبادة وهو عاجز عن دفعها فقل
 ان هدايتها الى الطريق ليس الا في تلك الاعصاة وشبهها في دفعها فقد هداها
 الى رده عليه وتقسيم النفس الناطقة في سبل الدلائل بمصوب الحيوان **قوله**
 القوى دفع العصاة عن العيون **قوله** وهدايتهم الى طريق الحق والشرع
 الاله ما يتدبر في بطلان القول بان الهداية التقديرية بنفسها يعني الاصل
 اذ هي هدايتها بمعنى الدلالة لانها لو دلت في معنى الاستدلال ولا اعتدال في الاصل الى
 طريق الشرع **قوله** وقالوا فيهم ما هم فما سمعوا الهدى ما سمعوا كلامه المودع في
 تفسير هذه الآية من ان الهداية المذكورة فيها ليست النفس الناطقة فقط فانه قالوا
 قد لا يكون الحق فيصحب الحق وارسال الرسل **قوله** الثالث الهداية مرسلة الرسل والكل
 الكتب لاني هداية الرسل والكتب للعباد فقولوا لها على ما ذكرنا في اجناس ليس في
 من قوله يمكن دفعه بان المار به انما هو الهداية في الاجناس الارضية الهداية التي
 لها نسبة اليه تعالى ولو يوجعها هدايته الانبياء والكتب كذلك يكون اليهم وخلق
قوله فاعلم انهم لا يعلمون ما فيهم ولا يعلمون ما فيهم انهم لا يعلمون ما فيهم ولا يعلمون
 للعظيم الشجر بالمبدأ والعدا وحصر العبادة والاستعانة فيكون مقتديا الى الصراط
 المستقيم لا محالة فكيف يطلب الهداية التي توجب بان المخلوق انما زيادة ما يحسن
 من اعتقاده هداية اي اجناسها الارضية كان او جميعا او انشأته على ما مضى

هداية انما هي الهداية
 هداية انما هي الهداية
 هداية انما هي الهداية

من ذلك وحصول مراتب العلم المرتبة على مراتبها **قوله** فإذا قال العارض
 الواصل على ما رغبنا في أن يثبت العلم بالوحدانية والوحدانية هي التي
 انجبت ما وجع الغيرة في السير والارشاد ويعطى في سيره ويرى في
 ان هذا ليس من العبادات بل هو حكمة السور والادب وهذه الهداية الى
 الغنى في العلم بالوحدانية والوحدانية هي التي انجبت ما وجع الغيرة في السير
 من العبادات ليست من العبادات بل هي حكمة السور والادب وهذه الهداية الى
 الطلقات والاطلاق ما هي تلك الغواشي فكيف يجمع العارض والواصل في العلم
 والاصل والهم الا ان يراد به طلقات وعوالم في سيره في انشاء السير والادب
 والمقدم على الوصول هو ما يعبر في انشاء السير والادب **قوله** وقيل لا
 اي لا يلقى مجرد الاشارة وجعل الشخص على الابل بالسير في العلم في العلم
قوله والسرط من سرط الطعام اذا استلعمه قال العارض في السرط
 على نفسه انه يتعلم سائر ما يتعلمه سائر ما يتعلمه سائر ما يتعلمه اذا انتم
 ما هي تلكنا واكل الغارة اذا فعلها ولذلك هي لها بفتحين لانه يلتزم في العلم
 انتم قبل السادة ان ذهابه وانما يتعلمها بالنسبة اليها شجرة على
 من يتعلم الطريق ويتلقوا اذا جاوا اليها فكانهم يتعلمون الطريق ويتلقون
قوله يكون اقرب الى المبدل عنه وهو السير وهو الاقرب الى ان الصادر للراي
 والسير وانما اشركت في الرخاوة والصغير به لان السين والراي في التفتت
 التفتت والصادر من التعلية **قوله** والثالث في الامام يريد به بعض
قوله وقيل هو صلة الاسلام فالمراد التفتت عليها ونحو **قوله** وهو في العلم

حكم

اذ

اذ العلم فيه تعلم من غير المذكور ولا تقدير حكم المذكور وهذا من اجل ان
 واكثر انما هو في غير كلام جارسه في بحث البدل من الفصل وصرح به في الكشف
 جماعة الى ان العامل في البدل هو المبدل من الشئ الذي هو جارسه منهم ويوضح
 في كلامه في اول الفصل **قوله** من حيث انه المقصود بالنسبة استقلال العامل
 فيه مقدر وليس هو العامل في المبدل من وتقريره ان البدل لا يضر في التوابع
 انه مستقل براسه مقصود بالنسبة ولما لا يشترط مطابقة المبدل منه تعرفنا
 وتكبرا وهذا يقتضي ان يكون علمه ايضا مستقلا عنه لعل لا في شئ قبله بل غنا
 طرا واعلم ان هذا الدليل بعينه استدلال به احباب القول لآخر وعلى انه الحق
 عندنا هو قالوا استقلال البدل وكونه هو المقصود بالنسبة يوضح ان بان
 العامل فيه هو الاول لا مقدر آخر لان المتبوع كما لا فظ فكان العامل لم
 يعمل به الاول ولم يباشره **قوله** وفائدة التأكيد لذكر المنسوب
 اليه وتكرير النسبة بتكرير العامل **قوله** والتصحيح ان طريق السلف في
 قال في الكشف فان قلت ما مودة البدل وهذا قيل اهدنا امرط الدقيق
 عليهم قلت فائدة التأكيد لما فيه من التلميح والتكرير والاشعار بان الطريق
 المستقيم مائة وتغيير امرط السلفين يكون ذلك شهادة لمرط السلفين
 بالاستقامة على ابلغ وجه واكد كما تقول هل ادركت اكرم الناس افضلهم
 فلان يكون ذلك في وضع بالكرم والفضل في قوله هل ادركت على ثلاثة اقسام
 الا فضل لانك ثبتت في كونه محلا اوليا ومفصلا ثانيا ووقعت فلانا فثبت انما
 للاكرم الافضل بخصلة على الكرم والفضل فانك قلت سراراد رجلا بخاصة

العامل في

الفضل

للمخلصين فبعد ثقلان فهو النقص العجز البتة عما فيه غير واضح ولا متنازع انهم كلهم
جار الله **قوله** ما يكون طريق المؤمنين ذكره المسلمين اولاً والمؤمنين ثانياً يوحى
الى اتحاد الايمان والاسلام عنده لكنه صرح في شرحه للمصاحبة بتغايرها واولاها
الثانيتين بالحدود فاعل هذا رجوع عن ذلك فان ما يفي هذا التفسير بعد شرح
المصاحبة **قوله** وقيل الذين امنتم عليهم الانبياء وليس المراد بصلواتهم غيرهم لانها
وتنسخ اكثر من طريقهم في الزهد في الدنيا والآخر في الاخرة وما قبله الحق في سائر
الاصول او ما هم متفقون على اصول الدين واجتباب الفواهي وسائر التفسير
التي ارجع وهذا القول نسو الى قناده والحق الذي وجد منسوب الى ابن عباس
والاولى ان بعض التفسيرين انهم المذكورون في قوله تعالى لو كان الذين امنتم عليهم
من النبيين والصدقيين والشهداء والصلوات لتهادوا ما قبله وهو قوله تعالى
ولهم فيها من كل ما سئلتهم وهذا القول نقله القرطبي عن حماد بن عيسى بن يونس
ما في بعض تفسيره على الاسامية من اطلاق الذين امنتم عليهم وعدم تعييدهم
بالمسلمين او غيرهم **قوله** وقيل اسماء موسى وعيسى قبل عليه كيف يليق بالمسلمين
ان يطلبوا هداية طريق الهدى والصلوات بعد ما فيه فيهم دين فينا صلاهم عليه
والا واجاب بعض المحققين بان المراد اصولهم لا اعتقاداتهم الثانية والفروع
التي لا تتغير بتغير الاديان اقول لا يخفى ان هذا لا يصح ان يكون قول المؤلف
قبول التفسيرين من صانع الاصول له اصلاً والمصالح بان يقال ان المراد طريقهم
في شدة التثبيت في ايمانهم والتسليم باحكام التوراة والانجيل وقفتهم بالكلية
على تلاوتها مثلاً فانما قال المسلمون اهدنا صراطهم يريدون شدة التثبيت

دين الاسلام والتسليم باحكام القرآن ومداراة تلاوته وامتناع ذلك **قوله**
وتدعى جراط من اوقات سبب الشيخ الجليل ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس الله
روحهم في غياض المعجودين بالتبيان هذه القراءة الى عبد الله بن الزبير وعمر بن الخطاب
ثم قال ودعى ذلك اهل البيت عليهم السلام والمشهور الاول انتهى كلامه ونسبها في
الكشاف الى عبد الله بن مسعود **قوله** فاطلقت لما سئلته الاول عينا
يستلذه اذ نعتية بالاطلاق باللام غير متعارضة وكما في معنى التعبير في
مولده ان النبوة في الاصل مصدر بمعنى الجمال المستلذه ككون الانسان ملياً
مثلاً فاطلقت على نفس الشيء المستلذه كالمال مثلاً تسمية للتبسيط باسم المبيد
قوله من النبوة وهي التي اي لانه النبوة بالكسوة واخوذة من النبوة بالفتح وهو النبي
هذا والله كذا في رواية اخرى من كتابه ان النبوة بالفتح هي النبوة بالكر
هي الملائكة ومن كلامهم من في النبوة لانه في النبوة في حال لا ينعلم له
ولما الذين هم النبوة **قوله** في حين ديسوى واخرى منها قوله ثالث
وهو ما يكون ونوعاً اخر وما كثر في ادقها وقامه ليدركه كثر في النصيب
فكانه ليس قسماً بل **قوله** كنف الروح فيه مساهمة فان في الروح انعام وايضا
النبوة في الروح هذا والنبوة اجزاء كنف في وجهه جسم آخر قال المؤلف في تفسيره
قوله تعالى في سورة الحجر نختف في روحه لما كان الروح متعلقاً بالانوار
اللطيفة المنبعثة من القلب وتفيض عليه القوة الحسية فيسوي حلالها
فيها وفي الشرايين في اعماق المدن جعل متعلق بالبدن نفاً **قوله** والنطق
بمعنى ادراك الحركات لا النطق اللساني كما في بعض الجواهر في كلامه في

الروحاني **قوله** وانكسرت كفة النفس فهو ايضا انسان بمعنى وجهاً وعلماً
يخرج العقل بذلك كمنها بالتمثيل بالروحاني كمنها بالانسان والجماع في ترتيب
البدن **قوله** والثاني ان الجسد الاخرى قد يكون في العقل هو ايضا متباد
موجود في العقل غير متبدل وكسب كالعقل هو حصوله المتبدل **قوله** والاراد
هو القسم الاخير اعم من القسمين في انهم يعلمون النعم الاخرى وما يكون في
اليها من النعم الدينية لانها المطلقة هي هذه صلاها المسكين لا صلاها كل النعم
المدنية دخول الكفار فيهم هذا ولا يخفى ان من في قول من العلم الاخر ببعضه
لا يباين **قوله** على معنى في اختيار البدل لما فيه من التاكيد والتخصيص في قياسها
من **قوله** او صفته او مقبده كونهما جنة على تقدير ان يراد بالنعم في انفسهم
النعم الاخرى وما يتصل بالبدن من النعم الدينية كما حكم العقل فيما سبق
وكذا ما مقبده على تقدير ان يراد مطلق النعم او الدينية منها لا دخولها في
في النعم الدينية هذا والاول المقصود به قد سبق ان النعم الدينية هي النعم
او الانبياء او اصحابهم وعيسى قبل الخريف قبل المسيح قبل الاولاد فيكم
من انفسهم بالاعان ولو في الجدة وبالمغضوب عليهم والصالحين الصالحين منهم
بعض العقاب بعد الصفه مقبده وان اراد الحكماء في الاعان فهمه وادراكه
بالمغضوب عليهم والصالحين اليهود والنصارى فبعضه ايضا هو الذين لا يقرين
الحكماء في الجدة وعلى الثاني الصفه مقبده لا غير باي غير في المغضوب
عليهم والصالحين على الثالث كما قال **قوله** بين النعم المطلقة انما هي النعم
الصلة وبين الصلة انما هي بطريق الصفه وبمعنى الاعان فمطلقة

صبيحة

لانها اعظم النعم لا شئها على عادة النشأ الذين في النعم الاخرى منها **قوله** وذلك
اي جعل في صفه الوصول لا يصح الا تأويله في الشكر وكون الموصوفين
المعارف فلا بد منه في الموصوف او الصفه فالاول باجراً الوصول بحجج النكوة
اذ لم يقصد به جهود اي لم يقصد به جميع المسلمين ولا جميع معينينهم بل طائفة
غير معينة ونسب عليه الانبياء واصحابهم وعيسى فيصير معهوداً غنياً
كالوصف في البيت وهو كالكثرة فتارة ينظر الى المعناه فيعامل معاملة بها
ينوصف بالكثرة وبالجملة وتارة ينظر الى الغلبة فيوصف بالمعرفة فيجعل مقبداً
وفاعله هذا الثاني لا يخلو من بعد والثاني جعل غير معرفة للاضافة كما
ذكره وهذا اقرب **قوله** ولقد اراد على الجليل اخم فضيت ثم قلت لا يخفى
اي قام في قول وانما عدل الى الماضي لتحقيق انصافه لا اعراض عنه وقته
في ثم العاطفة فاذا الحقيقة التاكيدية في هذا الجمل قال السيد في حواشي
الكشاف ليس المراد بالسم في البيت جميع الاخرى اذ لا يراد عليه ولا في بعض
لعدم الدلالة عليه ولغرضه عن افاقة المقصود الذي هو وصفه بكل الجمل
وتحقق الاثارة ولا الحقيقة من حيث هو اذ لا يباينها الدور بل الحقيقة من حيث
وجودها في ضمن فرد لا بعينه اي على اسم وقوله ليس صفه له لا حاله
اذ ليس المعنى على تقدير الدور بل السبب بل ان لم ير مستل في اوقات
متعاقبة على اسم من السام اعني سدا عما ومع ذلك غير عن صفه فان ازل
على اغضائه عن الصفه وعدم اشتغاله بها فانهم انتهى كلام السيد **قوله**
تعميم الحركة من غير الكون اي من هذا النقص في فعلهم عليه بالحركة غير الكون

المؤلف لم يجد نجا لله ولا لغيره لانهم ليسوا بجنود بل هم اهل الجاهل فنادى
قوله كالتهم على الكتاب قبل وجوب الشهادته على من ادخل الجنة كما ان التهم
 يمنع عن الكتاب فنادى ظهوره على غير كتب البيرة **قوله** ويجوز في الخبر
 هذا من حيث الشافعي **قوله** ما روي عن جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول في الحديث والجنة والجنة والجنة **قوله** وعنه في خبره انه لا يقول هذه
 احدى الروايتين عنه وهو حديثه كذا استدلال الرواية الثانية فان ظاهرها
 قسمة القليل بين الامم والمؤمن وهو يعطى عدم الشركة **قوله** عبد الله مغفل
 بين المم وغيره من المعية والفاة المشقة **قوله** والمؤمن يومئذ لم يغفل عن علم
 في قبله لا لانه في هذه الرواية على المعية وانما يدل على ان المؤمنين المأمومين بل قد
 يدعى لانها على عدم تامين الاسم كما فهمه **قوله** الا خبره كذا قال المحقق الزبيدي
 في حواشي الكشاف هذا الحديث صحيح وان كان كذا الا حديث المروية عن الزبيدي
 كتب في فضائل السور موضعته قال الاستاذ في وضعها رجل من عباده ان
 فلما قيل له في ذلك اعتذر بان الناس قد استغلوا بالاشعار ومقابل خبره في
 ذلك وينذر القرآن ولا يظهر هو فارادى ان انهم فيها انهم كلام السيد وانه
 في بعض الكتب قبله اما سمعت قوله صلى الله عليه وآله انه كتب على شجرة
 مقعده في النار فقال ان الله اكد على ذلك **قوله** انه ينزل المروية ثابت
 الفعل المستدل للتل وجبه انه بمعنى سورة ياتلها من قبل قوله تعالى
 من جاء بالحسنة فله عشر مثائلها ومن الحسنة حسنة قال بعض المحققين ثابت
 الفعل لاكتساب الفضل الثاني من المضاف اليه اذا صح الاستغناء عن المضاف

منع

انتهى وفيه نظر فان المضاف
 انما يكتب انما ثبت القيان
 البير

اليه

اليه كذا كما شئت منه القناعة من الامم وهذا هو الشيخ المشهور وابن ابي
 قنفط في الغيبة وربما اكتسب في اول تافهنا ان كان يحذف موهلا وما في
 قبله ليس من هذا القبيل **قوله** قلت في بيان العلم يقتضي قال بل قد لا بد من تبيينه اري
 وعن ابي ابي قال قلت بل وقد يكلف بيان القائل بوجهه ولا ابي وان كان
 الخطاب بيا العلم في امره بان مراده عليه السلام نعم الخطاب لكل ساحة لا يقتضي
 باني **قوله** الا اعطيت بالنا للفعول والظاهر ان الماد اعطيت ما تير به عليهن
 الغار به من عليهن جميع القرآن كذلك فان من اجل شقا في خبره ونا وجه
 التصحيح لم يلزم له عليه السلام ان تدركه خبرها تتقدم الدعوى لهذا واعف عنها
 لنا الا اجيب وما قيل ان الماد ان شوا من لها للخطبة المبتدئة في احوال الاشياء
 والا كذا لا يقولون **قوله** حتما مقتضيا فيها شعار بان القضا المحتوم بقول النضر
 كذا لا فيقولون الكتاب بضم الكاف وقد قيد الشا على وزن رمان وهو في الاصل جمع
 كاتبة للمراجعة هنا المكتبة تسمية الرجل باسم الحاكم **قوله** وسال اللفاظ التي
 يسمونها بالتميز والتميز في اللفاظ بالاسماء كما تقول في جعفر جيم عين فلهذا
 ومنه الذي يجوز فلاننا اي بعد ما تير وما اذا عدت الحروف بانفسها لا
 باسماء بالوضع عليها كما تقول في جعفر جيم عين فلهذا فيكون ذلك تحريفا وهو متعكفا
 نفع تقول بجود الحروف وتبقيتها ووجه قوله التبري بالاسماء على تحريدها التبري
 قيدا لاسماء يجعل معنى الحروف مطلقا اي اللفاظ التي بعضها تكون
 الفعل بلا واسطة اعني الحروف مطلقا اي اللفاظ التي بعضها يقوم الحمار
 والمجرى مقام الفاعل على ان الباء صلة للفعل والتم كان في قوله الحروف

سورة النضر



الندم

بما وجدنا في معنى الالف اي الماقي باسمها في كذا افاد السيد في حواشي
الكشاف لكن الظاهر من كلامه اهل اللغة التي تعدد الحروف سواء كان باسمها او
بانفسها قال في الاساس وهو الحرف في نفسه ما يعدها وقولنا في الفلوس
البحر كقطع البحر وهو في هذا المعنى في الالف اعتبارا الجبريل والتفريق
لا يخفى **قوله** سمياتها الحروف التي كتب فيها الحروف وعين مثلا اسمان لغو
مع كان زيد اسم للذات المخصصة وما بعده في كلامه بتقديم الحروف في حروفها
حرف فالحرف على حرف من الحروف فانه لم يفتشوا عن حرف في ذلك **قوله** وما روي ان
مسعود بن جهم لما نضر الحديث اطلق الحرف على بعض تلك الاسماء فظاهر يهدم ما
اسمى من الاسماء كذا الحرف في الامور لا يسمي الحرف في كل حرف من حروفها
فما وجبت شملت الحروف اللغوية اللغز المفرد وغيره بن ترتيب الحروف على كل حرف
فقال لا قول **قوله** ولعله سماه اي قلنا انما ارد بقوله الف حرف المصطلح الذي
لعله ارد مدلول الف كالحرف في كل حرف فادم مثلا وعلمنا ان يكون في فرة المصطلح
حركات لا تلت **قوله** فلا كانت سمياتها في ظاهر كلامه يقتضي تأخر التفسير عن ترتيب
الام فالاولى في قوله وصدت اسماءها بالكون في ولما اذنت التركيب التفسير
تفسيره **قوله** واستعيرت الحروف في يدي ان ما لم يمكن تحديده استعمل في غيره فظهر
في لفظ الف في الالف اللينة استعارة لها وخصتها بالاستعارة لما جئنا به في اخر الكلام
بينما كان على المشهور ولما لفظ مرة ففسدت وكلامنا ليس في غير ما مضى
بما يقر من مدلولها وما يبدل منه كثيرا **قوله** وهي ما اطلقها العوالم في ايحى ما يمكن
العوالم في لفظها وتفسيرها في قولنا وهذا لا يرد ما اوردته الحروف في ان

العوالم

للعوالم في لفظها بل في نون العوالم لان الالف في العوالم المعنوي غير الالف
والا فلو كان معنوية ان يكونها سكوت وقفت لسكون في نون ولا يابى الجمع
بين الساكنين في الوقف ولو كان سكوتها سكوتها في الجمع بينهما كما في نون
الاسماء اللينة **قوله** خارق للعادة الظاهر ان حرفها انا هو مع رعاية تلك اللطائف
فالاولى في ترتيبها **قوله** اربعة عشر اسماء جمعها قولك صراط على حق منك كذا في
تفسير النيشابوري **قوله** حرف العجم النقط والتركيب في قبل محل المصطلح
اي حرف في الخط العجمي المخصص لترتيب الحروف في النقط بين خطوط الامم **قوله**
ان لم يرد في الالف في اي اسماكة اللينة اما باور اجها تحت مدلول الالف
اخلاصها عن الاعتبار لا نقلها عن الالف والاولى في قولنا براسها بحملها
وفائدة الشرط انها لو عدت براسها بان اردت وحدها لفظ الالف لم يخرج
ولم يخرج احدها في التبع عن التبع في الالف لفظ العرف فيبلغ الاسمي تسعة عشر
قوله بعدد ما ادعاه فيها اي مستقلا في الالف في الالف والاولى في الضمان
لحرف ولما ارجعها الى الاسماء او التوزيع فغيره لا يخفى والذي يخص كلامه
ان الالف اللينة لما كانت ذات وجهين الاستقلال بالبراهيل وعدمها ارجا والاولى
رعي العجمان فان اردت جمعها في شمس وعشرين صورة الاول والثاني في ذلك
الاولى **قوله** مستحتمل الشك في الالف في السؤال وخصتها اسم لامة والندبة ما
يخصه في كبرى الصوت عند تحريكها في الالف والاولى في النون وحسب في طلب
وتنبيه والمطبوع فيج البكر ما ينطق في اللسان على الحركات الاعلى فيحضر الصوت
في بين اللسان ولما اذناه من الحركات الاعلى والورد هو المنقولة عنها ومنه

فان الالف لفظ في نون
الالف في الالف في الالف
في الالف في الالف في الالف
في الالف في الالف في الالف

غيره

المنطق وهو ضد الطبيعة ما يحكمه العقل المعقول وطبعه اولى ما خضع له
قول لعلها اى الى ان يكون لها نصف صحيح لم يكن الا انما اكثر او الاخرى من الاقل
 اشعارا بغير الطبيعة وان قلت ايضا الا ان لها نصف صحيح **قول** من البينين
 اى العاوى والبا اما الاعداء للشيء فتقبله غير احد لها **قول** وهو الذى يصعد المشي
 بعد ان يعرفها بما يرفع فيها الانسان الى الحدك لا يصدق على الطبيعة ويحتاج
 الى الفرق بان الاطباء يقنعون الاستعلاء ولا عكس فان منطق الحكماء والقائ
 استعمل لسانه الى الحدك بلا اتفاق وبالصاد والطايع على مع اتفاق الانسان
 على الحدك من البواقي المختلفة وهو احد وعشرون نصفها الاكثر لكثرتها
 وهو احد عشر فواجبها قولك لعل من مسكه واختير الاكثر لكثرتها **قول** على
 ما قاله سيبويه احتراز عما في الفصل من انها ثلثة عشر مجعها قولك استنفذ
 يوم طلق ولغته منها منها والعظم الكسر واصيلا وتصغير جمع اصيلا يابك
 النون لاما والاصيل يابن العرم والمعرية جمع اصلان كبير وجواز والجر
 الغير اصله جدر شيا فلانة يابن فاء واخر اصله ان وهو عنفة قيم قال
 شاعرهم اعن قوسه من خر قامة **قول** وشروخ الدلو مصب الماتة او اصله
 فروع وبها اسك بفتح الباء اى ما اسك **قول** نصفها الاقل وهو السبعة الا
 واختار النصف الاقل منها والاكثر اخوانا لما ذكره من الخفة والضعف
 فكانت اخوانا اكثر فائدة منها فذكر الاكثر من الاكثر فائدة والاقل من الاقل
قول وهو الميم واللام لانه ان يكون الراء والسين مجتمعا او مبدعا
 او مختلفين والكلام لا يتحقق على شي من التقادير الاربع اما الاول فلان

تحت
 ما اصنافه عنده

المذكور

المذكور الاربع ربعها وهو الميم نصفها والباقي ثلثان المذكور ثلثة ارباعها
 وان اهلست الراء فخطا لى عددا فيما يدعى في علم الكلام ان اهلست السين
 والذقية فلو كان لسان بالكون طرفه والاعتقاد المذكور لا يقتضى في البكر والغير
 اذ هي شغوية فالاولى ذكر الاعتقاد وشيئا اخر من الالاء اى من جهة النطق
 ومنه قوله لان النطق بطرف اللسان والشيء اسهل كما قالوه والمنطق لسان الانسان
 بالنطق من الشغل وهو قول المير العكبر من قبل فلا تذكروا **قول** كذا قوله في
 الكلام ولذا قالوا لا يبدل من ياعية لونها سبعة اى سبعة اى سبعة اى سبعة اى سبعة
 فاجعل ولما اختلفت في ظاهر المذكور من الذقية والراء والنون والميم واللام
 الخلقية والحر والها والظواهر العين والها **قول** سبعة اى سبعة اى سبعة اى سبعة
 مستند ومكثورة اى مملوءة في اكثر **قول** ان في المزدادات الثلث ص ق ت
 والثنائيات الاربع ط طس يرحم والثنائيات الثلث الم الم طسم والرباعيات
 الحس الرو الحاسينان كج بعض جمع كثره ومختلف الاول من الخلق
 بالربا ي يزياد الملال ولما يدعى في الحق لا يدعى بمعناه المكان المرتفع والثاني
 ملحق بالحاسين بزيادة النون بمعناه الغليظ الشفة **قول** ولها الفالقة هي
 ما ينزل من قعر ثم انه ذكرها مرة في **قول** وقيل هي اسماء السور وهذا القول
 مختار الخليل وسيبويه ولا بد فيه كثيرا فان تسمية الاشياء بحروف المعجم شائعة
 عند العرب كما سموا الفاصاد والسماب عينا والمجبل فاضا والحقوق فونا
 الى غير ذلك ووجه الاشعار ان الاصل في الاعلام المنقولة الى يراعي فيها التماثل
 بين المعاني الاصلية والعلمية وقد تراعى كذلك المناسبة عند الاطلاق ايضا والمقدور

قول

الاربعة

لا ينفصل

مثلها الدال دون معنى عند ضميرها وتكون معارضا للسور **قوله** لو لم يكن
 منهم بالنا للفاعل والمفعول في هذه الدلالة نظر لجواز كونها معهم لبعض
 كالمفعول عليه والاولين خطاب بهم ولا بالترجيح مع العرفي والعدم كون
 الزان بياناً وهذا التحري لا يجب كون كل جزء من اجزاء هذه نسبة الاله
 الى الغير مستغنيا اي اولها من اسمها لا الصبي لبعض اولها كما في اللغة **قوله**
 المشعر عرج اودم والاشعار فيها الخ في ذلك لا يخفى **قوله** لا يعجز هذه
 ضعيف ذكرها بعض المعنيين فوجز المولى تصغيرها عند شرح هذا القول
 ان البسمة مغنيتها عن ذكر فعل صاحب هذا الوجه لا يعلم من القرآن في الحركات
 نقل بعضها في اللغة ان هذه العربية كثيرة الحما والاشباه اذا استغنى
 منقطعاً عما قبله ووجهه في بعض اسلوبها الخاطي على انقطاع الاول
 واستئناف الجديد من غير ان يكون منقطعاً في الكلام واستئناف الطار المهملة في
 الركاء المهمة وآخرة ما كونه من اعظم تلازمة سبويه وافاضل اللغويين في
 محمولهم هذا سبويه والقول في هذه الآية في قولها ولا تسبح الا
 لا يكون محمولاً على كل يوم الى الاستفاد من سبويه فيكون في الباب طوع
 الغير وحده وافداً عنده تعالى يومئذ ما انت لا تقدر ليل فاشتهر بذلك **قوله** اقتر
 عليها الاولى اقترع غيراً او اقلع في الثاني في قوله لا تخفى اناسنا الايجاب وهو
 اقتناء الثمانية والجمع اسراع الركاب **قوله** مجموع ما الرجز اي صفة هذا
 في الكناية في التلطف على نفع من الامارة فلا يخفى عدم اللفظ **قوله** وهو ذلك
 يقال في معنى المأمرة اعلم وارت **قوله** او الى هذا مقام في اي مقدار حكم حكم

اسره
 خفي
 الهمزة الفاعلة
 اري وقد
 معنى

وايام

وايام ايامهم والجمع المجرى المضمرة والجمع المفعول المشددة **قوله** فليس رسول الله
 فبها من الملائكة على هذا الدرس او دالة بالمرء عطف على اشارته وتقسماً
 الظاهر انه خبر ان يكون عطف مقولاً كيمر هذا العلم عالمًا او كما تبارك
 وانما بدت فلكا جعلها الاثر الحروف والعريف مقسماً او فشرها بعد الى
 المومنين على كل هذه وحدها او ليست وحدها مادة الاسما والمخاطب
 فتدبر في الاقتصار على البعض والمخاطب كما يقول قرأت الحمد وتريد
 تمامها **قوله** فبها اسماء في نحو ان المص كما يعمى منها استنكاراً آخر وهو
 اهل البيت الاسلام اسماءها الله سبحانه بها وايضا في غيرها اللهم لان
 يدعى ان هذه الاسماء ايضاً تعريفية واشتهر بعض الاسماء دون بعض غير
 مستكر **قوله** ويورد في غاية ما يقابل في وجه الثانية ان لا يقتضي السورة فاذا وضح
 للقول كان موضوعاً لنفسه منها فتدبر بها بهذا المعنى وهو كما ترى وفي الخطابي
 الشريفة وغيرها على الكشاف ان هذه الثانية سببه على توهم ان الجز لا ينافي
 الصل والافعال جميع اجزاء فكان معاناً لنفسه هذا وعلى ان نقل الغرض من امثال
 هذه الامور والاهمية والتقدير المحمول بها اما لا يليق بشأن التفسير بل
 هو تنبيه للاوقات والانفاس واصابة اللاد والقرطاس **قوله** والاستيفان
 يلزم ما غيرها كفتاح السور الاخر فلا حاجة لزيادة لاجله ولا يقتضي كونها
 للاستيفان لو قلنا بان لا يكون لها معنى في خبرها حتى لا يكون اسم السور
 فيجوز الجمع بينهما فلا جعلت زيادتها للاستيفان في مقابلة كونها اسماً للسور
قوله ولم يستعمل اي هذه الالفاظ في معاني تلك الكلمات لاختصاصها منها وما

قيل ان قاف في البيوت من قافاه بمعنى قفاه اي تبعه فان فاعله هو فعل
 نحو سافر ففعل الشاعر كان سارح الجنبه فقال لها قفي لست من نساء السرح
 فقال له سرحي وادعي وادعي فانك قد تبعت من السرحي فقال لها لا
 تحسني اناسينا الا بحاف وعرضه انما تبعت ولكن كان قصده اسرارحك
قوله الا فراقه بعد ذلك كما عدا الا فراقه من الا فراقه من الرحمن واخرى
 انما رقص عليها لادم واليم وانت خير بان هذا التا بدل من نظر وكذا قوله ليس
 تفسيرا ولا غصبا بهذه المعاني فان قوله معناه ان الله اعلم وقوله اي القرآن
 من ان الله تعالى على كل شيء قاهر **قوله** ولا يحاسب الجمل لم يطف على قوله لا
 اي لم يستعمل في كلام العرب لحساب الجمل ليكون المحقق بالمعرب اذا اللذان
 فخرج الاستعمال فاندفع قوله العادل وهذه الدلائل **قوله** تعجبوا من حيث
 ضرر الخطاب العربيا ليس لغتهم وقيل منشا التعجب انهم بعد ما سلموا
 كونه شرع الله تعالى كيف قد دخل فيه ولا استلزامه لان وجوب الدخول في الدين
 من حيث ان دين الله سوا ما سوا ولم يستمر فيه نظر لان تسليم كونه دين الله
 ثم ولاد لانه لقوله كيف قد دخل في دينه هذا وهو ما بحث مشهور وهو
 ان ابا العال لم يستل بسبب التوجه اليه عليه وآله بل بآية آياته **قوله** انما
 عليهم وقترهم على استنباطهم فتعوض الدلف لتعجبهم التسمي عاروا التسمي
 ويخطوا لبا لان قيام احتمال كون التسمي تعجبا من علمهم لما كان هادوا للبيان
 الاستدلال وانما غرض الحكم بنفوذهم على ما استنبطوا كان لتعويضهم وجهه
قوله انما ارشادني فعل القسم فاعلم وحرر القسم وجعل ابرح ما تلقى

فيه

جملتهم

به القسم من ان واللام لم يجعل ذلك الكتاب مثلا جوابا **قوله** فهايكلي
 حنكوكا فكل اسم فاعل من التوازي المشوية المحكوكاتها كمن يلد بليل لها
 والبارطلة او دخولها بالنظر الى الالف كانه قيل الكسوية سبويه
 امشعلة بالاسك الحذر وفراي فهايكلي التسمية **قوله** والحق هو الحق
 في هذا بظاهره لا بد من تلك التسمية على ما سرحي تقر بها وانما بدعها رضعها
 او هو القاد وهو ظاهر على كل احد **قوله** وهو صنف من حيث فاقه بح وهكذا
 كما حذر صار اسما للمحل فان قريبتها تقدم وناخلة لا دورح لاختلاف المدة وما
 يقال ان وقد حذر السورة من حيث ان اسم لها فاذا اخرجت الاسمية تاجر
 الجمل فندفع بان الازم تاجر بعض الجمل من عن ذلك المحل والحدود فيه فيقول
 ان جعله جزاء ميتوقد على كونه اسماء في تنوع البليغ جعل الممل خلا من كماله **قوله**
 اسما يتوقف على جعله جزاء اذ هو اسم لا كونه من حيث هو كرس ولا يحق انما
 على المتدين **قوله** والوجه الاول هو الوجه الطويل الذي انتهى عن قوله
 وقيل في اسماء السور ووجاهة من حيث التحقيق ان كون اسم السور هو في التحقيق
 للمدنية فيه وما في العجوة احتمالات وقد يناقش في ما فقيته بلطائف التزويل الثاني
 اذا التكاليف المذكورة في تعداد حرف التهجئة على المعتمد كونه اسما للسور ايضا فالله
 فيما ذكره واما الاسمية من لزوم النقل والاشارة الى من واضع واحد ظاهر ولعل اللاد
 بالاسمية السلامة ورباجعت من غلبته وهو بعيد **قوله** اسما للقرآن اي لكل لا
 للقرآن المستكرين لكل والجزء كما هو متعارف للاصوليين والاخبار عنها بالكتاب
 كلف هذه السورة وبالقرآن في قوله تعالى انما انزلنا كتابا وقرآن من بين ولزود

هذا القول باستلزام الزيادة الذي هو خلاف الأصل لا يجاب بان عدم استقامته في البعض من
تكثر الاسماء فان كثرة تولى على حرف الحاء وانما هو **شاهد** في قوله تعالى **ولم يزل**
قوله تعالى **لم يزل** لا آله الا هو **قوله** وقيل لا لعن من اقصى الخلق في الكلام الى
هنا في مطلق الضمير وهذا محصور ببعضها فكان لا محذور تأخير عما بعده
لعمري ايضا وجعل ذلك ذكر كرامه على منظر الى القول بانها اسما كرامه على من اجل
هذا من ثم ذلك القول وعلى هذا كان الاول في تفرقه على الفاعل لكن الظاهر
ان وجه براسه لا يتعلق بسابقة **قوله** عن الخلق الاربعه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
في كتاب سوره امر في القرآن واول السوره وعمر وعثمان وابن مسعود
الحرف لا ينفصل من المتكلم الذي لا يفسر وامامه روى عن امير المؤمنين وبعض
الذين علمه الصلوة والسلام انه قال في كتاب صفوة وصفوه هذا الكتاب بحرف
الهمزة فلا يخفى انه لا يدل على المدح بل على اللات **قوله** اما الذي هو على الابتداء
وضمير مذكور في بعضها ومحمد وفيه الآخر وعلى الخبر والمبتدأ ذلك لا يخفى انما الله
لا آله الا هو **قوله** ذلك الكتاب طس تلكايات القرآن من القرآن **قوله** على طه
الله لا تعبد من نزع الحافض وانما الى فعل القسم اليها وصاحب الكتاب اخذ
احدا ذكر ولم يرض هذا الوجه للعلم في القرآن بعد يس وقص وقص
العلم بعد ذلك وروى عن محمد بن زيد فلا يمكن العطف لتمام المتعاطفين اعربا
ولا جعل الواو القسم لما ذكره القليل وسبويه من ان القسمين اما ان يشتركا في
القسم على الواحد او لا في الاول مجبى او العطف وعلى الثاني يجوز
القسم على ذكر المولى هذا الوجه لا يفسر في غير بل ياتى في الخبر

كما يشعر

كما يشعر بتقديره بعد يعرفون صاحب الكتاب بان عدم استقامته في البعض لا
يقضي المولى في الحكم وان الترتيب ذكر وجوب الاعراب وان كان بعضها اضعف
من بعض والمفهوم من ذلك انما يبين انما هو الاستكراه لا المنع على المسئلة
خلافة بين الخفاء كما خرج من ابن الحاجب فعمل المولى من الخبر الاخر **قوله** ايضا
كانت مفردة كمن وقى والماد يحميها النطق بالسكينة الا عجز وقوله ليس الا
اي ليس الا في حال الحكاية المرفوعة بالعطف على فاعل الثاني هذا مع وضوح
وظهوره خفي على بعض الفضلاء جعل الحكاية مبتدأ وليس الاخره وفيما عدا
ذلك غير اس في قوله والاول تقديم الخبر لان من ثمه الصفة وفي خبره قهر الصفة
فعل تام لم يفتى في خبر من الخفاء وكان جعل قوله فاعدا ذلك شق في الحكاية
فقط ليستلزام اعداد المرفوع وما يوزن في كماله **قوله** فاني قد رايت على صفحة
المجهر في المولى وبالمولى بالرفع على الحكاية على وزن قوله تنادوا بالاول
عند **قوله** يكون كل كلمتها كالاغصان كمال والحال من ضم مثلاً او مجموع الموصوفين
مثلاً والاول جار مجاز على ان المان حلوها من ضم مثلاً او مجموع الموصوفين
مع ان الخبر هو المجموع لا كل واحد منهما القسم بكنهه لئلا يلزم احتياج ضمير
فصاعدا على قسمين واحدا **قوله** وتوقف عليها وقد التزم الوقوف ان كان
على كلام مستقل عن القسم والافقيع والجران كان لما بعده معلق بما قبله من المضاف
ولا لا فاعل التام فالوقف في السبلة على اسم قبح وعلا الله او الرحمن كاف وعلى
الرحيم تام وازاد بقوله بحسب الخيال الى ما بعده الى ان يتعلق به كما لا يخفى
قوله اشار الى الم اى المودعه ولما اجران يقال ان المودع المذكور **قوله**

وهو من انما بعد المولى

التي يخرج من غير كيف يظهر اليه بما يدل على البعد وهو بان كل من الوجهين
وقد يفتش الخافي بان قبل الوصول الى المرسل اليه كان اشار الى ذلك في رعايا
بان المراد المرسل اليه السامع الذي هو المرسل اليه الكلام بل لا ينبغي سطر الله
والا فغير ان يبعده عن العباد غير جاسم لا يشراد الا بمراد باللفظ المراد الى السامع
لفظ المرسل مدلوله وهو جميع السورة فالقرآن او المولف من جهة المروف وليس
شخصا الى السامع قبل الاشارة اليه بذلك بل بعدها الوهم بالمراد باللفظ المراد الى السامع
انما ان كان واردا على السامع كلام العرب والمستمع منهم اذا الف كلاما لغيره في
غيره لا يحفظ في تركه وصول اليه ويحكم عليه وهذا المراد انما هو الاصل
في هذا المقام واقول في تخصيص المفسر بالوجه الثاني من حيث العطف ان يفرع عن قوله الا
ايضا بان يقال ان قبل انفسا مدلوله ان يكون المعاني الثلاثة بل في انفسا الكلام
به وقعت الاشارة بذلك انه جزء المدلول المذكور فلا تغفل ثم اقول المفسر
يقال ان كانا لا بد ان يكون المراد يكون المعنى ذلك المولف هو الكتاب
فالشارح اليه بان يترك قبل هذه السورة فاما مديته ويكون المعنى ان الذي
نزل قبل هذا وتقفى وصل الى المرسل على انه عليه وآله هو الكتاب والاطلاق الكتاب
والقرآن على بعضه شائع فاسع ولا مندوحة لهم عن عطف وايم بالمراد بالسورة او القرآن
لان لفظ ذلك الكتاب في بعض هذه الوجه ظاهر لا يخار على وقس على هذا ما اذا
اريد بالمراد القرآن وعطف هذين التفسيرين على المفسر المذكور اسد ولا ينبغي الى
ذلك الجمع التام لغيره ولان اريد بالمراد بالسورة فنزل ذلك المفسر متوجها ولا يخفى
مادته على ما ذكره القوي في الجواب الذي جعلوه صوابا ولا يخفى في القول

السابق

السابقين للدم لان يدعى اطلاقه على بعضه ما يميزه من رعايا الا يميز
بقية السورة وانزل ايضا كان انفسا البعض ووصول المرسل اليه مع الاشارة
بذلك فلا بعد ان يجعل عدم بروز البعض في عالم الاشارة وكذا في الاشارة
العلي معني ذلك ايضا وهذا وجه جرم يتصور في القول الثالث غير ان
تختلف كما لا يخفى واعلم ان عبارة الكتاب في هذا المقام هكذا فان قلت
الاشارة بذلك الى السامع غير قلت وقعت الاشارة الى السامع سابق
الكلام وانفرد وانفرد في حكم السامع وهذا في كلامه بعد ان كان في الكلام
ثم يقول ذلك مما لا شك فيه ويجب الحاسب قلنا كذلك وان كان لا يصل
من المرسل الى المرسل الى موقع في هذا البعد كما تقول لما حكى وقد اعطيت
شيئا احفظ ذلك التفسير كلامه وقال المحققون من اهل الجرحه بان في قوله
وقعت الاشارة الى السامع مدلوله ان يكون السورة او المفسر او رادوا عليه انفسا
في اول البحث واجابوا بما اسلفناه عنهم والذي ينبغي ان يفرع عن قوله
على ظاهره المتبادر منه ولم يجعله الى بعض مدلولها ليرتبط الى انفسا
ولم يفرع في اصلاحه الى كل من اذا المعنى ان المشار اليه هو هذه المروف القطع
فالمراد ان هذه المروف المتداولة التي يتكلم فيها كلامهم هي الكتاب ومنها
تالوا منظم قوله لو كان من غير انفسا مدلوله لكانت الاشارة الى انفسا
المروف الى الغنى بالمراد واليوسف فالمراد بان جميع مروف المفسر يقال المفسر
هل قلت اب ت فرض العلامة ان لفظ المراد المشار اليه بذلك هو الكلام
والنقص وصل الى المرسل الى المرسل اليه صار في حكم البعيد في بعض المفسرين

عن الايراد استخرج الى الشك في خطه انما هو من ان ورد
 هذه الفعول في مسوده على ان التقيد من قبل الابقاط وقرع العاصوا
 قوله بعد ذلك فان قلنا لم يذكر المشار اليه موصوف وهو السورة فهو جار
 على ان ان القائلين بان هذه الفعول اسم السورة ولا دلالة فيه على ما في الفاعل
 قلنا عندنا الناحل وقد امكننا الكلام في هذا المقام في شرحنا الكبير على هذا التفسير
قوله فانه خبر او صفة او قول في جعل الكتاب صفة لاسم لا إشارة فان كان
 هو الكتاب لاسم وهذا ظاهر غير ما ادعى في العربية وقد مر في صاحب
 الكشاف وغيره **قوله** والادب توجيه لا يراد صيغة البعد على هذا التقيد
 فان الآية المذكورة مسورة المنزل وهي ما نقل في اول العجم والعنى
 ولما علم ذلك يقول البعيد الذي عدنا كالمقام عليك لا يسميه ولا يخطي
 ان المراد بالكتاب على هذا بعضه ولا داعي الى ان يراد بالفعول الثقيل سورة
 البقرة كما ظن بعضهم وهو ظاهر هنا وهناك وجه اخر لا يراد صيغة البعد الاول ان
 ذلك لا يجراد معلوما من نحو مكانة تدبر الارض على وجهه وبعده الرقي من له البور
 المساق كما يظن ثم ما لا يراد من انما في الاشارة الى الرقي المسمى التفسير
 ان القرآن العزيز وان كان عارضا على هذا الا انه في الحقيقة عائد على هذا الراد
 المذبح فيه ولا يخفى على من علم وجها من المذبح في مطاوعه في ان يروي عن الامام جعفر
 ابن محمد الصادق عليه السلام انه قال لقد جعل الله لهاده في كلامه ولكن لا يميز بين
 وبينه في المراد الاصل هو المعاني والاسرار غلبت بها على اللفظ الثاني ان
 الاشارة بذلك الى التفسير في النوع المحفوظ كما في قوله ان القرآن كريم فيهما يكون

ولا يبين ان غير خاضر لربنا وهذا العجم فيه ما فيه **قوله** وهو مصدر كالمخطاط
 من الفعل وحرر الكتاب كالمخطاط في الخط في قوله من قبل عدل عكرا قالوا ويطي ان
 ادعوا اليه فهنا لا يخلو من في الهم لان يدعي ان يكون حريا بالكتاب حقيقة
 من انما هو لا انشا على ما لبس الجوزية فكما في صاعق الكتاب المجمع اوله لا يدخل
 في قوله كقائمة الاسماء لان وصفه يكون غير الكتاب اذ دخل في شأنه **قوله** ثم عبر اي
 ايد في الاصل على المكتوب او المخطوط بالفعل في الملق على نفس العبارة المستطرفة
 ان تكتب في قبل تسمية التي باسم ما يؤول الى **قوله** واصل الكتاب المجمع قبل عدا
 لان ذلك لا يحتاج في اطلاق الكتاب على العبارة الى ان تجاب الخبر المذكور لان لها التما
 ايضا وقد دفع بان اكتب في المجمع من غير وجهه والوجه ان تكتب في الخط والظاهر انما
 المشهور من هذا ان ادعى اجتماع العباد التي هي غير اارة التي غير مسمى بنظامها
 والكتابة ههنا وتبين الجيد ان الذي يمكن اقل من المائة ولا اكثر من الالف **قوله** معناه
 خالفه كشاف في تأخير تحقيق معنى الرتبة تحقيق معنى الكلام بحيلة وكان الصواب
 موافقة كشاف في تأخير تحقيق معنى التكميل وادع عليه الاتيان بقوله بالفاصل المجرى ولو
 تبعه ايضا في عدم الاتيان به لاصاب في بلوغه عند الاعجاز وهو هو ههنا السالم
 وعلى الاعتذار عن الاول بان المهم يتبين معنى الكلام الذي لا يدعي غير ظاهره لثلا
 الرقص الى خلاف المراد منه ولا كما في الربيع على الشك في ظاهره في غير بيان
 والمبرر من اجل انما هو معناه الاصل المحقول عنه والظاهر بين الضيق واليسر في
 من يدعي تمام كما لا يخفى ومن الثاني ان اراد به ههنا السالم كونه في اهل طبقات الدنيا
 او معناه ان اخبار بالكتب عن ذلك الامر في **قوله** لان احد الايتام في

اي ليست حكما انما تجسب الرب حالاً واستقبلاً لا بحيث يفيض عدم وجوده بعد
من التتابع راساً كغيره من كثره لا كغيره من الماد ان الكتاب العزيز ليس الرب
ومعظمه لم فلا ينبغي ان يتاخر العاقل للظهور وشأنه ويطرح برهانه ووجه
التأيد بالآية المذكورة ان لو اريد في وجود الرب ان راساً لما كان مخالفاً لما
لا لا يتاخر في وجود الرب فهم وعدم بعده عنهم ويورد عليه ان لما انما
عقل لو دللت على وجود الرب بالفضل وتاخر ان لا دلالة لها على ذلك كما لا بد من
غيره من الابواب كقولنا كذا في غير فعله وهو الحق وانما ذلك مما يولد على وجود
الرب ويحققه هذا وقد يقال ان في الآية معنى اذ لا تعرض لغيره على وجود
الرب في الابد والى ان اشعار بان لا ينبغي ان يثبت لم الا على سبيل التضمن
والتميز لوجود ما يزيله عن اصله **قوله** وقيل في نقطه غير على هذا القول سبيل
والجواب هو التضمن وقوله وهذا القول وقوله والعامل فيه
في وضع لما يري من لزوم تغاير العامل في الماد وصاحبها اذ العامل في الماد في
الماد متعلقه وتوجيه الدفع اذ العامل في الماد هو الماد في متعلقه الواضح
صفة للمعنى التي اى لا ريب بانها في هذا المتعلق هو العامل في متعلقه في المصاحب
والجواب انه لا فاضاً وحاصل المعنى في حصول الرب فيه حال كونه لها في الماد
عرض للوفاة في تلك الحيز بالكلية والاسكان فيكون ان يقول والعامل فيه في الماد
انظر في هكذا فيقول في معنى ما في من التبعيض والاول ان يقال هذا القول
مبني على ما ذهب اليه بعض المتأخرين من ان العامل في الماد وصاحبها ولما
اكتفى بالاعرف وعدوه عن الكلام المتضمن في ان لا اشعار بان الماد في هذا

القول

القول صفة وان الخبر هو المتضمن **قوله** وفي هذا الحديث رواه الخبر على ما
عن جده رسول الله عليه وآله وقد نقل في الكشاف كما تشهد على ان الرب يخلق
التعريف واضحا لها لا انك لا دخل الرب على انك بشيء بالمعاصرة فيها والاشارة
الكلام بلا فائدة وذكر كذا معاً بلها بالمعاصرة بشيء بذلك ايضا ومعنى الحديث
علاما ذكره شرح الكشاف مع ما ينفك في احدا الى ما لا ينفك فان كون
الشيء في نفسه مستلزماً لغيره صحيح مما يخلق النفس في كونه ونفسه معه وكونه صانعاً
مصححاً ما يتعلق به اى اذ اوجدت نفسك مضطراً في امر فده واذ اوجدتها
مطرفة منه فاستدركه لان اضطرار قلب المعنى في غيظه كونه بالاطلاق
لان يتكفره ولما ينفك فيه علامه كونه صدقاً وجوازه على النفس وقيل معناه
وهو انك في هذا الى المعلوم الذي لا شك فيه فان العمل بالمتكبر يوجب خلقاً
وتدبراً او في ذلك في خلقه بخلاف العمل بالمعروف فانه يقتضي سكناً وراحة وهذا قد
طبق الناظر في هذا الكتاب على ان اللوح ان ارد هذا الحديث كما تشهد
على المعنى الاصل للرب كما في الكشاف وفيه ان يجعل استبعاد اعلى المتعينين
الذين ذكرهما عامل هو وفقه في كلامه اوجه ما يوجب خلقه في الكشاف لا
الى ما يوجب خلقه في تلك الانوار التي هي فان تلك علق للنفس وجوب
لاضطرارها والحق وجوب لقرارها واطرافها ولا يبعد ان يكون فيه اشعار
بان يحصل المعارف الحقيقية لا يمتحن ان يكون طريق الاستدلال والتأمل
اذ موعود تلك هو انك عدم الثبات كما قال في المشفى باي استدلال ان
جفوس يورد بل ينبغي تفسيرها من طريق الذوق والكشف والموافاة

لا يمكن في المشفى ما يرد

احم
باي جويين كذا في الكشاف

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

بالتحریر

بالتبرع عن الشركة الى الكفر فكلمة التقوى كلمة الشرائع واصنافها الى التقوى الالهية بها
او كلها اهلهما **قوله** احسن الصغار عند قوم قول هم القائلون بانها غير مكفوف واجب الى الكبار
وفيما فيه المراد فعل الصغار عن غيرهم اذ هي مع طاعة الكبار ووجوب طاعت
الكبار ففعل الصغار على الصغرة لا الصغرة الصغرة **قوله** ويستدل البعض اشراى
ينقطع عما سوى الحق باطلا لا يخلطه وقد استقبلوا شرا ذرية الفاقة ولعل المراد
بالفقرى ما هو الحق بان مبي تقوى والا فكل من الماتة الثالث تقوى حقيقة وقد
يناضر في كون هذا الحق هو المطلوبية الالهية بان ظاهر الامر لا وجوب طاعة
واجبات الزعم في محل الآية عليها كتاب بخلافه فالله سبحانه المراتبة الثانية من ^{التقوى} ^{التي}
لا غير ولكن الى المجال الاخره ههنا فان محل التقوى في الآية على ما فوق المراتبة الثانية
ليس محمورا الى المولى بل لانه هو المولى في الامم جعفر الصادق عليه السلام
والحسن وغيرهم فقد نقل عنهم ان حق التقوى هو ان يطاع ولا يعصى ويترك ولا يكفر
ويكفر فلا ينبغي ولا يخفى ان عدم بيان الحق محال وتكرره في جميع الدواقر ليس بغير
شغل الشريعة وظاهرا غير واجبا لمرتبته محمول على القول لا على ما فيهم محل
بعض المفسرين الا في المراتبة الثانية من التقوى فيجب ان يقال ان بقاء الامر على ظاهره
من الوجوب بقوله هذا القول لا يعود الى الكلام على سبيل المناقشة لنا قلنا ذلك
القول والغالبين **قوله** وان كان اخص المولى الخ في بابي النظر وقيل الدال قال
قوله والاصل ان الاخص لك لان معنى الحمل انما ان تصف بدو صف الموضوع بصدق
عليه الحق فلو كان الموضوع اعم لوجب صدق الاخص عليه فليكون الاخص اخص
ولا اعم فلا بد من تخصيص الموضوع كما ذكره وما ينشأ من هذا أو كماله ان

الاشارة الى الخصال المبرجة وهم الخليل الى الخليل لا يصير جزءا من هذا
 الحصار موصوفا في شخصه بحسب الخارج وهو الذي قد ذكرنا في بعض
 عن آخرهم عن الايمان بسورة من مثله كما ذكرنا في المذهب المعلوم المنصوص
 ذلك الكتاب بعد ان يتبين ان المقصود من تعدد هذه الموصوفات المبرجة
 من جنس كلامهم وذلك لا يستلزم الا وصفه بالتركيب من حروفه فكما في الاول
 لغرضه ما فيه اذ يمكن التوجه على وجه لا يلزم معالفا كما لا ينبغي **قوله** وان كان
 هذا وجها فانتهى بوجه هذه السورة **المقوله** في المنهورة او في القارة وان
 لم تكن متواترة والمادة تضمنه بمعنى الاستعارة ولا يلحق ان التعديل الاول
 من عمل المقصود على التقييد والاختلاف من عمل الشبهة **قوله** وفي قوله
 ايا الشعثا بالشين الجعرة والعين المملة والفا المثلثة ويعودها عن مدونة
 تابع مشهور واسمها كالمصنف في فرق في اكتشاف بعض القرائين بان المشهور
 تعجيبا لاستعارة وهذه تجوز وبما ان المشهور لنفي الجنس ويلزم في
 كل فرد ولا يحمل معنى آخر مني في الاستعارة وغير المشهور وان كانت تعيد
 نفي الفرد المنتشر لكن كذا ما يقصد نفي الوحدة المتفرقة ولهذا انما لا يحمل
 على الدليل رجلا بخلاف الارجل بالفتح ولعل المؤلف انما اكتفى عن التوضيح
 انما في ظهور الامة نفي كل فرد من افراد الرب عند ابي الشعثا وعنه
 توضح ارادة لا يرب بل يربان فلا فرق بينه وبين المقصود هنا **قوله** وقد تقدم اي في
 قراءة ابي الشعثا او لم يزل في الاصل مقديا لانه لم يقصد تخصيصه في الرب
 بمعنى ان الرب من غير غير اذ لم يكن اثنان في ذلك وانما الغرض ان

الا ان قوله في المشهور لا
 يقتصر بالمتواتر بل يتم
 وغيرهما سعة في الجب
 الشعثا مستحالة

لا جمال الرب فيه ولما اذكروا في كتبنا ان الرب لو قدم له ان يبا في
 ساركتا لا تفرق فوجه آخر وهو ظاهر **قوله** او صفته عطف على قوله غيره ولا
 يلزم التعديل في غير لا يتبع عوده الا لان عوده عوده الما الرب
 اذ الحرف في الحقيقة له لانها وان اطلق عليه في المنهورة **قوله** ولذلك قيل
 على احوال الجبر اذ لو كان الجبر كذا كان الوقف على الاسم قبيحا **قوله** الذي
 الخ فالقصر من جنس الجبر كمالا كان لانه لا بد من كماله في بابهم هو الجنس كقولنا
 عده خارج عنه وقدر الكلام في حقيقة كماله في بعض النسخ بعد قوله
 والجبر جنس لم يكن اذ لو كان الجبر مستندا في ظاهره فكذلك اذ لم يكن
قوله والاولان يقال اي اولى الوجوه الاعلى بما يطبق على ان يقال
 كذا وكذا وفي بعض المواضع معناه ان الاولان يترقى عن هذه الوجوه المتعلقة
 بظاهر العطف وتشتغل بدقائق المعاني والمناظر البلاغية لان الواجب على
 كلام الله في الانشادات انما المعاني والمناظر فلهذا جعل الالفاظ متعالية
 وفي بعضها معناه ان الاول ما سبق وما جوزه صاحب اكتشاف في هذا التوجيه
 من كون الاعداد احرار من غير ان يكون له عمل الاعراب لانه لا يظهر في ما قصد
 بيان فكرة العقل فيه ويدبر ما بعده لانه ليس جملته حتى يتحول في بعض علمها
 بعده ولا يربطه بعباده عليه حتى يكون ذلك لكنه كما ان التناسب بينه وبين
 اكم ولا يحصل الاشكال فلهذا ذات جلاله هي الحق وتفاضل في هذه الوجوه وانما
 منها ما شئت والاد قفا من جهة الحق متابعها وارتباطها اما بان يظهر وانما
 التعليل في الا واما بان يكون موكلات لها او فواحد الاول في الشرا وان يكون

نفس الشيء
 لا

الحق



تأنيدها وعلى كل من لا يجازي للوصل لكل الاتصال **قوله** فإلم جملة محذوفة للغير
أو محذوفة الخبر إن جعلت أصح القولين أو السورة أو معنى الموضع من جهة الموضع ولا بعد
أن يريد الجملة ما يعم الجملة الحقيقية والتكليفية لضم ما إذا اريد ما طالع من حرف
المحذوف فلهذا أفادته الريد بأن الإبقاء وكانت متعلقة بنفسها غير متعلقة إلى
غيرها كما استغزاه من قوله الجملة واليقين ولا لها على ما ذكره على كل الوجوه فإن
في التسمية بهذا اللفظ لا شعرا بذلك أيضا **قوله** مفرقة لجملة التقوى أو من كان
الكتاب المختار من الكتاب السابقة بأجران للفظ الدال بنفسه على كونه وحيا من السرا
قوله ثم محذوف أي حكم وقطع مما للحق واليقين أي من الكتاب الدال على ما هو حق ويقين
والحق أن السكالي الذي هو في الغاية إذا كان موضوعا يقينا كما في هذه
الجملة أيضا في أصل المراتب وفي بعض النسخ هكذا ولا ريب في أنه نشد على كماله إذا
الكمال على ما للحق واليقين وهذه المقتضى رابعه بذكر كونه حقا للحق المتك
حوله **قوله** أو يستعصم فالتفصيل لكل الاتصال كما مر ولا يبعد أن يحصل في الجملة
من الممر الثالث من الاستئناف وهو أن يكون الثانية جوابا عن سؤال عن السبب
المطلق والخامس كما قالوا في قولنا قاله أسلم قال سلام فكانه قيل هنا محذوف
مرتبته فلا يلزم من ذلك ما عزم ربط النتيجة بالمفاد على ما هو المتداول فلان
القصدي ليس المستدل بل لاخبار بكل جملة ما لا يستلزم فانه أصل في جلاله السلام
كما لا يخفى على من لا يخفى **قوله** في الأول المحذوف أي حذف المبدأ والآخر والمراد إلى
المقصود من كون الكتاب محذوف تعليل اعجازه بأنه في كمال البلاغة واستجملته
لوجعل العلة المقتضى أيضا لكان التعليل بحاله وفي الثانية تخامم الترتيب

تعرّف

أي تعريفها لتبين ما فادته الحرف في الغالب تأخير الموضع محذوف عن إلهام أن
في باقي الكتب السابقة وما في الآية المحذوفة التقدير هو هدى والتوصيف
بالصحة للباقي الغرض نحو جعل عدل وإيراد المصير بذكر التعليل وتخصيص الهدى باليقين
باعتبار الغاية أي غاية الهدى وغرضه هو التقوى يعني أن من حصل له الهدى
فما له التقوى وتفسيره المشار إلى التقوى بغيرها والتعريفين التسمية بالمشاراة للتميز
بالمعنى وإن الاتصال في الأول يقتضي تعلق المفعول من إن في قوله فإلم جملة محذوفة للغير
ومعنى من إن في الثاني بعد بيان كونه في قوله فإلم جملة محذوفة للغير
الاتصال بالكلية والخبر من إن في قوله فإلم جملة محذوفة للغير
التي قوله فإلم سمعوا لما الدين بوضوح بالغيب فظهر من ذلك جوده الله وفي قوله
موصوف بالطاعة لا تخفى **قوله** ثم كما لا ينبغي أي ذكر الساعات فقط لا ما يشتمل على
أيضا بما عدا ذلك ترك لذكر ولا تخفى أن هذا التقدير لا يطبق بظاهر على شيء من المراتب
الثلاث السابقة إلا بخلافه لا أقرب منه على المراتب الأولى فيكون التفسير لبقا
يندرج في الأيمان بالغيب **قوله** لا يشكك في الشك وباعتبار إقامة الصلوة
بعدها وقوله مترتبة منه بوجه من لصحة التقدير بالمال والهدى والتقدير بالمعنى
والكلام ينص على أن كونه توقيفا للوصف بالتقوى والوصف بالاعمال وإقامة الصلوة
وأيضا أن كونه **قوله** أن شرعا يعم هذه المراتب الثانية من التقوى والفرض من قوله
الاستئذان بيان وجه اتصال هذا الوصف بالوصف بتقدير أن من يؤمن به
التحقيق من يوم الموصوف من زيادة تفصيل وبيان وإيراد على المحشون أن
حاجة في جعل الصفة موضع في هذا المحل فإن نحو الطويل في قولنا جازي الطويل

لقد ورد موادهما والاولى ان قصد المعنى الحقيقي من كلامه ملاحظا على ان
 ذلك لا يميز كثر من غلطات الفقيه او من شئ من غلطات الما وكذا على ان المعنى
 الذي يميز المعنى عن غيره بغير تعيين بل قد يميز بغير تعيين ايها في حق
 ما هو للمعنى حقيقة بغير تعيين او ردا في تعلقاتها على المطلق **قوله** وفيه يطلق
 معنى الوتر في ما يجازي كما يظهر من الكشاف او حقيقة كما يظهر من الاساس وما
 استبان ان احد صاحب كلامه سمع من المصنف في مقام الاعتقاد ان ذلك
 السر بعد التعيين عليه اي ما وثقت بان الظاهر هو الموضع بر فقا للشرع فلا يكره
 تركه والنجاة بالكسر والفتح على الصحاح **قوله** وما في الشرع فالمعنى وادى
 هو ان ذلك هو المعنى في أصل الشرع ويزيده التصديق العيني واكثر للثبوت
 على التصديق للسبب ايضا وهو المعنى بالقرارة وضد الامام في الشرع او المعنى
 الا شرعي وهو المذهب المصون عند الامامية ولكن الكلامية بالتصديق العيني
 وحده فانه من المناصب المشهورة في الايمان الشرعي **قوله** في أصل الاعتقاد
 فهو متفق الصواب فمن أصل الاعتقاد دعوى الاقرار بالجل بالاعتقاد
 والعمل معا ايضا متفق وعبارة الكشاف في هذا المقام ايضا لا تخلو من
 خلل فانه قال ومن أصل الاعتقاد وان شهد رجل وهو متناقض وهو شرعي
 بانه ان لم يشهد فهو متناقض ايضا وليس كذلك **قوله** للتصديق بما جاء به
 النبي صلى الله عليه وآله اي موضوع لم وحده شرعا ومنه وضم مجموع
 الاقرار والعمل كما يقول المعنيز ومنه وحده من قوله وحده من قبل
 التخصيص المضاف في لانه ليس الذي في صدر الكلام على المنه لا الشئ من انه

التصديق

التصديق العيني مع الاقرار بالسبب وان كان دليله لا ولا قد يكون بوجه ايضا
 وكذا الراجح الا ان يقال ان الاقرار بتصديق ساي وقلة التعيين المعنى للهوي
 الذي هو التصديق المطلق كما انما حاصل في المعنى الاول حاصله فاما ايضا وان
 كان التخصيص التخصيص **قوله** لا اعتبار بالامر مع ان قلت المطلق على اهل الام
 ان كان في فعل التعيين حاصله في المذهب الثاني ايضا قلت ان المطلق على اهل الام
 التصديق ممكن في الشئ بان زيادة التخصيص تقتضي زيادة التعيين في الام
 عدم الاطلاق على ما عدا العيني والسبب **قوله** وهو معنى الاقرار في اي
 الايمان بمعنى التصديق وحده من وضم الامر في الآخر في التخصيص اضافي
 فلا يرد ان هذا التعيين في ما سبق قوله وكلا الوجهين حسن في حق
 بالعبارة في قوله دفع المناقاة ان مراده ان حمل الايمان من بين المعاني
 الشرعية على التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله عليه في الآية وهو
 الاول ان تعين ارادة التصديق وحده في الآية اعم من كونها في الباقي
 بالعبارة القديمة لكنه يحتمل ان كونها للمصاحبة والالة ايضا فان التعيين
 المذكور الثاني ان ظاهر كلامه على ما فهمه الحق ان ارادة التصديق بالمعنى
 الشرعي اعني التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله عليه في الآية وهو في
 ما صرح به الامام من ان قوله الايمان المعنى باليهما التصديق بربوبية
 التصديق للهوي المطلق لا المعنى الشرعي واقول الاستدلال على تعيين
 ارادة التصديق بالمعنى الشرعي في الآية بالوافق المذكور قال عن التوضيح
 قطع النظر عن كلام الامام فان حمل الايمان في الآية على ذلك يوجب خروج

التصديق العيني مع الاقرار بالسبب وان كان دليله لا ولا قد يكون بوجه ايضا
 وكذا الراجح الا ان يقال ان الاقرار بتصديق ساي وقلة التعيين المعنى للهوي
 الذي هو التصديق المطلق كما انما حاصل في المعنى الاول حاصله فاما ايضا وان
 كان التخصيص التخصيص **قوله** لا اعتبار بالامر مع ان قلت المطلق على اهل الام
 ان كان في فعل التعيين حاصله في المذهب الثاني ايضا قلت ان المطلق على اهل الام
 التصديق ممكن في الشئ بان زيادة التخصيص تقتضي زيادة التعيين في الام
 عدم الاطلاق على ما عدا العيني والسبب **قوله** وهو معنى الاقرار في اي
 الايمان بمعنى التصديق وحده من وضم الامر في الآخر في التخصيص اضافي
 فلا يرد ان هذا التعيين في ما سبق قوله وكلا الوجهين حسن في حق
 بالعبارة في قوله دفع المناقاة ان مراده ان حمل الايمان من بين المعاني
 الشرعية على التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله عليه في الآية وهو
 الاول ان تعين ارادة التصديق وحده في الآية اعم من كونها في الباقي
 بالعبارة القديمة لكنه يحتمل ان كونها للمصاحبة والالة ايضا فان التعيين
 المذكور الثاني ان ظاهر كلامه على ما فهمه الحق ان ارادة التصديق بالمعنى
 الشرعي اعني التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله عليه في الآية وهو في
 ما صرح به الامام من ان قوله الايمان المعنى باليهما التصديق بربوبية
 التصديق للهوي المطلق لا المعنى الشرعي واقول الاستدلال على تعيين
 ارادة التصديق بالمعنى الشرعي في الآية بالوافق المذكور قال عن التوضيح
 قطع النظر عن كلام الامام فان حمل الايمان في الآية على ذلك يوجب خروج

الذين في القدر السبعة اذ لا معنى للتصديق بملجأه بالذي جلا الله عليه والى الغيب
الا اذا كانت الباري في القدر السبعة لان براد بالغبس اجابة النبي صلى الله عليه
وفي بعض الخلق في إعادة العبر في قوله وهو محقق الاشارة الى الاصل في قوله
اقرب الى الاصل وقدره على ما ورد عليه في التناهي ثم استخلصنا هذه من الخلفين
من القائلين بان الايمان هو مجرد التصديق العقلي عا جابه النبي صلى الله عليه
بعض انه هل هو كذا فالعوض بحيث لا يجب عليه اظهاره باللسان والاعتراف
به لم يجب عليه الاعتراف باللسان ايضا ولا يبعد ان يكون مراده الاشعار بالذهب
الماتش في الايمان والمعنى ان وقع الاختلاف في ان مجرد التصديق هل هو كاف
في تحقيق الايمان او لا بد في حصوله من الاقرار باللسان لا فائدة فيكون الايمان
مكتسب من فعل القلب واللسان وانما لم يجرى به مجرد باسمه مما لا حظ في سياق
من قوله ولا تاتى قوله والغيب مصدر بمعنى ان الغيب يقال غاب الشيء غيبا
وصغيره نحو ما يغيب الارجام غيبا كاشهادة التي هي مصدر ولا يدعى بالي قوله
تعالى علم الغيب والشهادة واما الغيب في هذه الآية فلا يغير كونه مصدر
لاحتكاك كونه مخففة فيعمل فلذا لم يقل كالمغيب والشهادة في قوله تعالى علم الغيب
والشهادة بل استشهد به بكلام العرب في بيان ما ذكرناه في الآية من ان فيه
شهادة كمن شهادة غير العبد والمطر من معنى الهم اسم مكان وكسرها على
ان اسم فاعل والمخففة المحضة واصطفا الجوز والخبير الجاهل وقيل علم الملك
دون الملك لا يغير من ملكه من واصله قيل بالتشديد وجعل اسماء واحوال
ولعل تسمية قيدا لافاننا فتنا واحواله قوله وهو المراد به في الآية لان كونه الغيب

الشهادة

مصدق

مصدق علم يقتضي العلم به وقد ناقض بان كان ان يراد به العلم العام الشامل للشيئين
ولا يلزم العلم التفصيلي بجهالة كل لا يخفى **قوله** هذا اي كلف المباد بالقبول الا
العلم الثاني والعبر في جعله ليسمع مع ما الى الباري وهو خلاف ما يقتضيه قوله
مع عدم السلافة عن التخليك لان صيرني او قد جعله الثاني للغيب لم يوجب بالغيب
وقوله لا ومن العوض صيغة اسم المنعول عطف على قوله عنكم وقد تضمن الرواية
المستشهد بها ذلك اختصاصا بغيره لا خلافا ما ورد به من اجل عمل على الغيب عن المؤمنين
فالاول لا يراد به اعطاهم عليه كما في التناهي روي ان اصحابه عليه السلام يعني به
ذكر واصحابه صلى الله عليه وآله كما يمانهم فقال ابن سعد وان امرهم صلى الله
عليه وآله كان بينا امره والذى لا اله الا هو ويمكن ان يقال ان عمل قوله ما من
احد افضل من ايمان بغيب على الخير من المؤمنين لا يخلو من اجابة يشهد بالذوق
التكليم فلذلك التخي المولف بما ورد به من ان **قوله** اقام العوض بمعنى جعله قويا لا تقوى
فيروا عما منسب لاسلامه في الامام استعارة بغيره استعارة التامة من قوله
التسوية المعاني وقد ناقض الحق الحق التواتر في هذه الاستعارة بان المعنى
اقامة الصلح ليس الا اذ آووا وانقلعوا في الخارج من غير اشعار بما اعتبر من التقوى
على العوض المذكور واقول فيه نظر اذ كون ذلك هو المعنوم بحسب العرف لا
يعاندا لاستعارة كان المعنوم من القرينة قوله لايت قولا لا كذا انما هو انشا
الحسن العجبة مثلا والاستعارة بمعنى المتشابهة في المادية الكثرة لا نقص عن
يكثير من الاستعارة كما في قوله تعالى الذين يتبعون عهد الله فان المعنوم من
نقص العود انما هو من الغيبة والعمل بتقريبه من غير اشعار ببعض الماتات

بالغيب
على ما يوجب العلم
العلم العام الشامل
العلم التفصيلي
العلم الثاني
العلم الثالث

الاستعارة

قوله ان يواظبوا على فعله اي يواظبوا على فعله اجعلت المداومة بمنزلة اتفاق السوي
وعدم كسرها لان كلام الاتفاق والداوم يحتمل متعلقين غير متوحدين
اي في الكلام على هذا الوجه ايضا استعادة تبعية وكون وجه الشرح فيها غير مبالا
يظهر الاتساق وان لا يوجد حسا خلافا كما ذكرنا في التفسير فان غايته مما لا يورث
الى المقيد العنوي غايته ان لا يكون عابيا منذ لا يلزمه لا يعبر عليه الا بالشر
وهو صفات المذبح لانه سمات القدح وغزاه اسم امرأة شبيهة بالقدح
ولما قتل الخناجر زوجها فانه قد سلكه ومنه ملأ والشرع المضارب اليه
والثبات السوي لم يغيره والعرافان الكوفة والبحرة والقيط كناية عن القام
فان احد شقي الورق اذا شرب بالفاط اي الحبل ترك في جانب قوسه **قوله**
او يثمر من حاصل هذا الوجه على ما ذكره صاحب الشفا ان يقول مجاز
سئل من قولهم قام بالامر فان حقيقة القيام الشخص لا يكتسبه قاعا بل
عفا اعتنا به بشأن ذلك الامر فبطله فيه وتشره له فاطلق القيام واريد للنفس
وعليه كلام مشهور بان الاقامة اذا كانت مأخوذة من ذلك كان معناها
جعل الصلوة تتجدد ومفترق لاما ذكره كون المعنى متشرا لاداءه بالافتقار
والقول على انه يرد في هذا الكلام حيث اشار الى ان ما لمعنى قام بالامر
واقامة واحد وهو الجدية والتجدد فان اقامة الشيء اعني جعله قائما بنفسه
لا يخرج منه ولا يزيل من الاعن آية والجد والتجدد فيه وفي عيون المعاني
يشعر بالحد الغيبين وكذا في الكواشف **قوله** لا شتم اليها على القيام فاعلم ان
الكلام مجاز من قول قيل شتم الكلاب اسم الجز وفيه بحث مشهور وهو ان الجز

المشتم

للصلوة

للصلوة انما هو قيام المصل والمداومة فيبقى يحصل القيام وليس لها
وقودية بل انما فاشاع البعير عنها بغيرها لم يكن التعبير بحصولها بتحصي
جزءها مستعدا وفيه ان لفظة يقيم في قوله يقيم يورث في الصلوة فالتكليف
الصلوة في الآية مفعول لا بل مفعول مطلق وبعده ظاهر قوله الخاء بغير الخ
جعل الكلام كناية لا مجازا لانه لا فائدة من اقامة الصلوة جعلها ذات قيام
كما قالوا في حيث راضية انه معنى ذات معنى وجعل الصلوة ذات قيام كناية عن
اداءها وهو كما ترى وبعضهم الى ان اقامة الشر بتحصيله واجبا على الخارج
يقال هو قيام بنفسه وكما قالوا في تغيير القوم انه القيام بنفسه المفعول
فيقولون الصلوة معنى يحصلونها او يوجدونها والوجه المجزئ في هذا الموضع
انهم قيل ان يقيم في قولهم صوت النهار وقوت الليل اي من صلاتها
في انهارا قائما على الليل فكون الكلام مجازا عقليا في النسبة الاتفاعية لم يكن يعيد
قوله قوله الاول اي تغيير اقامتها بتعديل مكانها وحفظها عن الزيادة
اشهر من باقي التفسيرات والى الحقيقة وهو تنويع العود وتنويع وانزلة الحق
او بلان فيه ايضا السوية وانزلة الاحجاج غايته انه في الامور المعنوية
وكيفه وقوله في بعضهم ان الاقامة حقيقة في سوية كل شيء حسا كان او امرا
معنويا ويمكن ان يريد ان هذا التفسير اقرب الى حقيقة الصلوة لان حقيقة
ساروع في حقها الظاهرة والباطنة وقوله ايلا ما عطف على الظواهر
اشهر من الاول في الظاهر وقوله لا المصلون عطف على من راعى **قوله** فعله نزع العين
من على اذا دعي فهو حقيقة لغوية في الدعا تجاز في العبادة المخصوصة

مجانا في الدعاء حقيقة في ترك الصلوة في كل مكان وفي كل وقت
من الزيادة بمعنى التسمية او المتطهر والغيم في كل حال أي من كل
المخرج العا **قوله** وقيل اصل صلح الصلوة في الفائل صاحب الكشاف
والصلوات العظمى الناقلة في أصل الفيل ومنه ضرب الفيل بضم
صلوة أي ما عرفت من التسمية في حاله والواحد صلوة المعنى الحقيقي لصلح
حكم الصلوة واستعمل مجازا في الايمان بمجموعة الاعمال المحضرة لان المعنى
عكسها حال اياته ببعضها فهو قيل في كل الجمل وارهه الحكم هذا وقد ذكر
اصل اللغتان الفيل المعنى هو الذي يتلو السابق يجوز بعض الحاشي ان تكون
الصلوة مأخوذة منه لان الاحق وهو المأموم يتلو فيها السابق وهو المأموم
وفيلهم ذكره ايضا ان الفيل المعنى في كل مكان في كل وقت
الفيل السابق فقد رجع الكلام الى الحكاية الصلوة في حال **قوله** وانتهى
هذا التعليق الغرض الرد على الامام حيث انكر اشتقاق الصلوة من
الصلوة مستندا الى ان الصلوة من لفظ لا فاشقاقا من غير المشهور
في غاية البعد **قوله** وانما في هذا الكلام من جهة التعليل والرد على
الامام معترض بينهما والغرض ان صاحب هذا القول لم يكن الصلوة
حقيقة في الدعاء ويجعلها في استعارة العلامة التسمية المذكورة
استسعاء للمدعى ما قاله صاحب الكشاف وهو ان الاشتقاق مما
ليس يحدث قبله وان الصلوة بمعنى الدعاء شائعة في كلام العامة
ولم يرد عنهم المطالبة على ما في الارقان بل ما كانوا يعرفونها اصلا فكيف

بعضهم

يتصور ما هم استعاروا الصلوة بمعنى الدعاء **قوله** الرزق في اللغة
الطلب من الله والنصيب من الخير وفي الصحاح انما ينتفع به ومصدره عن الله
ولا يخفى ان في شهادة الآية بانه المأخوذ وحمل الرزق فيها على العري يمكن لعل
غرضه التعليل لا الاستشهاد ونقل في حال انه فيها بمعنى الفكر وضرب الولف بشكر
رؤفكم وهو لا ينافي تعيينه هذا كما ظن بعض الناطقين في هذا الكتاب والادنى
سورة الواقعة هكذا في هذا الحديث انهم مدحون ويجعلون رؤفكم انكم
تكدون واحود ما فرت والله اعلم انكم تهاونون بالقرآن متساهلون في
شأنه ويجعلون حكمكم منه ويجعلون شكر نعمته انزاله اليكم لمصالحكم الدينية
والاخرية انكم تكدون **قوله** والعرف خصصه تخصيص الشئ الى اضافة المصدر
الى المعنوي أي تخصيص الدقيق الشئ ووجه الى الحيوان والطلاق الشئ في مثل الغد
ومعنى كذا في رزقي الله ولدا ورزقي على وبعضهم خصه بالخذل وعكسها بالجر
على التخصيص وهو كالتفسير والعرف من كره ان الاشتقاق بالفعل غير
خلافا لبعضهم وهو بعض الماشقة مما ساقه الله تعالى لا اشتقاق الحيوان
وتكلمته منه وهو على هذا المعنى المروق على الاول بمعنى المصدر وبعض القائلين
عرفه بوقا الله الى الحيوان يمكن من الاشتقاق وهو كالأول وبعضهم بما يصح
الاشتقاق به وليس لاحد منه ولا خلا وبين من يحاسب من الغريزة في ان
ساق الرزق الى الحيوان هو الدقيق وانهم المروق حقيقة واما ما نقل عن بعض
المعتزلة من التخصيص بانهم حصلوا بالحيوان وتعبه فهو رزق لنفسه حقيقة
وانه سبحانه غير المروق وان حصل بدون كذا وتعب فالرزق له هو النعم

بعدا للعاطفة بما قد صفاه ان الايمان المذكور لا يتا في مطلبهم كغيره من شقوق عليا
 للاد ما رزقهم هو الحلال **قول** والفرع على الانفاق لان المنفق اذا علم ان الرزق
 هو الله وقد تكفل بالرزق بقوله جل جلاله وما من جاية في الارض الا اعطاه الله
 رزقا بازال خوف الفقر وزاد المهر على الانفاق والتوكيل على الرزق ووجه
 آخر وهو التبرع لان يكون المنفق في وقت الانفاق ملاحظا لغير الله سبحانه
 جاء علامه في قوله تعالى وما يكمن منكم من احد الا هو اعلم بما في صدوركم ان الله
 كما يجزيكم اكثر الناس ووجه آخر وهو ان يكون منظور حالي الانفاق اذ انكر
 ما ساء الله اليه سبحانه ان ما انفق قطرة مما انعم الله به عليه هذا وقد علم في
 آخره وهو ان الاستناد الى الله تعالى في كل امر من الامور لا ينافي مع اللزوم في كل
 الشئ في كلامه اما الى هذا **قول** والدم لغيره ما يحرم ان قلت قد ذهب بعض
 الاصوليين الى تحريم الاشياء قبل ورود الشرع فقد روي ما لم يحرم الله قلت
 هو لا يترك كون بل هو القوي العقلين فاحكم العقل بغيره فهو حرم عند الله وحرم
 عند العقل على انهم يستنبطون تحريم تلك الاشياء بحكم الشرع بحرمه التبرع في مال
 الغير غير انه وهذا كما يستنبط بعض المحدثين تحريم بعض الاشياء من الاجماع
 والقياس مع عدم ورود تحريم الكتاب والسنن **قول** واختصاص ما رزقاهم في
 جوارحهم بما افعال اذا كان الرزق عنكم بعم الحرام فلم يخصص الا بالحلل وتفرق
 ان القرآن اعني حرمهم بالانفاق ووصفهم بالنفوس وانفاقهم ليس بالانفاق
 الى الفرع **الكل** الفصل في الباعث على التخصيص **قول** حديث عروة بن قنينة
 القاف وشديد الله اسم مغر كان بالمدنية روى صفوان بن امية قال لما عند

الاكل قد

لا يخفى ان القصة الثالثة وان
 كانت صحيحة فبها لا
 ينافي مع ما تقدم من كلام
 المؤلف من ان الله تعالى
 لا يترك كون بل هو القوي

رسول الله صلى الله عليه وآله اذا جاءهم من رزق فقال يا رسول الله ان الله كتب
 علي التفرقة فلا اريد ان ازيد في كفي فاذن لي في الختان من غير فاخته
 فقال صلى الله عليه وآله لا اذن لك ولا كرامة ولا نعم ابي عبد الله لعذر رزقك
 الله طيبا فاخته مع احرام الله عليكم من رزقه مكان ما احل الله من حلاله اما انك
 لو قلت بحد هذه المقامات من بكتها وجبها ووجه الاستدلال ان عبد الله عليه وآله
 جعل من رزقه بيانا لاحرام الله وهو من رزق الرزق يكون حراما وقد اتفق المحدثون
 وموافقيهم على ان الحرام ليس برزق بما روي الامام محمد بن علي الباقر عليه السلام عن
 ابي بنين العابد بن عيسى بن سعيد الشاهد عن ابي اسير الموصلي عن علي بن ابي طالب
 الله صلى الله عليه وآله في حجة الوداع الا ان الروح الامني فحسب في روعه ان لا
 تنقض نفسه حتى تستكمل رزقا فانفق الله واجلوا في الطلب ولا يحل لهم
 الرزق على ان يطلبوه بشئ من معصية الله فان الله قد قسم الارزاق بين خلقه
 حلالا ولا يحل بيعها حراما فمن افترق الله وصار تاه رزقه من حله ومن هنا جاز
 الله تعالى واخذ من غير حله فهو من رزقه الحلال وجب عليه يوم القيمة
 استدلالهم بهذا الحديث ظاهر في انهم طعنوا في سند الحديث السابق ورواه
 على الكثرة اخرجوه وقد بينا ذلك في كتابنا الموسوم بكتاب الاربعين عند الكلام
 على الحديث الثالث عشر منه ويمكن ان يقال ايضا انه لا امر احرم فيه الدعوى انما
 يكون حراما فيكون قوله لوقا حرمه ما حرم الله عليه كمن رزقه نصا في الرزق
 لمن حرم عليه واجتمعت كون رزق لمن احل له قائم ومع قيام الاحتمال يستدل
 بخلافه ابتداء لاجل في المصير الذي هو لا يتم ليجعل في توافق الحديثين

ويرتفع تناقصها من البصر **قوله** فإنه لو لم يكن رزقا لا يفي عن المعنى بل يقول
 أنا الرزق الرزق بالعدا بل كقوله بطلق الانتفاع ولم يشترط الانتفاع بالنفع بل
 التمكن منه كاف عندنا فلابد من ذلك علينا الا اذا فرضنا ذلك لم ينتفع بوقت
 ولادته الى وقت وفاته يعني الاشياء انتفاعا محلا أصلا لا رزقا **قوله** من رزقها
 من سائر رزاقه ولا نطفة الى مجرب ولا وصلا الى مطلوب بل ولا تمكن من رزقها
 من رزاقه حرمة فلا قدر على في سائر من سائر ما تهم ولا يربح هذا مما يقتضي
 العادة بعدم وجوده وسادة النقص لا بد من مقتضاها على النجوتنا وجوده وجلب
 هذا العالي السعيد البتة المجد لتلك ان ذلك ليس بحربا بالنسبة اليه كغيره وقد
 قاله تعالى عز وجل غير ما في ولا عاد فلا تخجل عليه وايضا من رزق وقته وروح الروح
 فيه في بطنا من رزقه ورزقه الى وقت ولادته من رزق البتة بالرجوع عليه
 قطعنا وايضا ان يقولون في حيوان عاش يوما مثله مات قبل ان يتناول
 شيئا محلا ولا عرا قاهن جوا بكه من جوا بيا والاية الكريمة لم تقل على الرزق بموصل
 جميع ما ينتفع به كل احد الى ان الواضع خلافه بل دل على انه تعالى يوفى الرزقا بالجد
 ويملك من الانتفاع به فاذا عرض العبد عن المحلا وعدل عنه الى الحرام لم يكن ذلك
 قادحا في تحقق الرزاقية حتى وعلا وما منه المديشا الذي نقلوه وجعلوه
 دليلا على ما زعموه من قوله عليه السلام لقد رزقك طيبا في رزق في هذا المعنى
 اعلم بحقايق الامور **قوله** وانفق الثمن في الراد بالانفاق تناسبها في الاشتقاق
 الاكبر وهو الاشتراك في اصل المعنى واكثر الموقوف وانعقد بالادامه في رزقها
 نفذ بالمعبر ونفذه ونفذه ونفذه **قوله** ومن رزقها بالزكوة كقوله اي

وعنه ان النسيئ لا يخص من الاية ما واختر النسيئ بالان فذكره المالا فضل
 وجوه الصدقة واصلها وان غرضه بيان ما هو المراد في الاية من الانتفاع الحاس
 اعني الزكوة وهو المروي عن النبي عيسى وروى عن ابن مسعود انه نفقة الرجل على
 اهله لانها نزلت قبل وجوب الزكوة ان قلت ان الزكوة تتعلق بالجميع عند
 الاسامية والاشقية فهي مال العبد قبل الاخراج فالنقص بها مستقيم الى غير ذلك
 ما لا ينفيه ولو كان ايصال مال الغير اليه انفاقا من الرزق مقتضيا للمعنى
 رة المال المقتضى على كذا وكذا وكيف يليق مع المنقبر والناظر عليهم بانهم
 ما يابدهم من مال الغير اليه قلت لا يجب ان يخرج الزكوة ورد المال المقتضى
 امثال الامر الاكبر ولا يصح في المعنى كما في بقيون الصدقة وقبها الترخيم
 بالخرج على اخراج الزكوة في قوله تعالى والذين هم للزكوة فاعلون على ان الفرق
 بين اخراج الزكوة ورد الغصصه ظاهر فان المال يسره قبل بدو الصلاح في
 الخلال وقبل تمام العمل فيما عدلها مملوكا لمخلفه ينفق له ثم يصير وهو
 في يد من لا ينفق له في رزقه من بعض ما له حق الغريم وجب عليه دفعه اليه والفق
 ان دفع مثل هذا الى الغير اشتق على النفس من دفعها هو في اصل مال الغير اليه
 لا يقال ان النفق هنا يختص بالمال عند الكل والمفاد المخرج من الزكوة غير
 محلا على المنفق بل يجب عليه اخرجهم من القصاب ويحرم عليه الانتفاع فكيف
 يستقيم تخصيصه من رزقهم بل الحلال من جعل الانتفاق شاملا للزكوة فضلا عن
 تخصيصه بها لا فاعول ان المراد بما رزق ما دخل في تصرفهم ودفعه لا شرعا
 محلا لم يخرج القصد والسرقة وانما لها لا ما كان في تصرفهم فيه وانتفاعهم على

جميع الوجوه خلافاً لما ظننت **قوله** وتقديم المفعول به وهو ما رزقناه لا يفعل
 بواسطة الحرف ولا يبعد أن يجعل مفعول المار والجزر مفعولاً به على أن المفعول
 ما رزقناه ينفقون كما سيجي منه في قولنا ومن الناس من يقول حصل
 مفعول ومن الناس من يقول حصل مفعول به ولا يبعد أن يكون المفعول به
 المفعول به من مفعول به لا يقال له المفعول به المفعول به المفعول به
 بعض المال المحلل بالتصدق به لا يقال له المفعول به المفعول به
 للتخصيص في المتبادر من انفاق البعض عدم حصول المال لأننا نقول المفعول
 قائم وإن كان مرجوحاً فإذا قدم نال الاحتياط بالحكمة بذلك على الفرقين
 فذلك لا ينفق بعضه له وبعضه لا ينفق فالتقديم للتخصيص على التخصيص
قوله فكيف أي ليس المتعلق بهذه النكبة استنبج الانفاق على الامم **قوله**
 ويحصل أن يراد به أي بالانفاق مما رزقناه والمعارف جمع معونة والورق كايضا
 الختم التام ويتناول بالباطل ايضا قال صاحب النهاية الارزاق نوعان ظاهرة
 للامان كالاقوات وما لم يكتسب بالمعارف والعلم **قوله** واليرزقها
 التعميم المذكور وهذا قريب مما رواه الشيخ المليلي بوجه المبرور في تفسيره
 الخوصم في مجمع البيان عن محمد بن مسلم عن الامام الجعدي عن محمد بن عمار
 عليه السلام أن معناه وما علمناه يثوبوا وقالوا ان هذا صاحب المذهب
 التفسير لا يرمي الرزق بل يخصصه بالارزاق الباطلة كما يظهر من كلامه فلا تفعل
قوله واخره اي ما قاله من مذهبنا بالفتح كما قال في الاساس ان النكبة كل نقص
 على صاحب الكائنات معطى يكون على الذين يثوبون بالانفاق والمثوبين

وعلى

وعلى التثمين اي ان يكون المعطوف مصدراً بالمعطوف عليه الذات او بالثبوت
 ارضية والاراد بامانهم عن شرك وانكار ايمانهم بعد الاتصاف بهما مفعول بمعنى بعد
 وجعل مفعول اهل الكتاب مقابلاً لهم لانهم لم يتبعوا مشرك ولا انكروا بل كانوا
 عالمين بعينه النبي صلى الله عليه وآله وانزال الكتاب عليه من قبل ذلك كما تضمنه
 كتابهم من وصية خطبه عليه وآله والامان بالامان بما انزل اليك وما انزل
 قبلك فوطئتم انفسكم على ذلك قبل البعثة والجدول الى المضارع للحال
 او انهم يوصون بكل جهنم على الاستقلال والا فالطائفة الاولى ايضا يوصون
 بها لكن ايمانهم بنا في الكتب السماوية لا يدرى به الايمان بما في القرآن ولا
 يخفى انه يخرج عن الطائفتين من يولد من المسلمين في يوم النجدة وكذلك يخرج
 امير المؤمنين عليه السلام فانه لم يترك ما لله رزقه حين ولد كما جاء به صلى
 الله عليه وآله وقامت الاوقات وهذا مما يوجب ضعف هذا الوجه
قوله ووسط العاطف جعل بعمارة لان تفسيد العاطف يقتضي القاتل
 فكيف يكونون الاولين رعايتهم وتقرير ان تفسيد بين الدفاتر المتكافئة
 وانما بين الصفات فلا يقتضي تعارض الموصوفين فان عطف بعض الصفات
 على بعض الاولين وغيرهما مع اتحاد الموصوفين غير مبررة في كلامهم في غير النكاف
 السيد واصل العمل المكرم الذي لا يعمل عليه والاهرام العظيم الهمة اسم الملك
 والكتيبة الجيش والمرجع موضع الارحام والاراد به المعركة وزياد بفتح
 الزاي العجوة وتشديد الياء المثناة من تحت ثم الالف ثم الباء الموحدة اسم الى
 الشاع والصالح بالياء الموحدة المعبر عنها والبيت لا يربى به منكم

بلوث الشباني حيث نوهه بالقل ومنه ما حرق الى من اجل الحرب
 حصل من عاده واضمحاض الارواح وقيل بل هو ظاهر من غير ان
 الوصول الى هذا الوجه الذي هو ثالث الوجوه ثانيا على ما في السجلين
 من العقل والسمع **قوله** او طائف عطف على الاولون وهو راجع الوجه **قوله**
 الا ان العقل الذي قد يمكن فيه مفتوح هذه الحقيقة بما لا مزيد عليه فليس
 ولا يخفى ان نزول القدر على ما هو عليه علم خارج عن هذا العلم
 فان المتقول في العلم في الوجود **قوله** والملازم انزل اليك القرآن بأسر
 يوتون بان جميع ما نزل من الوحي ما يستلحق حق وانما علمه عند ذلك ولم يكتف
 به منهم بالانزال بل انزل العلم على انهم لم يكتفوا بالانزال لان الايمان بالنبوة
 واجب فلا يخفى في مقام الاخبار عنهم بالاعان الاقتصار على وصفهم بالان
 يعرض بالحس بالانزال ولانه هو المناسب لتعظيم من قرب الله والاعان
 الكاملين والمقابل ما انزل اليك ما نزل من قبلك وصيغة المضارع في
 فانه بدلالة على الاستمرار بل عدم الاقتصار على ما يخص نزوله في الماضي
قوله وانما علمه بلفظ الماضي اعني من مجموع الماضي والآن بالماضي اما
 لتقليب ما حصل له وجود علمه الى حصول وانما جعل الترتيب لانه الحق
 بما نزل من قبل تسمية الحكم باسم الجز لان انزال جميع القرآن معنى واحد
 على ما حققه صيغة الماضي على ما حققه صيغة المضارع فغير عندها ما بصيغة الماضي
 والتاويل منها في خبرها انزل الى جميع القطع بان سبيل ما نزل ما قد نزل في
 صيغة الماضي من انزال ما نزل الى انزال الموعود فلا بد عليه من الوجهين

الاستقبال

يقول

بين الحقيقة والمجاز وليس هناك من يجرى مع المتيقن والمجازي يكون من علوم الجاز
قوله ونظيره اي في التفسير ومنه بل المتيقن من الحق **قوله** من حيث انما يتبين
 بالبناء للقول والملازم بالانزال اليك القرآن بالانزال اليك القرآن بالانزال اليك
 من عند الله وقد يقال انما لم يتبين الا بالانزال اليك القرآن بالانزال اليك
 لا يتبين من حيث انما لم يتبين الا بالانزال اليك القرآن بالانزال اليك
 تربية الحكم عليها بالنسبة اليها وهو كذلك كتحريم من الجنب والمحدث لها
 حفظها عن التجسس وصحة الصلوة بها وتعليم تلاوتها على الجنب او كراهتها وصحة جعل
 تعلمها من اولئك **قوله** وان التارة لم تسم الايات معدودة على ما وقع
 في بعض النسخ والمجربون تسم اولها تسم لانتساب المضارع على ما حاشا وانما
 هذا القول هو اليهودي في بعض من يفتن بالاربعين في جماعة عبادة
 العجل وقالوا في شهر سنة بكة الدنيا بسنة الاف سنة وانما تفتن بام
 العلم الذي سيعلم **قوله** واختلافهم لما بالحق عطف على المصدر المسبوك انما الحكمة
 او بالرفع عطف على ما كانا عليه **قوله** وفي تعليل الصلة اي صلة الفعل وهو
 بالآخرة وما يوقنون علم اي اسنادهم اليه ايضا عطف على عطف وان
 اعتقادهم على ما علمهم في بعض النسخ من قبل العجني زيد وكسر في انكار
 زيد عطية لذلك كسر وقوله غير مطابق لما في تقديم الصلة وقوله ولا صادر
 عن اتفاق ناظر الى ما يفتنون علم على ما في التفسير والنزول والاصل ان
 ههنا تقديم الاول لتقديم بالآخرة وهو غير تخصيص ايقانهم بها اي ايقانهم
 مقصود على حقيقة الانزال لا يتعللها الى ما هو خلاف حقيقة ما فيه تعرض

وبالاسم هو الوقوف

أما إذا كان المقصود
بإثبات ما لا يخفى
فإنه لا يخفى



بأن ما لا يخفى بل هو ليس بحقيقة الاخر في شيء كما قاله بعضهون بالاعتراف لا يخفى
كالهوى والتمسك والتمسك الثاني تقديمهم ويعد ايضا تخصيصه ما لا يخفى بالاعتقاد
مخبرهم لا يخفى وزعمهم الى اليهود وفيه تعرض بالاعتقاد الذين يعرفونه
ايقان بالاعتراف ليس ايقان بل هو من محض كمال مقتدوم من ان فاسد هذا
حاصل ما ذكره شرح الكشاف في هذا المقام لا يخفى ان الحكم المستفاد من التتميم
الاول يقتضي ان مقابلهم لم ايقان بما هو خلاف حقيقة الاخر ومعلوم ان
تعلق ايقانهم الذي هو ايقان العلم من غير شك ولا شبهة بذلك معلوم لا يخفى
فان ما يتأمل حقيقة وفي كل علم بعض المتأخرين لما تقدم الاول لبيان كون الاخر
ما يحتمل ما كان الاعتقاد فيه تعرض بان من عداهم اهل الكتاب غير متفق
بها فاعتقادهم في شأها غير مطابق لما ينبغي وهو الذي **اول** المتأخرين
العلم بالاعتراف في احواله والاول الاعتراف ايقان العلم كما في الكشاف
ولم يذكر فيه قيدا لاستدلال المتأخرين على الواجب العلم بالاعتراف
ان العلم الذي من شأنه ان يتطرق اليه التكرار والشبهة اذا المتأخرين كان ايقان
كذا قاله المحقق الشريف في جوابه وفي غير الامام ان اليقين هو العلم بالشيء
بعد ان كان صاحبه شاك فيه من كان ذلك العلم غريبا او استدلالا وكذا في
تفسير النشأ **بورق** ما ينشأ الاخر بالاسم فاعل اخر معنى تاخرها
اخر بانها من اسم تفصيل شبه والتشبيه بالدين في انه موثوق في تفصيل علمه
الاول لانها انما اولدتها من **العلم** المتعلق بالاسم لا بالشيء ولا في حيزه
ابدية ونفس ايضا بالكرم والاشتهار في كل من الاول بايقان ما في القوي والاعتراف

بماضيه

باجتماع العرفد اياها وجب يروي بفتح الحاء وضرب حنبل كثر اي ما مضى بها
فادعوا بالاعتقاد او ينقل الغرض يقال حياي فلان اي ما مضى الى الاجر والبر بفتح
معدود لم يورث يورث من اذ ما مضى مثبت لا جرم يجري فعل الدخ فاذن يقال في العلم
الرجل زيد لا يقال له نعم الرجل زيد والموقدان وموسى قلبه العواضير على
رواية سيونيه والوقوف بالعلم البار وما بالفتح فانه قد **اول** الجملة في العلم
في تكرار لما سبق عند تغيير الذين يؤمنون بالخير من قولهم وما افضول
موضوع بالاعتقاد بغيره او لم يذكر على هذا فيهم لكن من زيادة وبسط وقوله خير
خير ان العلم في خاصية الموصولة لا والافضل في العلم قاله بقوله وكان قد قيل
في اولين خصم الثاني من سببها والحمد معطوف على جملة هذه المتن المتضمنين
بالاوصاف الظاهرة والفرج المتضمنين اهل الكتاب الذين يؤمنون وهم
انهم على القدرة على معرفة في العلم وما اعتبر هذا التعريف صارت الجملة الثانية
في حكم وصف الكتاب ايضا فكان قيل هو الذي المتن الذين اخصوا بذكر **الافضل**
وليس هذا اهل الكتاب الذين لم يصفوا بهدي الوصفين بل لا ذكر له في هذا
العلقة لان الاول في بيان حال الكتاب بخلاف الثاني هذا ولا يخفى في هذا من الكلف
فان عدم هذا لغير الذين لم يصفوا بالوصفين المذكورين ليس صفة كما عليه حتى
يخصوا بالعلم في كمال صفاته الفاضلة وايضا نحن المتأخرين انما هو من طلب
هذا في الذين من اهل الكتاب في غير هذه من آمن منهم لا من ذلك الج
وهذا من آمن من غيرهم ولعل لاحظه هذه الامور هي الباعثة للمؤلف
على الاختصار على بيان الحقائق افضل اول الوصولين وطول الكثرة عن سائر

اولئك على هدي

اذا فصل ثانيا مع تعرض صاحب الكشاف لم بعض المحققين فلو كان ذلك ما قبل
 في بيان الاصل عند فصل كل منهما فبالفكر لا اذ فصل الموضوع الثاني
 كانت الخطة معطوفة على ما سبق لاجواب السؤال والا لم يجب الفصل **والا**
 اي وان لم يعمل شيئا من الموضوعين فمقصود الاول جعل الاول صفة للمفرد والثاني
 معلوم على غيره او كذا على حدسهم مستأنف فان جعل استثناءه عويا
 وهو مطلق انما هو الكلام عاقل وان لم يكن جوازا عن سوال الموضوع الثاني فيكون
 فكلها بان جعل بيان وهو ما كان جوابا عن سواله فمردود جوابا لاسان قال
 ما لم يميز في والا وجه على كلامه في الصورين على الاستثناء الثاني بان يقال ان
 السؤال الواقع هو اعلم ان لا يكون عن السبب المطلق ولا الخاص او يكون عن
 السبب المطلق وعلى الاول يكون كانه نتيجة الاحكام المستفاد من قوله تعالى ذلك
 الكتاب لا ريب فيه هذه الشئ والصفات المستفاد من الذين يؤمنون بالغيبيات
 التي فكانت قبلها القادة في الانصاف بهذه الصفات فاجيب بانها الرسوخ والبداهة
 على الهدى الكامل في عاجل والعز بالانلاج في الاجل وعلى الثاني يكون له ان قال
 سبب اختصاص الموضوعين بهذه الصفات والهدى الكامل في الكتاب فاجيب بان
 تمام وجههم وثباتهم على الحق الكامل من هم اعني التوفيق والهدى والاعانة
 فكانت في سبب الاعانة اختصاص هؤلاء يكون كذلك بعد كونهم موقنين
 من امرهم كما هو بين عندنا وانت اذا املت هذا الكلام لم تجد حقيقته
 حالها في شرح الكشاف وبعض حاشيته من الكلام **وهو** في نظره ان يكون
 الاستثناء في الذين صدر احدهم الذين يؤمنون وصدرا لآخر اولئك اما كونه

نظير

نظير الاول فغني عن البيان ذلك كما يعرف من لو اسكون نظيرا للثاني فلما كان للثاني
 غنى بغيره بعد انما اسم الاستثناء وانما كان عادة الموضوع بصفة لان حقدان
 يشهد به المحقق شاهد او من له منزلة في التمييز ولما كانت الصفات الجزئية على التمييز
 مميزة لهم غاية التمييز وجعلها لهم كما هم حاضرون مشاهدون وضع اولئك موضح
 الغير اشارة اليهم حيث انهم موصوفون بها كما هو قبل اولئك الذين وزع تلك
 الصفات على هدي من ربههم فقبل تلكهم اي تشبيه لجمال من اجل الشئ **وهو**
 على استعارة تبين شبهة فكل التفسير بالهدى باستعارة الراكب على كاهل في الحق
 والاستقرار فاستعمل الحرف الموضوع للاستعارة وليس المراد التمثيل الاستعارة
 التمثيلية كالمثل فانما يجمع بينهما وبين النتيجة المذكورة كالمثل بين الصفة والصفة
 وهذا من المعارك العظيمة بين السيد السيد والمحقق الثقات في فلو ان المحقق
 السيد وان اعلم كلام المحقق بوجه المزمع من كلامه وقد اوضحته في ذلك في
 متعلقا على الطول واما مخرج التمييز من حذو حذو يجمع بينهما فلا
 يسمي ولا ينبغي جميع وان جعلت الاستعارة في التفسير تشبيهية مشبها بالمتكلم
 بالصفة المزمع من التفسير والهدى ومثله بالصفة المزمع من الراكب والراكب
 واعتلله على استعارة في طرف المجرى بذكر كلمة التي مدلولها هو المعرفة وتلك
 الصفة لا تعال لتفسير اخر لم في ضمن الغلط منوه لجان ايضا لكن بشرط ان
 نعتي الاستعارة على حقيقة وذلك ان جعل الكلام من قبيل الاستعارة
 بالكتابة مشبها بالهدى بالراكب ايقا بجملة على وجه التمثيل وهذه **الوجه**
 الفتنة في الحق على حيلته فيهما ان يكون ان الاستعارة والزم

ذكر من تشبه الهدى ونظامه بالركوب بالهدى من كلهم فالاول بمنزلة قوله كليب
 مطية الجبل من استعادة بالكتابة والفاث كذا كذا من الشرح والغرض بالغنى
 والدار بباب السنام والصق والاشارة لذلك ان القاصد بالهدى ولا يتنظر
 عليه ولا راد الالام والمراطة المذكورة من استكمال التفرقة والعجلة
 ويذكر هذه التعليل وقبل يحتمل ان يكون كلاما داي انهم من ايمانهم بما اقول اليك
 وما اقول من قبل على هدوء واحد من بكلام الهدى الالام من انزل اليك
 لانه نسخ ما قبله كما ذكر ولا في بعده ولا بعد رقد اي لا يصل الى قدره **قوله**
 كليل الهدى من خالدين جبر ولا زامة في اول القسم قبل فلا فيهم
 لقد وقعت الخطا بطريق سبل الانقضاء وتلك في التعليل استعظم
 خالدهم استعظم الطير الواقعة عليهم حيث اقيم بها والتمس من ان كان
 اقام به يحوي ان تكون اقسام الساعرا في نفسه يكون الطير فيوعا بالانبل
 ولقد وقعت غير باقاة فيل الخطا بتمام ميل الغيبة او بناويل معول في حيزها
 والناويل معول في حيزها وان لا يكون ما لو الا انه غير بعيد عن فعل
 وخطا لا كية الواقعة جوابا للقسم الالام وان للضرورة ويراجع وضع الطير
 بقا عليه فعل محذور من وقع **قوله** والكد تعظيم لاجل دفع لما قد
 من ان الهدى لا يكون الاسر انما فائدة الوصف **قوله** وقدر عتق المشهور
 بين الزاوية لا غنى من الراء والالام قد وردت عنهم في بعض الروايات الغنة
 معها ولا نزاع في جعلها بحسب العربية **قوله** بعد كل واحدة من الاثرين
 الاشارة بفتح الهزة والقاد المثلية مفتوحة او مفتوحة المقدم والاستعداد

او انك هم الغلظين

والاثران

ولا اثران افرق الهدى واذرة الطلح ووجه التنبه ان في ذلك قوله انك على
 الوصف المضطرب عليه تكرير الطلح ينصرت للعلول ولو لم يكن رديا منهم
 ان تفتنوا الوصف هو الاستعداد بجمع الوصفين لا لكل واحد منهما وانما
 انما نحن مجرمين عما ايضا لا لكل منهما وايضا فنكر انما اشارة اسم الهم تنوع
 واعلا لثانهم مع ما فيه من التخصيص على ان يجرهم من فعل وصلة لا حارة وهو
 ان يجعل او ليك لثانية اشارة الى المتعين المعصية فيكون على هدوء من هم
 ويجعل فلامهم تبا على تلك الهداية التي على الاوصاف السابقة فلا تكرار الا
 بحسب الظاهر فقط **قوله** للاختلاف معنوي على الجملين في اخره على ان افادت
 الفضيلة كما ان الازم المعنوي التشبيه بالافعال كذلك الفلاح في العقب لانه لا فوات
 الهداية في الدنيا فلكم في العبر من في الغاي والعبية في الاول يحكم كيف
 ونقاد من نومي هم كما لا تعلم وهم الغافلون كالنفس في راجعة النهار هم
 حذر ان في الغرض وهو اثبات الغفلة وانما الغرض من الكلام من لا يجب
 لقاد من نوميها واقول قد يكون المعنوي من الكلام بحسب الغرض لا يكون من نومي
 بحسب الدخخ اللغوي كما في قولنا ليس في الدار من نومي فان معنوي العرفي
 زيادة من على سائر في البلد ولا يرايه فيه احد منهم ومنهم بحسب الدخخ
 اللغوي فيكون احد في البلد كزحسانه لان السامعي ومثل هذا شائع
 في كلامهم كوجاهة التثنية في قولنا ليس في جوارش المحل ولا على الجلاء
 كمال الدين من الجوارش في قوله ليس وانما اذا قلت وجهه كالبدر في رايه ما معنوي
 وصنابل ارساء في غابة الحسن من ايام اللطافة اذا تفرق ذلك على علم انك لا

تروم

ارباب في ان التفسير في ما نحن فيه يختلفان لغة وعرفا ووجودا وكل من هذين
 التفسيرين مقصود براسه ومطلوب الاثبات بذاته بخلاف جملتي اولئك كالانعام
 واولئك هم القائلون فانها وان اختلفت معنوها في عجب الوضع اللغوي والادب
 المعنوي منها عجب الغريب في واحد وهو اثبات الغفلة لهم وهو المقصود
 من كل من هذا الكلام فيكون جملتي خلا كما لو خرج وحده في غاية العطف على
 عرفنا هذا بغير ادراكه في الغافل من حكمه بالجملة المعنوية في تلك الآية فان الله
 يحسن العرف من تشبيههم بالانعام ليس الا التيسير عليهم بالغفلة وهو معنى
 اولئك هم القائلون فانهم الملم واستقام الكلام واقول ايضا ان من هو اولئك
 هم المفلحون معرفة الغفلة في المفلح وغيره من غير ان يكون كالمجربين
 او كمن على هدف من رماهم بثبات الهداية لهم فان احدهما من الاخر واما اولئك
 هم القائلون فالله من انبأت الغفلة لهم للعصر فانيهم اذ ليس المراد انهم القائلون
 لانهم لانه لا غرض بتعلق بنفي الغفلة عنهم فهو وجه ما بينهم عرفا من اولئك
 كالانعام **قوله** فيصلي ان ذكره في تلك المواضع ان ما بعده خبر لما قبله لا مفسر
 له لانه انما هو طريق السبيل والخبر لا يكد النسبة بزيادة الربط وقصر المنع على
 السبيل ليعلم ان هذا الخبر يخالف ما خرج به المحقق من عبارة المعاني انه
 انما يفيد القصد اذ لا يكون الخبر موقفا بل هو الاصل المقصود من غير المسند وهو
 الجملة والتاكيد ولا بعد ان يكون قد جعل اللام في المفلحين عهدية لاجنبية وان
 متنازه خلافا للمهور وان عرفهم بيان فوائد ضمير الغفلة في الجملة وان
 لم يحصل ما جمعها في الآية **قوله** ويستدل بقوله فصل اذ على تقدير كونه

فخلا

فضلا لا يحل له ان يكون له وجه يجعل بعضهم غير الغافل مستدرا **قوله** فيصلي ان ذكره
 وفلان بالجملة اي قطع وعلى اي طريق شعره لطيفا قبل او من فلو تدب السيف
 اذ امر به **قوله** وتعرف المفلحين في اي ام للمفح الحار في اول الليل وفي هذا
 تدبر حصر الجس في المسند اليه كما في قوله هو المفلح اي لا يعتقد بشفاعة
 غيره كانه ليست شفاعة وقدره ان المسند في خبره من الخبر وحده لا في غيره
 فغير الاستدلال بقصده عليه وهذا يحتاج صاحب الكشاف **قوله** فيصلي ما لا ينافي احد
 الظاهر انه اراد به العلاح الكامل في العقب لا مع الهداية الحاصلة في الدنيا اذ الكلام
 في دلالة اولئك هم المفلحون على اختصاص المتقين بالعلاح كما يظهر من قوله وقد
 نشئت اباي بالانعام المذكر فاعلم من وجه شئ متعلق بنسب وقول جعل
 متعلقا بالاختصاص وانما كان نبأ الكلام على اسم الاشارة بنسب على ذلك
 الاختصاص لانه بعيد ترتيب الحكم على الوصف العبد العلية والحلول بعدوم
 عند عدم العلم ولاظهار قد علم متعلق بنسب قبل ومن وجه النسبة تكبر
 صدق التقطع واصفاته الى النسب واصفاته الربانية لهم والمبالغة في استعراضي
 الهدى وعلمهم من جهة كانه مطية لهم **قوله** وقد ثبت به الصبر بعد الاختصاص
 المتقين مثل ما لا ينافي احد وعلم اعنى العلاح في العقب على ما عرفت في التفسير
 هم شيعا العبد لا صاحب الكبار القائلون بخلودهم في النار ان ما رواه بعض
 تواترهم اكثر للقرآن وكل المفلحون مع حاصل عدولهم ان الحق في المتقين انما هو
 العلاح الكامل وهو لا ينافي حصوله في الجملة لغيرهم وقد حجاب ايضا بان
 الماد المتقين المختصين بالشر لا ويجعل لنا الدلالة بان كل الوصول الثاني في

انما هو على ما احسنه الله
 في الاصل من التفسير
 في العلاح

الحق في الجليل الذي قد اثار
اننا نخرج صوم الدخول الى القريه
نملنا في هذا اليوم على علم
انكم ستمتدوا الى الانا لا اخرج
خارجكم منكم وهذا لا اخرج
عن طاعتكم

ان الذوق كغزو

كما ترى **التي** بما في العرض في نفسها كما لا يقع على الجمع وكما لا يوافق
سواء ما ذكره أو جعلت العزير موضعاً خارجاً عن القدر فلا هذا إذا كان منقطعاً
عنه بل تكون جواباً عن السؤال كما عرفت فيكون منزهاً عن حكم المقبر وأما
عدم علمها على جهة والنزاع مع من يقول بما أن العلم كان يكون للوصول فيها
بتدريج أو كذا هو غير مقرر فوجه هذا الوجه هذا وقد تكرر أن الثانية
أيضاً مسوقة لما يستلزمه الأصول في شرح حال الكتاب فإنها تدل على عدم كونها في
العزير كما قد علمنا عطف عليها كما قاله على وتكرر أن القرآن مأخوذ من جهة
اللازمين ولا يريد المالكين إلا الأخبار ويدفع بأن المقام آتٍ عن ذلك فإني أرى
منه أنها مسوقة لهذا القرآن العظيم على الثاني ووجه الثاني أن ما نسب
لذلك الساق يوافق المقام ببيان الانشغال به والاشغاف بانوارها لا فكر احتداد
ذلك ولا الأمر المذكور فإني أرى هذا المأق في فهمها على أكثر من وجه وتكرر
هذا الفصل هو أن ما وصف الكتاب بوضوح الشأن وصلاح الرهان في ما يفتح
الجميع الفاعل الذي كان ينبغي أن لا يقع اجتناب الناس عنه وقد قال هو كذا
الكل في تعليمه حديثاً وهو فيهم عانة فاجب من هذا السؤال أن يقول المالك
شراً في تأثر الأمر وهو لا في الخبر ولون ما اعترضه من النقل الصحيح واعترضوا
عن الحق الصحيح ونصاً هو في الآيات والنذر صار موجوداً وكذا عدم حكايتهم
حتى كان قلبهم وأسماعهم تتوغل فيها بالتمسك وكان البصار لم يفتأ على حول
بينها وبين البصائر فوقع هذا الجملة جواباً عن ذلك السؤال استوفيتنا
ولم يبق مما قبلها **وإن** من المروءة الشبهة بالفضل في قوله وتكرر

الموصل

الموصول ليس بشئ من الاعداد الولد على ايراد هذه اللمحة الشريفة في ذكر
كتب النحو العالي على نحو لا يريد عليه في هذا القيد المروي في النسخ
والاختصاص مع ان صاحب الكشاف الذي ابعدها لما لا طائفة وروية
انارة ثياب الاشباب في هذه الابواب فطوى عن ايرادها كالحا وشرع
في حاشيا ودفع الولد اقصى في ايرادها انرا الامام المروي في تفسيره الكبير
في حاشيا ليل جعل السجل وشي **فاما** اعلمت على الترويض الاصل في تقديم الترويض
على المنصور على العكس في عليه وقد نفي الرضى رحمه الله الوجوه في مشربتها
وبين ما ولا القهقهة بل في وقال الوجه ان يقال ان اقوى العمل للمفعول
المقدم على الفاعل لا في غير الترتيب الذي يقتضيه العمل على خلاف
القضى غاية العلم فاعلى هذا العمل لهذه الحروف فعمما كمال مشابها الفعل
فاما كما في قول الجارية ابي المعتز في رفع الحجة كما سمع به لان العامل
فيها الحجة كما قد ينظر اذ لم يكن يعمل بأحد الناحية والغيرية معوية وفي قوله
لا استجاب وفي تحفه للرفع وفيها الحجة وفي قوله **فاما** ويذكر في عرض
الشك كما في قيل التعجب بعد التخصيص في الجواب مما ذكر في عرض الشك قال ال
شاك ويمكن ان يكون مراده الجواب الذي في الال خلافه كما قد اشرقت في حاشيا
الاجم ان اشرقت في الجواب المصنف ان يكون السال على حاشيا ولا حاشيا على
الولد الذي رد في الحاشيا لا كما ويؤكد ويوجب العمل فيكون له بل هو
اظهر واما الاعتراض على التاكيد ما مع شدة النكاح وقاعله لتزبد في عرض شدة
الشك في رسالة اوله فلان عدم ما فيها **فاما** كما في حاشيا لا ينبغي ان يصدر

طریقہ

الكتاب في الفقه
عصام الدين

عانت من ذلك الشكر الشديد من هذه الضعفة لذلك وانما لم يكن الامانة
والشواهد التي لا تخرج المسلك الى زيادة التاكيد هنا والتجديد في الموضع القابل
وحاجب الكشاف حيث كان الغرض لوجوه تصدير الآية التي نحن فيها
بان وتعمل وجه ان النبي صلى الله عليه وآله لما كان مكيا عدا عنه ولم يزل
عليها نفس الغيرة في هدايتهم وارشادهم وذلك يوفقنا على اعتقاده انهم يفلحون
عامهم عليه ويرجعون الى ما يدعونهم اليه وكان الحكم الملقى اليه بخلاف ذلك **قوله**
خطب عليكم خطاب التكرار والاعان خلافاً وذلك لان جعل التاكيد كمال الروق
والقبول عند الخطيب بالرد انكار محقق او مقدر كما سلف في غيره وان جعلت الآية
جواباً عن السؤال جبهه عدم قبول هداية الكتاب لهم كما قرأناه قبل هذا فوجه
التاكيد كما علم **قوله** وتعرف الموصول الى العهدان تعريف النوع فصار فيه
نوعاً اي تعريف ذي الاسم الموصول بالجنس غير هو والملازم هنا العهدان
وقرئتان هو لآدم اعلم الكثرة المذمومة بهم كما اخبرنا في الاذهان
فينصرف اللفظ المطلق اليهم وانما قدّم هذا الوجه لان الروي عن ابن عباس
وربما من انما ان الآية نزلت في الناس ما عيانهم اقول فلا يخجل الما قبل
ان الاحسن ان يراى العهدان نوعاً اي نوع المعنى على الكثرة لا على اعيانهم
ليكون اوضحاً بما يلبس المتقين انه لم يرد بالتعريف اعلام اهل الاسلام وقوله
اولئك يمكن ان يراى فيه الاستغراق في قوله الاستغراق جنسية لكن
الجنس لا في جميع الافراد وان يراى فيه المعينة او الطبيعية وكذا كان
فالخصيص اسناداً واستغراقاً الا انه لا يرد من الموصول حاصل ذكره

قوله

قوله وفي الشرح في هذا هو التعريف المشهور وعرفه بعض المتأخرين بنفي العلم
ثبوته من الدين ضرورة او انما ما علم نفيه لذلك كمن اثبت كفة خاسية في الميزان
مثلاً وانما تغير باحتمال استغراق هذا من التعريف المشهور لان من انما في الكلام
قد انكر كونها ارباعاً والمأورد على عكس الكفر بانور اخبره سوي الا انكار المذكور
كلمة في الفاء بكسر السين الجمة وبعد فاءاً متأنية وهو شعاع اهل الدين لبيان
بعض اهل الاسلام وشدة التنازع وهو شعاع النصارى وكذلك الفاء الصريحة في
الغاية وراية التفتان بالعبارة وامثال ذلك وان كان فاعلمنا خطب التفتان
باجابة ما ينبغي ان يعلمه واذا اجاب بان امثال هذه الامور ليست في اشياء اخرى
بل هي في النسخة عدم التعديق الذي هو الكفر لانا نعلم ان المصدق لا يخبر على انما
هذا ولا يخفى اختلافه على كبر الشاك وكبر الخافي عن الادعان والردحها
فالصواب ان يقال هو عدم التصديق كما علم او عدم الايمان من جهة شانه **قوله**
واحتجبت المعزلة في قوله لو كان كلامه ثقافاً لزم الكذب في حقنا انا اسئلنا وقال
موسى وعيسى وعونهما انما الكذب لم يمتدحى وتوقع النسبة ويحصل الجواب ان كلامه
ثقال غير متصف في ذلك بالحق واحقر لعدم الزمان وانما يتصف بملك فيهما
لا يزال بحسب المتعلقات وحدثت الا زمنة والاوليات فغايتة المزمع حدث
التعلق لا المتعلق كما في علمه والحق في حدوثه للقرآن واللفظ المعنى لان
البعض يفتي في القول بحدوثها لولا ما قبل بالفصل وفيه استدعاء للمعنى
وللا بد بالحق عنه الحديث عنه وهو الكذب فيما نحن فيه والرسول وموسى
وقرئتان فيهما ويمكن ان يراى فيه النسبة الحقيقية وفيه ما لا يشك

وحدوثه متعلق بهذا القول في دفع هذا الجواب أنك قد قرأت أن
الكلام النسخي مطلق الكلام العقلي ولا يعقل أن يكون مطلق الماضي الماضي
ومعلوم المستقبل الاستقبال والماضي أن يكون عيني عيون حلا لا عيني
سبوقا لغيره فلا ومن الذي يخدم على ارتكاب **قوله** خبرنا أي مجموع هذا الكلام
خبرها في الحقيقة لاذ الكلام لا يقع إلا في الماضي لكنه مالم يقبل علامة الماضي لم يلق
لغيره الذي يقبله واليه الإشارة بقوله دفع مائة خزان حيث مر به بالرفع هنا
لاعتكافه في هذا الكلام الخاد غير مبرر كما قالوا أن الخبر في يد قام هو
الصيغة مع الضمير لكن مالم يقبل علامة الماضي أعطوها للصيغة ومن هذا القبيل
قولهم خرجوا العلم أن أعراب الوصول ظهر في المصداق فما في كلام بعض المتأخرين
مما لا يترتب عليه بالمتناهي من كلامه للفتنة أن يصح فيه **قوله** نعمت أي
أمر على الموصوف به كما يجري للمصادر على الموصوف بها نحو زيد على زيد
رجل عدل أو كانت أوصافا نحوية كاللينة التي ينشأ بها أو لم يكن كاللاية
التي نحن فيها **قوله** والفعل غايته منع الأخبار عن جعلها بمنزلة أي من غير كون
الفعل مستلذا إليه فاعلم أرادنا لأخبار عنه الاستدلال به إذا السؤال يتشبه على
الدرجيين الأعلى الأخير فقط كما هو الظاهر من كلامه وتسمية الفعل مع فاعله
شائع في كلامهم والألفا غير غير هنا هو الجمل لا مجرد الفعل كما قاله السيد
فانه محل نظر وفي مقابلة إرادة التفتت بإرادة قلم ما وضع لم استعار ما من
اللفظ لم يوضع لنفسه بل يحضر مجرد اللفظ لم وقوله على الاستماع متعلق
بإرادة مطلق الحدث ولعله أراد بالاطلاق عدم التقييد بالزمان لأنهم
التقييد بالانتساب إلى الفاعل على الظهور أن المراد يوم ينشأ المصارعين

المراد به
المراد به
المراد به

يوم ينشأ الصدق لا يوم مطلق النفع وسبع المبرور وما هكذا لا مطلق السماع
والخبر أن هذا ينبغي أن يكون بالرفع بالاضطرار لا بالاشتراك
قوله وأما على هذا فتدبر ذكره للرد على الفاعل منسوبة ولغة في العنونة والتجدي
ووجهه فعل الزمان الذي يتجدد شيئا فشيئا في يومه من الفعل وهو يضاف
باعتبار التجدي في الحديث وإتمام لفظ الأيام للكون التجدي أضافا من الفعل
يكون التجدي أضافا من الفعل المتعدي في معناه الحقيقي دون المشتق في
الضمير المصدري كما نحن فيه ولا يخفى أن المستقبل دل على التجدي من الماضي ولعله
أضاف الزمان الماضي بعد هذه التسمية ولم لا زاد دخل في قوله لا يتوكل بغير الإيماء
كما بقدمه عامه فتدبر عدم استواء هذا بالمتأخرات وأما المنطوق في قوله
الفرق وأم على الماضي لما ذكره من أنه أسمى مما واليقول الاسم وهو في ذلك تميز
معنى الاستعارة وتأكيده لغيره مما عرفت معنى الاستعارة الذي هو معناه إذا
تمام منها الاستعارة والاستعارة والاستعارة معافصارا من لفظ الاستعارة وقد ذكره
الحكم بالاستعارة بمعنى واحد كما أنه قيل سوار الألفاظ وعدم حوائجها كجمل
التعريف لم يردى ولا الطريق **قوله** العلم غير أنها انما العظام بكل العيون
العترة الالهيانية وظاهر أن العباد ليسوا بطلب إقبالهم بل مجرد تحصيل صورته
بطلب الغد **قوله** وأما اقتصر عليه دون الشاهد أي لم يقتصر على الشاهد
أو لم يقتصر على ما لا يذوقها من يكون على وجهه ثلثة أن يجعل مبدله
نحوه ولا يعلم الغد أنهم أم مبشرين وأن يذكر معهم بذلك عدلها نحو
عليهم انذارهم وبشركهم أم لا تذكرهم ولا تبشرون وأن يذكر مع عدلها على

عن ان كان ما في الحجاب القفاق لغرض من الخلق من الافعال في شهر رمضان وغيره
 المكملات لغرض حفظ العقل وامثال ذلك وجها من ان العقل العلم بكون بعض
 الامور عللا فاعلم للاحكام الشرعية وقصود منها لا انها من غير علمها من غير
 تكون معلومة لها اصل ولا مقصود منها راسا وهو كلام متين لا يخفى هذا الوجه
 الخلق من التدبير **قوله** والاضار يوقى الخلق من جوارحهم والى وجهي الحاج
 بعينه فربما يوقى الى الجوارح من الخلق ايضا ويوقى من اذا حصل من العلم فليكن
 غير صادق ان زيدا لا يخفى والعقل العاقل لا يخلو بل يعمل خلافا باختياره فان هذا
 لا يوجب عدم قدرته على فعله اذا كان له طريقان عال وسافل وله قدرة على
 فعل كل منهما وقد علم هو على قطعيا انه يختار سلوك الطريق السافل بل اذ كان له
 سلوك الطريق العال باختياره فلا ريب ان هذا لا يقتضي عدم قدرته على سلوك
 الطريق العال بل يوجب نفي ذلك الحال انه قادر على سلوكه بغير رية ولما كان حال
 هو لا يوجب الاستقبال البتة على التفرع من كونه تارة ولا اقرار على عدم الاعيان مع
 قدرته على الاتيان بهم بل لا يتقاضي ذلك واخر الرسول صلى الله عليه وآله كماله اما
 هو على الجوارح واختياره سبحانه وتعالى على العلم واكثر بذلك كما لا يستلزم عدم
 قدرته على الاتيان بالمتلزم فكيفهم بالاعيان بانهم لا يؤمنون بحججهم العلم
 على ذلك على انه انما يلزم ذلك لكونه في الماديات اناس باعياهم اما لو ارد بعض
 غير معين فلا يكتفى في عدم لزوم ذلك كون الاله محتملا للاربع من تدبير **قوله**
 وفائدة الاشارة الى ان المارد بالوصول اشخاصا باعياهم وان قد وقع
 انذارهم بعد ذلك لا يمنع من الخلق والجميع اي لا يمنع قبل من جوارحهم والقوا

هذا هو الوجه الثاني في
 ان العلم بالافعال لا يقتضي
 العلم بالاعيان

المستوفى
 المستوفى

المؤمنين من غير فضل الاضداد لان الاضداد مع عصيان كثير من افعال الاضداد
 ومخالفة التدين فليكون كما حل في امهاله وظهور كونه في رزقه وافول المسير في خلق
 الاضداد بعد ما بانهم ليسوا بهذه العوائد الكلام المدعى بل في فوائدها
 مع العلم بعدم علم ايمانهم فانظر اذا نقول **قوله** ولذلك قال سوا علمهم فيه ان اريد
 الاستغناء عنهم في جميع الاحوال فليس كذلك لان عدم الاضداد لا يمنعهم وان اريد الاستغناء
 في عدم ايمانهم فلا يصح ان يستغنى عن الاضداد وعنده في عدم ايمانهم ولا معنى
 لحيث يكون اختيار علمهم على علمه لما ذكره **قوله** في الجوارح اي على تقدير ثبوت
 ان المارد اشخاصا باعياهم فلا بد واعتراض بعض الحنفية بان الحق يكون بجوارحهم
 قليل الحكم السابق وهو الحكم بعدم ايمانهم والتسوية بين الاضداد وعدمه وبين لما
 يقتضيه الحكم المذكور فانه يقتضي ان يكونوا مختصا على علمهم وسهم ولا يخلو العقل
 تفسيره بالكون من غير ضرورة فليس هذه الادة عاقلة بل كونها مستغنى
 بيانها **قوله** الختم الكبري في الظاهر انها امر اذ كان كلام الكشاف انها متعارفة في الخلق
 كما هو المشهور في الدين واللام والاستيناف من الشيء بغير العلم عليه اما في
 من قول شريفا وحفظ من شريفا عن علمه في البيت الفاضل والكون الملو
 والاول هو الماردضا واما الحق على التناقض ان قلوبهم ملو من الكفر والفساد
 واسماعهم سموة بما يتذكرون فها يلزم من بطلان العتق والفساد تحصيل
 لا يليق الاضداد اليه والبلوغ انهم اما رفوع بالعطف على الاستيناف من غير
 يعبر الى الامور التي لا اعتبار بها في كل واحد واسما جوارحهم بالعطف على الضمير والجميع
 بلوغ الاضداد مشهور كما يقال ختمت القلوب ومنه سمى نبينا صلى الله عليه وآله خاتم

الكلام

هذا هو الوجه الثاني في
 ان العلم بالافعال لا يقتضي
 العلم بالاعيان

التمييز والخيال انما هو كلام اللسان الذي لا ينفك ولا ينفك عن القلب على القيمة
 في شئ من الكشاف ان الغرض من ذلك ان يرفع عن حقيقة موضوعه ان لا يرد في على
 احد وانما هو يدان الواقع **قول** وانما المراد ان يحدث الاولى ابدال المتعارف بالمعنى
 فيه فيجعل يصير وجلا عنهم سعة شدة التفريل الاعيان والروسخ واعادتهم
 سها الى القلوب والاعيان في علمها هو المتعارف من دخول الاسماع في الخلق لا الغنية
 كما يحسن **قول** فاما اي شئ يحدث فكما العبد في بعض النسخ عماها اي تلك الله
 وحاصل الاستعارة في شئ القلب ان شئ جعل قلوبهم بحيث لا ينفذ فيها الحق
 لغير الخلق على انوارها لئلا يخالها الحق للشيء معقول بحسب ما يعقل
 هو صرح القابل عما يشاء ان ينفذ استعار له الخلق موقفي على الباقي وقد يعقل
 صاحب الكشاف في النسخ عند الفهم في ان ما علة المناجاة ان لا يكون فيه
 شئ اخر معدود فاستعاره والا فتمثل فلذلك جعل التمثيل في مقابل الاستعارة
 واما السكا في التمثيل عنه فتمثلها صفا وقد يفهم من سعة كلام المؤلف ان
 الاستعارة في التناويز ايضا شبيهة غير صليبه بان يكون معنى وعلى ابصارهم
 غفارة وتغني ابصارهم من كلام صاحب الكشاف في الحق ان التمييز في شئ
 ولا غير بما يفهم من ظاهر كلامهما **قول** او يمثّل عطف على حد شئ في بعض
 النسخ او مثل بصيغة الماضي وهو عطف على قوله المراد بهما ويمكن عطف
 على قوله سماء وخفا وعطف بصيغة الماضي التمييز من سبب الضم لهما في حال
 التمثيل ان شئ حال القلوب والاسماع والابصار ان شئ العبد الشئ عن منها
 حال الحداد الحاله المتأخرة من حصول الامور المتأخرة الا ان شئ اليها والى

وكذا

نسخ

بينها

بينهما بهمة شئ من حال حال معك لحوال شيئا نافع فيها وقد صنعت
 حنة الخلق والعظمة عليها جعل بينهما وبين العبد شئ من حال في المشاغل
 الدال على المشيئة والجامع بين عدم الانشغال بما عدل الانشغال بالحصول ما هو
 عارض ليلته وبلاصة فكل من طر في المشيئة كما في امور متعددة لكن اقرب
 المشيئة على ما هو المراد به تصديق ذلك المبدأ في الخلق والباقي من شئ مقصود لا الغا
 متخلية بها تحقيق التركيب ليس في شئ منها انزاده يجوز باعتبار هذا التفسير بل في
 على ما كانت عليه **قول** وهو ان الامور المذكورة من الخلق والطبع والاعمال والاشياء
 مستدخرة استندت الاثر في الاكساب وقوله حدوث خبر آخر ولا اشكال في
 جهة عدم وجود الدلائل لان قوله نافع عليهم شناعة صفتهم من قبل ذكر ما يعمل
 المتداعون فيهم الرجل وامر لان الواو في قوله من حيث داخله في الحقيقة
 على وروى وهو مع ما تقدم من قوله من حيث انها سببية في تعطيلها عما هو
 وهي من حيث المكدرات فكانه قبل وهي استندت اليه فكان من حيث ان تلك
 الامور سببية عما افترقوه وناعدا في مناديه ومظهره وشناعة الصفة من قوله شئ
 اصغر عليهم من وخامة العافية بمعنى رواها من قوله نفعها ولم يخلو عن شئ
 ولا يضلح بالضرورة فيه اي في ايسر تلك الامور التي تباح فيها وترى من حيث
 فعل القبح والغلط اضطرب يمكن قوله بالبا المعجزة والانتارة المتأخرة من الاصل والاصلا
 ويؤيد الاول في بعض النسخ واضطربت وحاصل الوجه الاول ان الامر من قبل
 مجاز الكفاية فاستناد الخلق الى تلك الكفاية غرضه فكذلك الصفة المعبر عنها باشئ
 الاعراض عن الحق وفرد رسلهم في قلوبهم واسماعهم فان كانوا شديدا العن



منه في الرسوخ يستلزم كونها كسرا الجلبليات الخلقية الصادر عن الله تعالى فذكر
 اللازم لنسفل منه الى الموضع الذي هو المقصود كما يقال فلان مجبور على الشر
 ولا يردون تحقق خلقه عليه بل ثباته وتكون فيه ثم لا يكون الازالة الحقيقة ولا
 الختم السيجان على مدحهم وجبان يكون مجازا متفرعا عن الكناية وحاصل
 الوجه الثاني ان الجملة تمامها وعلى حالها استعارة فتمثيله بسبب حاله فلو كان
 في النوع الحق وعدم قبوله على قلوب محققه الختم عليها من ان ذلك المطلوب
 الهام او يحال قلوب مفلا حتى عليها ثم استعارة الجملة على نوع اخر على
 تمامها سببا على حالها فيكون الاستدلال السيجان اسنادا حقيقيا هو فتح تلك
 القلوب الحقيقة او المعقولة ولا فتح ولا فيه احلا لان الاسناد اليها داخل في
 المشبهة فلا مدخل لفتحها في نوع قلوبهم عن الحق وهذا كما يقول المنزلة في
 احكامها ان تقدم رجالا وتكون اخرى مع انه لا مدخل له في تقديم الرجل ولا في
 تأخيرها كما يقال له الوادي وطارت به الغنم وليس للوادي ولا الغنم
 دخل في هلاكه وطول عيشه وهذا الوجه في الحقيقة وجه ثالث للادوية حتى
 الختم على الاستعارة او التمثيل المذكورين في صدر الكلام والعنفاء طائفة
 الاسم هو الوجه فيقول عرابي التمثيل انها طائفة علم الجسد طويلا العشق طويلا
 الرضا نقصت يوما على صبي وطارت به الى جبانة المغرب ومن عادتها
 التفرس بكل ما تحتل فتمت عنقا من غير الختم وحاصل الوجه الثالث
 حل الختم على الاستعارة او التمثيل السابق لجعل اسناده اليها سرياب
 الاسناد الى السبب بقولهم في الامير المودبة وحاصل الرابع ان الختم ليس

بجائزا

بجائزا عن الختم من قول الحق لفتح اسناده اليها بل عن ترك العسر واليسار
 الى الايمان ومع يفتح اسناده اليها حقيقة ولم يقصد منه مدلوله الحقيقي بل هو
 تناسلهم في الكفر والضلالة وحاصل الخامس ان الاسناد اليها حقيقة وهذا
 كلام الكثرة بالمعنى وهم لا يكون اسناد القبايح الى الهدى والفر من المنك وتدل
 بهم وبمعتقدهم وهذا كما تسلم بهم في قوله تعالى لا يمكن الذين كفروا من اهل الكتاب
 والمشركون يتكلمون حتى تأتيمهم البينة فان امار اليها كانوا يقولون قبل البينة
 من اننا لا نتكلم عن ديننا ولا نقر حتى يبعث الله اليه الوعد في التورية والابحار
 اعني نبينا صلى الله عليه وآله وحاصل العجز الاخر من ان اسناد الختم السيجان
 حقيقة لكن ليس كذلك واقعا في الدنيا التي هو ادراكها ليكون بجائزا في
 وجودها كسباب المعرفة عليهم ويؤيد هذا الوجه ايضا قوله تعالى ولم
 عذرا عليهم بحيلة الختم اذ لا ريب في ذلك في الماضي هذا وقد نزع بعضهم ان ترتيب
 هذه الوجوه السبعة في الحسن وقلة التكلف على ما ذكر فيها الذكر ونظير انه ليس
 كذلك ولكن الوجه الخامس من الرابع واول تكلفه منه وما تزيين الحق
 الغفارة في السبل السند له بانها بما يلقاها سوق الكلام لان الغفارة لا تزيين
 ما تقدم من حال الكفار وقا كيد وسوءهم في الكفر والضلالة وقد بان قولهم هذا
 يدل على كمالهم على الكثرة وشدة روع اغراقهم فيه فهو كعدم ايمانهم
 وعدم انتفاعهم بالانذار فما تراكب الكلام باق على حق النظام **قال** معلوم على
 انهم لم يأتوا ليقربوا ولا ليعلموا فيها على سبيل التنازع من قوله على انهم لم
 بل هو من الختم غير داخل تحت التعشيب واستدل على ذلك بوجوه ثلثة الاولى

انصال

بآية المذكورة اذا قرآن يفسر بعضها ولا يخفى ان الحكم على السمع مقدّم
 لنسخ القلب عن الحكم كما ان الحكم على القلب هو المقصود الاصولي الذي يتم بتمامه
 فيصح نظرا الى كل من التفسيرين تقدم كل منهما على الآخر لكن تقدم حكم القلب
 على حكم السمع وهذه الآية التي نحن فيها وتأخيرها في تلك هي التي تضمنت الدلالة
 انما نزلت لان الكلام ههنا في بيان اصلهم على الكفر وعدم قبولهم الايمان وهو
 مما يتعلق بالقلب هناك في بيان عدم قبولهم النسخ وعدم مبالاتهم بالقرآن
 وهو ما يتعلق بالسمع لاجل تقدم بيان في كل من المقامين ما هو مقتضاه الوجه الثاني
 اتفاق القراء على وقفه على معنى كلامهم لا على قبولهم وهو على انقطاع حكاية النسخة
 عن السمع واختصاصها بالابصار الوجه الثالث حكاية مشابهة الحكم المانع كل
 الجهات للقلب والسمع المذكورين من الجهات الغشاة المادية من جهة
 واعترض عليه بان الغاية للمدركين جهة واحدة فكان كانه من جميع الجهات متصفية من جميع الجهات
 والخصم والخصم من جهة واحدة
 الفاشية في الاستدلال والتمارض والخصاص منها عجة واحدة لا غير خديعة
 وكذا الجواب ليكون الاول يستفاد من كلامه ذكر الجواب وجهان فمن الاول ان حكم
 يستعمل تارة متعديا بنفسه واخرى متعديا بغيره وبما لا يبرح الدلالة على شدة
 الحكم لان زيادة اللفظ لزيادة المعنى والاسمى يتكسب بهما سوية الشدة وتقرير
 النظم ان السمع اعادة الجواب لا يكون بانفعي الفعل الى السمع هو ما يغني عن القول
 فكان الربط الثاني غير تام بل الاول على ما استقل بالحكم وانما قالوا
 لان الدلالة على شدة الحكم حاصلة بتعدي الفعل بالحرف وعدم تعدية بنفسه
 سواء ذكر الجواب او اكتفى بالاول فقط وكذا الدلالة على الاستقلال بالحكم حاصلة

واعترض عليه بان الغاية للمدركين جهة واحدة فكان كانه من جميع الجهات متصفية من جميع الجهات
 والخصم والخصم من جهة واحدة
 الفاشية في الاستدلال والتمارض والخصاص منها عجة واحدة لا غير خديعة
 وكذا الجواب ليكون الاول يستفاد من كلامه ذكر الجواب وجهان فمن الاول ان حكم
 يستعمل تارة متعديا بنفسه واخرى متعديا بغيره وبما لا يبرح الدلالة على شدة
 الحكم لان زيادة اللفظ لزيادة المعنى والاسمى يتكسب بهما سوية الشدة وتقرير
 النظم ان السمع اعادة الجواب لا يكون بانفعي الفعل الى السمع هو ما يغني عن القول
 فكان الربط الثاني غير تام بل الاول على ما استقل بالحكم وانما قالوا
 لان الدلالة على شدة الحكم حاصلة بتعدي الفعل بالحرف وعدم تعدية بنفسه
 سواء ذكر الجواب او اكتفى بالاول فقط وكذا الدلالة على الاستقلال بالحكم حاصلة

في الجملة لان العطف في حكم تكثير الحاصل ولك ان يعطف قوله واستقلال
 على قوله ليكون فلا يحتاج الى معونة توجيه الدليل على الثاني هكذا يحقق المقام **قوله**
 ووجد السمع للآخرة ليس لانه معلوم ان لكل احد سمعا اذا لم يزل السمع نحو
 ثديهم وعيدهم بارادة النبات والعدس واليعقوب الا فراد ولا مكان اشراكهم في ثوب
 واحد وعيد واحد يحصل السمع على اطراف هذه الوجود الثلاثة انما يقيد بمحل اراد
 السمع ولا يصلح شيئا لان يكون الشبهة في انفراد افراد من غير اخبر به على مجموع وذكر
 بعض المفسرين ان التكرار في تلك الاشارة الى ان مدركه نوع واحد هو الصوت **قوله**
 انواع كثيرة وصا قبل من ان دلالته وحده اللفظ على وحدة نوع مدركه مدلوله
 للدين من اجل ذلك لا يرد في مدفع ما به اول الادلة الزامية نشارة النوع فيها من
 اعتبار اللفظ ايضا اعتبارا به دلالته لانه كما ان العادة طبيعة فكلها كانت
 خيرة ما زلوا جعلت التكرار بمجموعة متشعبة الافراد لوجاهة المدرك والجمع التكرار
 لم يزل عن الحديث **قوله** كما قال تعالى فبما نختلف في اختياره في نفس هذه
 الآية حيث قال في قلبه واعشقر في جفانه **قوله** واذا جاز في يدك الصلابة
 كان من حروف الاستعلاء كان بنفسه ان يمنع من العمل لكن عليها التكرار للتكرار
 لما فيه من التكرار السليم لتكرارها لكثرة الطائفة لئلا ينفذ عطف الغالب
 لها من ضعيفان يغلبان قويا وقيل اختصار المعنى هنا كلاما للتكرار واختصارا
 لا يعمل من اخلال **قوله** ويعدده اي يوزن كلامه الا خشي من فعلية الجملة العطف
 مثلها وكذا يريده عمل في غشاة بالانصب والاعلام سبويه فيقول كل الآيات
 والفعلية على اختلاف التقديم **قوله** او على حذف الجواب هذه القراءة على

ط

هذا الوجه توجب في قول الابرار تحت الحقيق فيقولون بها انكم تقيمون الخ
 بما عدا الابرار وهذا الظاهر ان هذا الوجه في هذه الزاوية هو الاول لا غير
 لان الوجه الثاني لا يلزم وقف هذا القادر على سمعهم وقد عرفنا الوفاق
 على الوقف عليه ولما التزم خروج عن الوفاق وعدم الاعتداد بمخالفة فغلب
قوله بالغم والفرح اي هم اوله ورفح آخره وقس على الباقي **قوله** وعما هو بان
 غير الوجه **قوله** مع فزع اوله ورفح آخره والقسم بالغم والقسم بسوء الغم بالليل
 ومنه الاعشى ولعل المعنى انهم يسمون الاشياء ابرار غفلة لا ابصار
 او انهم لا يرون ابصارهم في ظلمات كفرهم فاقى اعينهم من العناء وولاهما
 لا يعرفها لانها لا تدور على لا تغيب الظلم من حيثها الا ان هو اعشى **قوله**
 وعبدو بيان ثواب محمودة وقوله كذا الله المستعمل في النفع انكم هم قبل مجرم
 بجذاب الهم **قوله** ولذلك لا يذنب بفتح العطفى من الا العذب فاعا بانون
 المعنوية والعاقب والحق الجهر وقوله فانه يفتح العطفى ويرفعه اي يكسر وكان
 القياس من فاعا فاعا العطفى موضع الفاء والقائه من العطفى فاعا فاعا
 عفا وقوله انتم عطف على قوله والعذاب كالكال اي تم اسحق في العذاب بشيخ
 معناه ما طلق على كل اسم قادم بالمال المملة وكذا الهاء اي يعقل **قوله** فهو
 اعم منها اي ان العذاب اعم من الكال والعقاب لانه يعبر في هذا الوجه عن
 العود الى الجناية ولا يطلق على الم لا يعبر فيه كالعقاب والعذاب بعد
 الانساع فانه يطلق على كل اسم سواء كان بعد جناية للردع عنها او لا وهم
 جعل ضمير منول عم عادى الى الام وقس بان المعنى انه اذا كان الام اعم من

العذاب اعم من الكال كان الام اعم من العذاب كالكال بالعقوبة ثم قال
 ومن ارجع العبد الى العقاب فقد نزع عرسه من الصواب لعدم استقامة النفع
 في هذا الكلام ولا يخفى عليك حاله **قوله** وقبل اشتقاق من العذاب فقد
 عاده هم بان المريد في اذا كان اظهر واشهر يقال ان الله في شوقه كما قالوا الوجه
 مشتق من المواجهة والتعدي بالثأف والذال الجهر ان الله العذب هو ما يقا
 في العين والشراب واصل التزيين من القيام بما يحتاج اليه المريد فيعمل فلك الاله
 للارض لان له ملائكة في قوله **قوله** والعظيم يقضي الحق في كل من هذه الاشياء
 يستعمل في الجنة والحدس قد صاوى بعض العبدان كصاحب القادر وغيره من
 الحقير والصغير وكذا بين الكبر والعظيم هذا وفي حواشي السيد السد على الكشاف
 ان الماد بالنعير جناه ما يدفع به الشئ عن فاعا لا قبل هذا كبر وعظيم وقوله الاول
 بانه صغير والثاني بانه حقيق والمكان الحقيق والصغير كان العظيم فوق الكبير
 الا ترى جريان العادة بان الاصح يقال بالاشرف والخير الشرف مما يتوهم
 من ان يقضي الاضطرار مما لا يلتفت اليه في مثل هذه المباحث هذا كلامه
قوله اذا قسنا ما يباحنا من عذاب الدنيا او عذاب الآخرة
 وانما صرحه اراد به ما يوجب الجحيم وقد مر بعض الكابر للعوين بان سائل
 لم يد بعنى الجحيم وانما احاط بعنى البقية ومنه السور في الحديث اسكروا
 فاقوا قساوسهم ولعل جعلت اضافة سائر الى الوصول اضافة بيان جاز
 كونه بعنى البقية هذا ويمكن ان يكون ذكر معنى العذب من العظم مثلا
 يتوهم ان عظم القياس الى قدوة المعذب او طاعة المعذب او قدرا لذي

فإن عظم العذاب قد يكون بالقسم المسمى **الاشياء** ومعنى التكرار الآية
 يريدان التكرار عفاة وعذاب للنفس عير وربما يجعل للتعظيم وقد يرجح الثاني
 بأن الحمل على التكرار أظهر لاستفادة التعظيم من الجمع وهذا الحد الذي
 عليه مجموع وصيغة الجمع في غشاة كذا فكذلك يكون التكرار في التكرار من نوع
 واحد **قول** الذي يحضرون هذا إذا لم يبالين كذا وأنا بأبصارهم كان
 ليس ولم يسموا من هذا أهل التناقض لأن يكون اللام في الناس ليس
 للبعد **قول** فكذلك للتعظيم تذييل هنا قسم رابع وهو المحضون الغير المعين
 وليسوا داخلين في القسم الثاني لخصيص المعين على الكفر بل خاص وهو الظاهر في
 الكفر لغيره والمطلعون للسلام كما وقع لبعض العامة وهو على إبطال
 رضى الله عنه عند الشيعة والمجوسان عدم التعرض للرابع اقتضاه الآية
 السابع وإذا التماس في داخل في الأول **قول** طول في بيان خبرهم فوجها كذا في الخبر
 في آيتين وهو أنه في ثلث عشرة آية **قول** وجمعهم واستدراكهم كجعلها تعليقاً
 على سبق طول وتكميل مصدرهم بمرير بالعلف على خبرهم ويمكن أن يجعل الدور
 مصدره والثاني فعلاً **قول** ونقصهم بمرير أن هذا ليس عطفاً على آخره ليطابق
 المراجع المرتجى للعطف المتصل في صاحب الفصل والوصل بل من عطف محو
 جعل آخره موقوفة لغرض آخر ولا يشترط فيه سعة التماس بين الغرضين **قول**
 لقوله هو دليل على أصالة اللفظ وهو يجوز في العتاريف وإن كان يطلق على
 الرجل والمالة ولا يقال إنسان وقوله الشاعرة إنسان فتأنيده بالرجوع منها على
 إذا تيسر عنونها بالدموع فغسل قال صاحب القاموس كانه مودعاً لا يبي

سورة النور على
 حمل هو

لأنه كقول في النور
 طبع الصبا على

جمع

جمع انتهى ولقد عدا عليها الوقفة بفتح الهمزة وهم اللام وهي المزيد بالربط وقيل الزيد
 وحده والمنايا جمعية وهي الميت والمادة أنها مشرفة على الناس وهم غافلون
 عنها آمنون من نزلها بهم ورضاء بالجمع اسم جمع رضى بالفتح والواو كسر الحاء
 الاشارة على الانسان والسوقى اسم جمع رضى بالفتح والواو كسر الحاء
 والاشارة على الجمل وقوله تعالى سموا البشر الظهور في شتمهم وعدم استئذانها بالاضع
 والاشارة كما أن الحيوات والاشارة الاستئذان والاشارة **قول** من الناس فائدة
 الاخبار التنبه على الصفات المذكورة تنافي الاشياء فينبغي أن يجعل كقول المقصد
 بهامس الناس ويجوز أن لا ويجعل مقرون من الناس مبتدأ والمفعلى بعض
 الناس جالهم كذا وكذا وفي التفسير جمع بعض الناس فجعل لهم **قول** واللام في الجمع
 تدبر على العهد لخواصه وهو الظاهر تنزيل القصة ولأن القصة في قوله
 ويأمر بمؤمنين أكثر فتدبر **قول** ومن يوصف بمجد يوصف بغيره المسمى
 مع العهد كناية عن التكرار الجليل المهم والتعريف العهد المعين **قول** فعلى هذا في خبر
 لما يظهر الكشاف من أن العبدية لا تنافي تنزيل القصة وقوله أصلاً في خبر
 هذا المقام اضطراباً شديداً ويجعل قوله ويجوز أن يكون لقوله العهد على
 تنزيل القصة لا لغيره ولأن العهد في الخبرين لا يخلو من بعد **قول** واختصاص
 الايمان دفع عما يترأى منها وتقريره من وجهين الأول أن المناقضين كما أنهم
 لم يكونوا مؤمنين بالله ولا باليوم الآخر كما هو حق فكذلك كانوا لا يؤمنون
 ببقية النبي صلى الله عليه وآله ولا بشيء مما جاز به فلو صعدوا في حق المسلمين
 فدعوى الايمان لا يمكن إلا من غير ذلك الثاني أن المناقضين كما فعلوا بطرو

لنظم الامم فخلص من فتن الى النجاه
الكتاب وندرجه من كتاب الفاعل الى النجاه

مع انهم قدوه فان نفي
المطلق يستلزم نفي المقدور
وعما جعل قوله واطلاق
الايمان

۱۰

الخادعة عادة تسميها السبب باسم السبب كالحمل على الشاغلين هو اولاد
 وكما عجز في المرتبة الثانية **قوله** او انهم في ذلك الصنيع ولكل المعاملة ومما
 العجز ان الخادعة في الحقيقة انما جرت بفهم وبغير انفسهم حيث وقعوا فيها
 ووقعوا ووقعهم فيما وقعهم ويخادعون على هذا الوجه حقيقة وعلى الوجه
 الاول والمجاز الاسمي في جميع اقسامه بعض الاسل والممارسة الغالبة والمزاج الاسمي
 لا حاصل لها **قوله** لان الخادعة في هذا بحث متفرع وهو ان الخدع والخادعة
 شريكان في ان لا يتصور ان الابن قد ينقض الخادعة بذلك حكم وايضا
 مقدار القوة على النقل عن النبي صلى الله عليه واله ما كان القرائن قد نبهت بالانوار
 فلا معنى لتزبيها حدها وتجميع الاثر ويمكن توجيه كلامه بان اقتضاها الثانية
 يحصل من توجيه لفظ الخادعة بخلاف الخدع ويسمى غير توجيه الاول بل توجيه
 اعتبار الثاني والثانية **قوله** وقرع خدعون بضم الخاء وتشديد اللام الكسبي
 ويخادعون بالغين والتشديد في كلامه ان نصب في عن الغافض على التوبيخ **قوله**
 فقل وهو كذلك ان ثبت اختلاف في موضع خرج **قوله** محل الروح ووصلته الاولى
 من غير بعض المسكن من ان الروح جسم الخفيف حال في القلب الثاني وهو
 الفلسفة الغالين بخود وقوله اولاد الروح الحيوان والارواح هي القلب
قوله او شبهة فاما جريدان المطلق النفس على الاول اما جاز من **قوله**
 المسبب باسم السبب او استعاره **قوله** واصلا الشعر وهو العلم المستنبط
 وقيل الخادع الحواس والشعور بالكل الشعاع الذي في الجسم من غير انحاء
 البدن له وربما اطلق الشعاع على العلة ايضا **قوله** تتأني تلعبهم من ان سبب
 كان فيل ما سببه شعوره فاجيب بان في قولهم لم يتحمل ان يكون مرقرة لعدم شعور

سکا لیخنی

المشهور

قوله التي تحمل بحالها العنق النفس المدلولة بالنفسانية وانما نعلم ان يكون العلامة في
 الثابتة للامس الحقيقي التي من آثاره المردودة الى قول الحياة المرسية الجارية **قوله**
 نحو ما يقال من قساسته اذا احسق بعضها ببعض حتى سمعها صوت وهو كناية عن شدة
 الغيظ كما ان عصف الانامل كناية عن الاظفار المارودة بالفرق الاضراق كما اعتد ان
 الحد كذا رواه الحسن قول الشاعر اصرع على كيد الحسد فان حركة فائدة فان تأمل
 بعضها ان لم يقدنا فائدة **قوله** وكان من الحق معنى الفتن والقصر فعليه **قوله**
 فترادف عنهم كان الانسب ما هو بصدده من العمل على الارض الحقيقي ان يقول
 فترادف عنهم كان الانسب ما هو بصدده من العمل على الارض الحقيقي ان يقول
 وما قبلان جعل جملة فترادف الله من جملة خبرية وبعض العنق من جعلها انما
 دعا عليهم وضوليس بعيد **قوله** والقور يقع الخاء المعجمة واسكان الواو والضعف
قوله معلوم باننا لنفعل هذا الفاعل لما لم يثبت فعل معي فعل بكسر العين و
 الجائزة ان العذاب المشقة كانه في الموضع وصفا للضرب بالجميع وان
 البيت وجعل قد لغتاهم بحل الواو واو رب التكريرة والمارة بالجل
 الجيش ودلغنا في قوتهم والغرض وصف بكثرة مما سبب الحرب
 وقود الكتاب **قوله** على طريقة قولهم جرد اى على طريقة الاستناد الجازي
 وقد يقال انما ان من قبل الاستناد الى المصدر لان العذاب الم من هو في قوة
 الم الم لم يسم في بعض حركات الكشف **قوله** وهو قولهم انما فان الظاهر ان اخبار
 عن حدود الارياض منهم في الماضي وان جعلنا انما من قساسته الجارية ايضا **قوله**
 الى شطادهم جميع شاطره وقد شهد الجارية والاداءهم كانوا كذا كذا فيقولون ما انا
 وبالسنة ايضا اذا شغلوا الى شطادهم **قوله** الجارية او التكريرة الى الدائرة في لغة

الكل

الكذب او كسبه ومن الغنى قبيل الاول وهو من قبيل الجاهل **قوله** فانه الناقص
 فحسب كذا من استعاره من جهة تسمية **قوله** لان العذاب استحقاق العذاب هذا ما يستقيم
 على قراءة علم والكتاب وقوله لا فاة الباقية **قوله** فقلت كذا في قوله عليه
 عذابا شيرا الى التكريرة والى التكريرة والى التكريرة وقوله العنق والفتنة
 لست لها اطلاقا في رويها ويرشد قوله الى عدم صلاحيتها للالهية وقيل قوله
 اني سقيم وقوله بل فعل كبريهم وقوله لك الشام ان سادة الحق وعرضه في الاول
 ساسه تعلم ذلك بالبرهان واما من الجفم والى سقم الآن بسبب غنفلت
 اعتادكم الله دون الله وفي الثاني ان الضم الكبير اذا يقدر على دفع الموضع
 واتباعه فكيف يعطى الالهية وان تعظيم كان هو الحاصل على كسرها وفي الثالث
 الاحتمال في الدين **قوله** عطف على كذا يكون او يقول مع الاول القرب ولسان
 عن غفل الاستيناف من اجرا كلمة وقد يرجع الثاني ما يقتضاه كون الايات
 على خط واحد من قوله قياتهم والدلالة على ان الحق في العذاب الاله بسبب كبريهم
 الذي هو احد في احوالهم في كبريهم ونفاقهم فما تتركس باثرها ولا يغنيها على
 تعذيب العطف على كذا يكون يكون الجوع على لا تخاف العذاب فلا يدل بحجم الله
 كذا على قلة علم ايضا **قوله** فلهذا اراد ويرى قبل اراده ان اهل الاعتناء بهذه
 الايات من نفس في الارض من المسلمين الذين امنوا بالحرور وقصبا وعدونا
 ولما قد بعد كذا لم يبق في ذلك منهم في راس النبي صلى الله عليه وآله بل جوده علة فاهم
قوله وكذا هو ان اياها مع كل ضار والاصلاح مع كل نافع وفي العبارة مشقة
 لانه يقال كل الرجلين فلم لا فاسا قال ادفعنا كلنا الجنتين انتا اهلها والفا

قاتل
 لسان

ان قيل لهما
 نفسا واحدة الا ان

انما هو احد في احوالهم في كبريهم ونفاقهم فما تتركس باثرها ولا يغنيها على
 تعذيب العطف على كذا يكون يكون الجوع على لا تخاف العذاب فلا يدل بحجم الله
 كذا على قلة علم ايضا **قوله** فلهذا اراد ويرى قبل اراده ان اهل الاعتناء بهذه
 الايات من نفس في الارض من المسلمين الذين امنوا بالحرور وقصبا وعدونا
 ولما قد بعد كذا لم يبق في ذلك منهم في راس النبي صلى الله عليه وآله بل جوده علة فاهم
قوله وكذا هو ان اياها مع كل ضار والاصلاح مع كل نافع وفي العبارة مشقة
 لانه يقال كل الرجلين فلم لا فاسا قال ادفعنا كلنا الجنتين انتا اهلها والفا

المقصود وصفنا بذلك **قوله** وتقدمنا اي الجسد الحق والكامل من واول البيت
 وباركنا كما كنا نجسها والملاذ التلهي والتألف على الوطن المألوف والتمسك بالحق
 حين كان حشوا للناس كالطين لا يعبرهم تصور وحس الزمان زمانا طيبا
 لا يعيق قنور **قوله** من اهل جلدتهم يقال فلان من جلدتنا اي من قوسنا وقوسنا
 فالاحق حذرنا نفعا لاهل كفا في اكتشاف **قوله** والاولي غير التقييد لان الاشياء
 يتوجه الى التقييد كالنقطة كما تقر في موضع فغير استعاريان اصل الايمان حاصل لهم
 لكن هذا انما يتبعه التنبه للتقيد بالترتيب والظاهر ان الاستدلال بالثبوت
 هم الكرامة والاشكال بالانوار في فهمهم عند التحقيق كما عند قولنا وما هم
 ولا تلك لم يتوجه الى الجواب عن **قوله** لا اعتقادهم من اربابهم ينبغي ان يحمل قولهم انهم
 كما آمنوا السمع على انه مقول لهم فيما بينهم اذا اخلوا الى شياطينهم الملعونين كما ان الرسول
 صلى الله عليه وآله كان جواب يوازيه من المؤمنين والاكاذيب على مجاهر من الكفر
 لاختلاف **قوله** وبما صدرت به القصة هو قولنا ومن الناس من يقول اننا قد
 يقال في موضع التفكير ان المراءى يقول ان السابق انما هو الاجراء عند حد وشيئين
 الايمان ويقولون هذا هو الاجراء عند حد وحدهم فيه وسوحيه في قلوبهم لان
 اقرارهم السابق كان محلوها عند المسلمين فهم خرجوا خارجين الى الظاهر عليهم واقفا
 الكلام في ضلوعهم فيه وايضا فان قولهم للمؤمنين ينبغي ان يحمل على تعيين ما كان قول
 شيئا عليهم يقولون اننا نذكر انما نحن ستميزون ولهذا اقل بعض القسوس قالوا انما
 اي خلاصنا من قلوبنا هذا ولا يبعد ان يحمل قولهم انما في احدى اللاتين على الاستدلال
 كما يقول القائل استنبطه وفي الاخرى على الاخبار فان حملنا الثاني عليه لم يخرج الى

المقصود

المحقق عند تفسير هذه الآية انزال الغير لا انزال كمالا **قوله** من الربوب اي انما اتقوا
 والا الاية المعروفة والربوب يكون الراء وقوم الناس في غنوة واحتلال وقيل والربوب يقال
 انفسا والعلق والاصطلاح لفظا يكون له لا لادراج الربوب **قوله** وان حاد محقق
 فيه اشارة الى ان الغير انما كان لهم لما هو من الاضاد وهو من الغاية اعتقاد المؤمنين
 فيهم انهم يخلطون الاضاد بالاصلاح فاجابوا بانهم مقصودون على محض الاصلاح غير
 انفسا **قوله** انهم تصور ولا يجوز ان يكون قولهم ذلك على سبيل المجازة ومن يكون قوله
 نعم ولكن لا يقتضون في غير لا يشعرون اننا نعلم انهم المستعدون والادب فيكون المجازة
قوله الاستدلال فان الكلام اذا اورد حواجا كان استوفى في ذهن السامع والادب
 حقيقة التاكيد والاطلاع جمع طبعه وهي بقدرة الجيش والادب ما صدر من القوم غالبا
 وزاد لعدة عطف على الا وتفسير الخبر عطف على قول الاستدلال ووجه دلالة على
 السابقة في الرد انه يفيد قسما المستند على المستند اليه كما هو المشهور عند زيد الكرم
 وقد يفيد قسما المستند على المستند نحو الكرم التقوى وهذا استنباطا لا يكون تقريبا
قوله وتوسطا المضل وهو يفيد تأكيد القصة على الاول فأكبر نسبة الاضاد على الثاني
 وعلى التقييد في تفيد البغية الرد كما اوردوه وتفيد من بعضهم كما ان تعريضهم للملح
 على اصل دعوتهم القصة على الاصل فكذلك ما يفيد رد الله على اصل القصة الواردة
 تلك الدعوى **قوله** والاستدلال كما لا يشعرون في ذلك لا يستلزم ان يكون منسوبة الى الربوب
 المحسوس لكن لا حصل لهم ليدركوا ذلك **قوله** على القصة والتقدير استوفوا ايمانكم مثل ايمانهم
قوله ومن هذا الباب اي على الجنس من الوجود في خواص المقصود اذ هو ليس
 محاوركا وعمما حقيقة ولكن في اتفق عنهم فوايد السمع والكلام والابصار وقولها

الاستدلال



اخلاها عن التاكيد يقال لقصة حق العبارة لعل على الخطاب وليس يدركه
بحيث يلحق بصيغة المجرور اي يلقاها غيرك لتضمن معنى الانا فانه قد واد
سواء استيعبوا خبرهم الى شياطينهم كما تقولوا احدا اني اياك اي احده منها اليك
فانه ما تلوا الشياطين فلفظ الشياطين استعملوه معه حاطبوا والذين
جواب عما قيل ان المؤمنين منكرون ايمانهم او مزدون فيه فكان حق الكلام
المنقح اليهم ان يذكروا لو بالجملة فكيف اتوا بالفعيلة الخالية عن التاكيد والشياطين
معمرون حالهم من غير تردد فيه فكيف اتوا بالايمة المؤكدة والجواب عن محاجة
الفعيلة والايمة ما اشار اليه بقوله الا انه قصدوا عن محاجة التاكيد وتركوا قوله
لانه لو كان لهم باعث في وجعله ان تركوا التاكيد لا بد ان يكون لعدم الانكار فقد
يكون لعدم الباعث والحكم كمن جنة الحكم وعدم الراجح والقبول من جهة الراجح
ولان التاكيد كما يكون لازالة الزيادة والانكار كما هو المشهور ليس على آكله فقد
يكون لصدق الرغبة وقوة المؤكدة من جهة الراجح والقبول من جهة الراجح هذا
والاولى ان يجعل قولهم المؤمنين انما من قبل جعل المنكر لغية المنكر مما من
من قبل الانكار لانهم لم ينكروا قط بل دعوا ان انصافهم بالايمان لظهور ايمانهم
عما لا يتصور انكارا بل اجتاحت الى التاكيد ولا بد من ذلك اكلان العواطف
كما قلناه سابقا لان المستتر في الخبر اي ليس يأكده باعتبار معناه الظاهر
بل باعتبار الازالة من المعناه وحاصبه الفاعل خالفه صاحب الكشاف فجعله كذا باعتبار
معناه الظاهر مما عتبرنا انما من قبل معناه اي نحن معكم نقولوا وبما صحاحنا على
اسم عليه وانه المستتر فقد تعاكس الشان لكن العقل للمقدم ان ما لا العمل لا يخل

تذکرہ

[illegible][illegible]

وجوه انكسار في الظلال ان الله عز وجل هو نورهم المنافع والذات التي
 على تقدير عودته الى المستودع ايضا **قوله** وكان العمل غير مستعد ولا يعمرون
 بعد اسرهم اصابهم هولاء من قدر لا يعقل وان كانا نعلموا فيهم دون **قوله**
 لن انا الله اسير يدان المحتل لعمام لكن لا ينبغي ان عودتهم من شملهم الى المناقضين
 يقتضي كون التل مضر وبالهم خاصة وان كان في نفسه صالحا للعموم
 فتأمل **قوله** نعم لا معقول له لقوله فيهم اسير وما نطقت به السنتهم
 من الحق هو كمال الشهادتين وقيل قولهم آمنا بالله واليوم الآخر
 ومن انشعق على هؤلاء من صحح الاجوال في اصطلاحهم المواجه
 المناقضة على العبد والرب تعالى والادارة شرار من فاد الحجة يتفرج في
 قلبه لانه مباديهم فاذا استحل واشتعلت وشغلت سره عما
 سوى المطلوب بالكلية في الحجة وهذا في كلام الرازي من لم يصلح
 احوال الادارة فادى احوال الحجة وكل وجه **قوله** او مثل عطف على
 قوله مثل والمحتل له على هذا الوجه من المناقضين خاصة **قوله** وليوان
 بنطقوا السنتهم فيه انهم نطقوا بكلمة الحق بحيث قالوا لا اله الا الله
 محمد رسول الله لانهم منافقون بما لقون في اظهار الاسلام ولعل السنتهم
 في ذلك لما كانت غير طائفة لقلوبهم جعل النطق المذكور كلاما نطق **قوله**
 صم اذا سمعوا اي صم صم والجملة جوب تقدم واذنوا اي استمعوا واصغوا
 واحصوا في البيت الثاني خبر متداخلة في انهم قد صموا مع الاغراض
 والتعاقب فعداه بعن **قوله** واظلموا اي اظلموا وهذه الصفات الثلاثة

واما قوله او انفسهم
 لان الدليل على انهم
 صموا

على المناقضين على طريقة النشيط للجمع المحذوف الاداة والمشب **قوله** ضاكي السلام
 اي حاد من الشك واصل شاك فغفلت العين الى مكان اللام والمخوف
 من خفاءه في الحروب والبلد جمع ليد وهو ما قبل من الضمير على
 منكب لا سدور فقه ويؤيد ان يقرأ الاظفار اي ضيف **قوله** الملقين
 من اطلق الشاء اذا الى في شعره بالوجه **قوله** ويصعد عن يمين الجبل اعتبار
 الصعود الكافي للعلو الرشي يرتب على ذلك ما ترتب على هذا من نطق
 الجبل قبل في البيت قصص في وصف علو الجبل ومع حيف غلبت هذا الظن
 الجبل ويؤيد ان في ذلك زيادة المبالغة في مدح الاشعار وان ظن كونه
 محتاجا ان يصدر عن المنادي في الجبل اذا عاقل مع خزان استعاضا عنه
 عما سواه فلا حاجة له في اسرار ولا يظن هذا الظن **قوله** اسديك البيت
 لبعض الخواص في الجبل اي انما سدور بعد هلا برزت الى غزالة في القفا
 بل كان قلبك في جناح طائر وعلى معلق باسر بلا خطه ما يلزم من الحرارة
 لانه مستعمل في معنى مجزى وصان لان العزبان اسديك في البيت مستعمل
 في معناه الحقيقي علان الكلام شبيها بوا لاداة ولا تفسر بـ هو كونه
 زبد مجزى وذهب بعضهم الى ان استعاره وانما هنا جازية على ما شيا
 على المثل والفتى المشبهة بالاجاب **قوله** اذا جعلت الضياء المستر
 في ختم واخويه او المبدأ العذر وهو هم والفكره تعاقب وعنه النعم وهي
 قول الحاسم بجمع الاعداد المحسوس فذلك كالحجولة لقول الجبل والوا
 لقول الجبل لاقوة الانا **قوله** هي اي الاوصاف الثلاثة على حقيقتها

اي ان انما ثبت لهم على هذا الترتيب حقيقة العلم والعلم وروايتها الاولى
 المشبهة بالحكمة في الوجه السابق وليس المراد بالحقيقة انما هي الحجة الاولى
 الثالثة على الوجه السابق مستقلة في معانيها الحقيقية ايضا اذ الكلام
 بل في الاستغناء كما عرفت هذا ولا يخفى ان التفسير المذكور في الوجه السابق
 يتناقض مع هذا ايضا لا وجه لعدم تعرضه لما لا اصل له عدم خلاف الاداه **قوله**
 من اننا لا نحتاج الى افعال في تضاعفها وعلاقتها وتلاصقها تلاصقا شديدا
 وجازما اي ليس في تضاعفها وقفاة مما يجمع مع غير مجموعها كالتعقب
 ومما لا يقدرون على الصلابة في تشديدهم **قوله** لا يعودون او رد وجوها
 ثلثة في الاول الرجوع بمعنى العود فينبغي ان يكون الثاني معنى الاقلاع
 ولانها بعد ذلك في عملها لا يعودون كناه عن التخييل في الامر هذا
 الوجه يناسب عود التخييل المستقر في **قوله** او ما بها شئت عرفنا ان
 لا احمه لا للتخييل فان الخاة فرقا بينهما بصحة الجمع وعدم كراهة هذا واخبرنا
قوله واسم بالرفع شفع في الجمع للتبني في المشرق السابق وهو هذا اي
 المحذور من الصباغة اي دسها وان جمع اليه بمعنى العلامه والتخييل
 المحذور من التبني والصباغة هو ما شبه لحدوها بالسود والافعال المحذرة
 والاسم الاسود الذي في الترتيب من الارض وصادق الوعد في بعض النسخ
 صادق الوعد محط ومفعول البهتان دسها وروم منزل الجيد هو
 الرطب في العود والارواح وما اثاره الغمام الماطر والسحاب المتفائل
 وظاهر كلام المؤلف على هذا ان برادنا لا اسم الماطر والسحاب لكن

بالدبر

بالود من الماطر وصادق الوعد في الترتيب وهو المعنى من الكشاف
قوله والامر تحتها اولي برادنا السيف الماطر والسحاب وقوله وتلكم الى
 اخيه ناطا الى الاول وقوله وتعيير الى ناطا الى الثاني **قوله** وتعييرها
 فيما شاعز بغاية الوصف يكون من السحاب الماطر والسحاب لا يكونان
 الا منه وحاصل ان اللام في كونهما في هذا المعنى ان الغمام مطبقا على صيب
 بمطابق جميع الارض وهذه الدلالة على تقدير ان يراد بالصيب السحاب
 ظاهره واما اذا اراد الماطر فلا اذا اريد من جميع الافاق لزم وجود
 السحاب فيه **قوله** ومن بعد ان يرد اولها وه لذكرها اذا ما ذكرها
 او كله لوجع يستعمل مع اللام كما في المصراع الاول ومن كل في الثاني
 واولها كدرة شدة شكر وقد غلب الغيا فيقواه من كذا وانما
 الاستشهاد على ان كل قطعة من السما يسمى سحابا فان الشاعر يتوهم من
 بعد الارض والسما والعلقتين بينه وبين مجموعته وليس بينهما كل السما
قوله اما مدح ثمان انه لم يعرف السما يعني ان تعريفها الاستغناء في عمل
 لما في لغة التصيب من المبالغة في معناها من وجوه ثلثة الاولى اصلها في المعنى
 الشق منه وهو الضرب الذي هو شدة نزول المطر ومادته المولدة منها
 وهي الصا والسيل واليا المشددة والبارا الشديدة والثاني بانها صيغة
 فانها صفة مشبهة واليه في الثبوت والثالث التكرار على المعنى والاول
قوله بخاضع القطر اي مع نتائج الغلات والافاق تقارب وجهه لا يقتضي
 المكافاة كما لا يخفى وانما كان المكافاة سببا للثبوت لانه يوجب قلة الدبر

والاشباح

باب اثبات الصانع وانما يتبين على هذه المنزلة القليل من ان علمه هو
 الامكان وحده وهو لا يلزم من القول بان سحابة موجبة بعض الانوار
 كالصفاة التي تتوقف عليها آثار المختار من الارادة والعلم والقوة
 وقد التزموه وهو كما ترى **قوله** لا زاي لان كلام هذه النكتة والى ذلك
 رد على بعض المعتزلة **قوله** والظان الغشيل الى اي غشيل المستوفين
 واصحاب الصبب وقد ذكر الحيرة والشدة لعدم قبل الفع والشر
 والمكابدات قياسات الشدة وما صدرت به وتحتل الموصولة والموصولة
 واحده السامية اي اصاطرة وغلبت عليها السبع ابع المظهر **قوله** كان في
 الطير من وصفه ان ينفذ بكثرة الصبر وطباويا سببا وادى وكروها
 اجعل من القلوب والعامل كان والتعاطفان في آفة البيت جبر كان
 وهذا نفس الفع من قبل البيت سقوف جدران والمشتدوا
 الترو والبالى الياس المقال **قوله** خففة اي لجة والانه ان الاعتناء بجمه
 معنى الخافضه الى المنقولين والحراك بالفتح الحركه وصاحب العمل
 هو الامام المانع الصفاة والاربابك الاختلاط والاهتزاز الذي
 والانشاط والرد بكسر الراء وسكون الفاء العطاء والعلو الشوق ومرت
 له الشيء بالشداد **قوله** لما عدد فرقا المكلفين وهم المتخلفون
 في الامان قلبا ولسانا والمخلفون في الكفر كذلك والذين ذنوب الخائفة
 قلوبهم السنهم واراد عصاره ما صرف فيها عارهم واخفاهم
 او قلهم الى حالهم من الهدى والفلان والحكم والعقاب والخسران والحيرة

ولا يخفى ان الاقبال على العرف الثاني بهذا الخطاب انما يتم اذا كانت
 هذه الآية مدنية ان الشافعيون انما حصلوا بالمدنية بعد الميمنة فكلما
 سبق على عدم الاعتداد بما سبى ويدخل في قوله والخلف بين الكلام فيه
قوله تشييطا الى السامية اي لكل من سبى من الخطاب ما ذكره في قوله
 يتلوه على بصيرة ويهدى بنور فطرته مزايا النور في الفناء كان لا يخفى
 بسبق الرحمة والطف وعدم سلبها بالسلب والفتوى وروى الشيخ عظام
 الجاهم فلا يباس المذنبون وان اكثر ذنوبهم فطرته عيبتهم **قوله** لا ينادى
 البعيد قبل المطلق لنادى وهو مختار ان الجانب وتوجه الاعتناء
 بالصورة ليخيل ان الخطاب لا يفي عما يستحق من السمع لرفق شانه ومكانه
 بعيد عنه **قوله** لا ينادى من باب الفعل هذا التعليل لبعض كونه وجوب
 جلة معينه اذ لا يدخل المفعول به في تحقيق اصل الجملة الا ان يلزم ان
 النيابة اقام موضع المتأدى اليه ولا يلزم من بعد **قوله** لانها الخلفين
 وجه التشبيه ان بالم موضع المتأدى اليه وقد يقصد بهما مجموع التلا
 من غير ان تغيب عن المتأدى يقول الا عي واجلا حتى يبدى **قوله**
 لاستقلاله باوهم من التاكيد ثم تذكر الذاكر والايضا بعد الابهام والتبيين
 لفظ البعيد واليكرو مناه بحرف التثنية **قوله** وساروى عن علقه والحسن
 من الكشاف ان الراء بالي في هذا الحديث ما كان خطبا مشركا وان
 نزل بالمدينة لا الحق المشهور وهو ما نزل قبل مهاجرة صلوات الله عليه
 من مكة ولا يخفى بعده وعدم دلالة اللفظ عليه وكون السمع من غير تبيين
 على اختصاصه بالثانية والابواب المشركين

هذا هو الوجه في قوله لا ينادى
 من غير ان تغيب عن المتأدى
 يقول الا عي واجلا حتى يبدى
 قوله لانها الخلفين
 وجه التشبيه ان بالم موضع
 المتأدى اليه وقد يقصد بهما
 مجموع التلا من غير ان تغيب
 عن المتأدى يقول الا عي واجلا
 حتى يبدى قوله لاستقلاله
 باوهم من التاكيد ثم تذكر
 الذاكر والايضا بعد الابهام
 والتبيين لفظ البعيد واليكرو
 مناه بحرف التثنية قوله
 وساروى عن علقه والحسن
 من الكشاف ان الراء بالي
 في هذا الحديث ما كان خطبا
 مشركا وان نزل بالمدينة لا
 الحق المشهور وهو ما نزل
 قبل مهاجرة صلوات الله عليه
 من مكة ولا يخفى بعده
 وعدم دلالة اللفظ عليه
 وكون السمع من غير تبيين
 على اختصاصه بالثانية
 والابواب المشركين

كون هذه الآية هي ما عليه كل من لم يزل في السبيل ولا يقتضي
 الاختصاص بالكتاب والوجود المستلزم بحكمه في نوع من نوعها الذي
 عليها قلناه جعل هذا اللفظ لأن في الكلام ما نزل بها وأورد المصنف
 وهو غير أدنى **قوله** ولا المرحم بالعبادة غرضه دفع ما قد يظن من أن
 هذا الحديث كما يوجد في بعض الخطب بالكتاب يقتضي إهمال العبادة
 أي تركها بالآتيان بها على الانقضاء بالكلية والاتباع بها والمادة
 غير هذه قد وردت في المادة باللفظ المتبادر من إطلاقه على أعمال
 الجوارح وهو غير على السلام وحاصل القول أنها قد يشترك بين
 الشروع فيها وأحوالها بما عبادته أيضا وليس المقصود في الشروع
 فيها كإتمامها بل بوجوبه في السلام والاحتياط عليه بالعبادة
 الوصف للحال الوصف والادعاء في الصلاة على طول الكلام وقوله
 المعنى لتجسم بعبادة سوا الله مشهور وهذا القول يشبهه الخطباء في
 غيرهم يقتضي استعجال نفاذ العبادة في حقيقتها وجاها إذا لم يدر بها
 بالمشية إلى الكفاية وأحوالها والشروع فيها وإلى المسلمين للزيادة والعلو
 عليها كغيرها من العبادة ههنا على ما يشتمل عليه قوله لا يسمع دعوى
 كون المتبادر منها أفعال الجوارح لم يكن بعيدا **قوله** ومن المؤمنين
 عطف على قوله من الكفار **قوله** فيفسها أن المعجزة بالعبادة أي يقتضي
 لها هو التبرية فان تعليق الحكمة على الصفات يفسد علمه وأن الزيادة
 واجبة هو نعم الله تعالى على من يطيع الله في كل شيء فشيئا وشيئا

ولجب أو الزيادة أن سبيل الخلف بالعبادة حصول التبرية كان شغل الخلف
 بالعبادة وأصولها هي التبرية لا تقتضي **قوله** ويحتل القيد والتعريف
 أي مع الأولين أيضا لأنهم كانوا يعتقدون الله سبحانه رب الأرباب
 وخالق العالم وإن الاضمار شعاع لم عنده كما فيمنه في إطلاق الرب
 إليه سبحانه وكلامه والكشاف وحواشي في هذا المقام ليس ذلك في
 ما يتقدمه الإنسان بالذات قبل إرادته النفس الناطقة على القول
 بتقدمها وتعلقها بالبدن حال كمال خلقه واستعدادها لغرضها
 على من المبدأ العلوي وظاهر القيم في كلامه تعالى في الحق والحق
 من الموجودات والماديات البسيطة والمركبات **قوله** والجمل من قوله
 المرحم على ما قبل من أن الصفة والصفة يجب معلومتها عند الخطاب
 وقوله في هذه وفي كلامه بطلب من قوله أما لا عرفهم هذا
 العجول لا يعلم ما اختار من شمول الناس الفرق الثلاث وإرجاع الجوارح
 إليهم لا يساعده الاستشهاد بالآيتين لا يتكلم وإرجاع نانيها إلى بعض
 من جهة الأول كما ترى وأيضا هذا العجول لا يعلم ناني جوارحها التي لا يعلم
 الاشارة إلى القيد الذي هو المحقق من الكلام فتأمل **قوله** أو أنكم من
 العلم هذا العجول غير بعيد عن ملاحظة الاختصار من شمول شمول
 القول على كل من صلا في وجهي المالمه لعلكم من العلم بالعبادة
قوله على أنتم عديكم لا لا في فكل في سعة عمر أي لا تفعلوا السبيل
 تعرفه لها بالآتي في كل شيء فاستمعوه عني ليس إلى من لا يسمع **قوله**

قوله المرحم
 على ما قبل من أن
 الصفة والصفة
 يجب معلومتها
 عند الخطاب
 وقوله في هذه
 وفي كلامه
 بطلب من قوله
 أما لا عرفهم
 هذا العجول
 لا يعلم ما
 اختار من شمول
 الناس الفرق
 الثلاث وإرجاع
 الجوارح إليهم
 لا يساعده
 الاستشهاد
 بالآيتين لا
 يتكلم وإرجاع
 نانيها إلى
 بعض من جهة
 الأول كما ترى
 وأيضا هذا
 العجول لا يعلم
 ناني جوارحها
 التي لا يعلم
 الاشارة إلى
 القيد الذي هو
 المحقق من الكلام
 فتأمل قوله
 أو أنكم من العلم
 هذا العجول غير
 بعيد عن ملاحظة
 الاختصار من شمول
 شمول القول
 على كل من صلا
 في وجهي المالمه
 لعلكم من العلم
 بالعبادة قوله
 على أنتم عديكم
 لا لا في فكل في
 سعة عمر أي لا
 تفعلوا السبيل
 تعرفه لها بالآتي
 في كل شيء
 فاستمعوه عني
 ليس إلى من لا
 يسمع قوله

حال الغير ليس هو الحال الذي ينبغي وبعد صاحبه عنه يغتفر في
جنب عدم الخرج عما هو الحقيقة والعذر عن تقييد المقصود من
الكلام والاحتياج الى القوا بالاعتبار كما يلزم من العوج الثاني فلو
قدم عليه **قوله** وهو الذي ضمنه معنى الاتي او المثل فعلاه الى
قوله في صورته من وجه فاعل خارج عن حقيقته والبر في امره والتقوى
تباينها انما كفي في استنانه والبر هو الاول الذي خارج عن
والا فلا يعجب السمع الظاهر والباطن والادعاء ارسا الوصل واللال
الكتب بالوعود والوعيد **قوله** والي على اراهم جميعا للفقير ان قوله
الغرض من القول هو الاستفاد من كلامه السابق فيكون المواد
بالجماع كما يملكونا من التقوى وهو في قوله تعالى هذا القول على
ان يراهم من قبله كلام لا يسمي السامع كما في الكشف **قوله** وقيل في قوله
القابل بان الانباء في جميع النسخ والموان ورواه في قوله قليل لانه غير
ثابت في النسخ **قوله** والاراذل على ان الطريق في حيث تعلق الما بعبارته
على ما يشهد بالعلمة ويؤيد بالحقائق من خلق المصنفات النسخة
على ما لا في على ان الهدى بنور الفطرة **قوله** وان العبد في المارح وذلك
المعترية وقد قال في بعض عقلا ان يفضل شخص على آخر فهو في حكمه بالان
باجور شارة تادية للتفكر عليها من غير ان يوصل اليه انما على فعل كل الامور
الشارة ولو كان الجواب العبادات في مقام هذه السابعة كما يقدر ان يكون
سجانه متفلا وصفا بها ان كان كاستباح في المذبة الى الاجير قبل العمل

العبادات

هذا كلامهم **قوله** او يثبت اخره فلا يجعلها اذ هو بعد وترتيب بعد
يصلح في قوله وانما في حده جعل الخبر في الكثرة في قوله
ووقا في اخره او بعض المحسن **قوله** من الما في العلمة لتحقيق
في كل الاعمال الخاصة والمراد به في صار وطقق ما اشترى كافي من التلبس
والشيء في اخذ **قوله** وقد جعلت فلو في في سهل القلوب في
القاف الا بل الشار والاكلا رجح كورا بالضم الرجال والجار وتعلق
تعبير هو خير من غيره والماد انهم يضعفون في شدة خوفهم لا بعد
العلم من انهم حال الذي خوف من كذا عداهم لها **قوله** والتقصير
في التمس الغيابة والاصل فلهذا افرد عن الخفية والنفوذ وضوء
بعض العقول التسمية من اعتقاد والعقود وصفه باعتقاد
غير طاعة للعقود وقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن
انما في قوله العقول اختاروا القلوب والعقود واختاروا الشئ **قوله**
وقوله لا يستند في ذلك الاستدلال بالابه على عدم كونه الارض والار
الاية على كونهما اياهم من اجل من هذه انه في حدس وان كانت
الدلائل التي غير المرحض **قوله** جمع سواد كواه وقد يقال بالبر على
وقوله على ولا يخفى ان مكان تفسير الجاه هو عند قوله تعالى وكصيت السماء
قوله الممزوج بالراب اشارة الى ما علة الاطيار ان المالا في ذوالساعة
قوله او ابدع عطف على جعل والعجب الاول بلازم هذه الاشوية وهذا
بلازم من هذا المعنى **قوله** الشيعي في لا نور في قوله وجعل الاول مبتدأ

الشيء



التبعيض من التبعيض مع القلة ومبدا الثاني غاية الشا سبب بين
 الطرفين في الوسط أو الشا طاهر وكذا ان يحدد من ثم الثاني ما لا يقول
 ليكون بعض من ثم الاشارة الى ان نفس من ثم على المذهب ولا جله في الحق
 على مصدره فيه وصادره بعد اخلاله كمال الخرافات بالظن ان كثيرا منها لم يخرج عما
 الاثر بعد لان بعضها يخرج عما الاثر او الفوائد دون الطريقان سواء
 الاثر على ما من السراة ينبغي ان في معرفة الخرافات شاذ استنكا **قوله** واما
 فعمله لا الكفا في التبعيض والمبين في ما تقدم عليه مبنية كما في المثال الذي
 ذكره **قوله** لانه اذا ووجهه ثلثة حاصل الاول ان الجميع في الزمة التراد
 بها في محاوراتهم الكثرة والكلية في هذا الجمع ايضا وحاصل الثاني
 قيام جميع القلة مقام جميع الكثرة كالحجرات في الميزان لكون التكريرة والتكسر
 كالقرن ذكر الثلثة وحاصل المثال ان مبنية الجمع في اقسامها لا يشتر
 اما مع التبعيض بالام وكل من جميع الكثرة **قوله** متعلق باعباد وادكر وادكر
 اربعة وحاصل هذا ان ترتيب من ثم على مصونة لا الاما او اذا اثنى
 ربكم الذي خلقنا للعبادة منكم وامرهم بها فلا تشركوا به احد التكون جناتكم
 سنية على ما له واساس العبادات وهو توحيد سبحانه وحاصل الثاني انه
 من قبل ان ينفذ في كرمه وجنان من ثم سنية الاول والثاني وليس للعباد
 سببا في التوحيد بل هو سببا هو واساسها وفيد في تارة بان الغرض
 التبعيض على اساس التوحيد به وفسيد الشئ به على حله وانما على الاما
 قد وقع على الحق في الشرا كما قال تعالى ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر وحاشا

كما ترى **قوله** او بل هذا اذا الشا الوجه وتوجب ان يقال انه من ثم على
 قوله سبحانه لا تقولون لا المشاهدة بين العمل والوقت كما ذكره القوم ان ذلك
 انما يجوز اذا كان مع الرضى شاذ من المبنى بعد ان يكون الموقوف على
 يستلزم تبعية المعلقين الذين هم من جملة الخاطئين عن التوبة وبابها
 العسر على ما في صدره من رجوعه التوبة من جملة امرها وكثرة السباب
 والمواظبة اليها كما مر لا لا يشترط ان يعمل مع الاشياء الستة في كل شئ
 غير مشقة لكون المعنى فيها على حصول الوجود والعدم فاشبهت الاشياء
 هذا والى ذهب عليه ان حال التوبة على ما هو متصور وجاز ان الشا
 كما فعل المؤلف في ما في عمل عدم الاعذار في حقها لم يحصل قبلها وليس
 حملت على اول ما فيها كانت هو هو فلا يصح ان لا ان يراها الا انقار
 من الاعمال على ما في الكشف **قوله** او بالتحقق ان الامم والوجه فيكون
 مبتدأ من قبل الذي لا ينبغي فله درهم وقد يظن ان هذا الشا في المثال
 في الكشف والمؤلف بسطه وضح وليس يور عن التام ان كلام الكشف
 ينادي بعمل الذي خبر به من ثم المحذوف عما ان يكون المبنى من ثم علم من ثم
 الجملة او هو الذي نصبه لا جله التوحيد فلا يشترط له وهو على ما
 لا حاجة فيها الى تأويل الاشارة فيتم بالاجابة لمصلحة وعما خبر اول
 التخصيص المبتدأ من ثم الشرا ليس هو القافي في الخبر وقد كان على
 المؤلف ان يذكّر ايضا انه وجه من صنف للمعاري على ولا ادري ما
 الباحث على الاعراض عنه وبانظر من انه يوم ان كلام هذا هو

جعل

ومن ذلك عبارة القاضي البضاوي سئل عن الخط في حله ما ترى وهي ان قال
والتعليق فيه الجواز والمبالغة والتعليل بعد قولنا حكايته وقالوا لو كان اسم او
نعتا ما كنا في اصحاب السعير واغنى فوايدهم فصحنا لاصحاب السعير فوايدهم بيان
معنى التعليق في الجواز والمبالغة والتعليل فكذلك في الجواب اقوك الذي
لو قيل هذه العبارة ان قولنا وقالوا لو كان اسم او نعتا ما كنا في اصحاب
السعير معناه وانما علم ما كنا اذا خيل فيهم في الاتيان في دون من دلالته على
انهم ليسوا منهم بل هم داخلون معهم وليسوا من الاصحاب ولو كانوا منهم لقبل من
اصحاب السعير اذا تقرر هذا فاعلم انما لا يد صاحب الدار والمال مثلا ونحو ذلك
اذا كانا كما لا ذكره وتسلط عليه وتتم فائدة ونحو ذلك فاحل السعير لما زعم
له واقامهم فيه واختصاصهم كما نوا كما هم اصحابه وما الكوهر والخصوص به فاضيف
ذلك اليهم وجعلوا اصحابه مبالغة حكاه في قوله تعالى لم يكن على من امره عمل
بما يسمع ولم يتكلم ولم يعمل بما يرى مما هو مطلوب منه انما هو وابكر واعى لشاغلهم
فعل اهل هذه العلة نفى تسميتهم اصحاب السعير مبالغة ظهرت كعادته اذا تدبرت
هذا فنقول القاضي والتعليل فيه الجواز والمبالغة والتعليل معناه ان التعليق في
قولنا سئل لاصحاب السعير من ان الدعاء بالحق وقع على اصحاب السعير الذين
دخل فيهم من لو كان منهم باعتبار تسمية هذا الوصف بل كان دخلا فيهم وقد
صار هذا من جملة الاصحاب فغلبنا الدعاء واقع على الجميع مع تسميتهم كلهم باصحاب
السعير ولو لا اعتبار التعليق لم يكن دخلا تحت الدعاء سوى اصحاب السعير
المشهورين مع ان الدعاء عليهم وعلم ان دخل فيهم بل الداخلون هم السبب في تحقق
الدعاء وقوي به ظاهر في جفهم فوجب اعتبار التعليق في الكلام الاول
لما كان دالا على خروجهم من كونهم اصحابا منهم وكان ما بعد الدعاء بالحق دالا

بقية السبب على كونهم منهم كان بحسب الظاهر الكلام الاخرين في الاول فاذا حمل
على التعليق في هذا الاشكال ويمكن ان يقال في رفع الاشكال ان قولنا ما كنا في اصحاب
السعير بحسب اعتقادهم وقطع انفسهم بالخروج عنهم والنزول عن مرتبتهم او تسميتهم انهم
ليسوا من اهل هذه المرتبة وقوله تعالى فصحنا لاصحاب السعير وعليهم انهم من علمه
اصحابه لان بابا التعليق ولا انهم خارجون عنهم ودخلون في جملتهم او هذا لان
في الاتيان في كونهم منهم ومعنى ما كنا في عدادهم ونحوه فلا تعليق ايضا وانما علم
ووجهه الجواز انما بعد اعتبار التعليق صاروا من اهل العلم فصحنا
لهم ولا اصحاب السعير او فسحق لهم ولمن دخلوا معهم او فهم ونحو ذلك ونحو
المبالغة يظهر مما ذكرته فانهم لما فهم السعير شدة تكسبهم وطول شعورهم فيكونوا
جميعا كما هم اصحابه والمحتصين به والمقرنون فيه فاضيفوا اليهم وجعلوا اصحابا
مبالغة لشدة ما سببتهم بذلك ونظم به سواي في ذلك من كان اولي من اصحابه
ومن نخل فيهم فصار الداخل معهم من الاصحاب مبالغة وان لم يكن حصل التماس
كونه صاحبائهم فقد حصل من التعليق هذه المبالغة مع حصول اصل المبالغة
ووجهه التعليق ان قد تقرر ان التعليق على المشتق شعر بالعلية في هذا
التعليق يحل جعلهم جميعا اصحاب السعير والدعاء عليهم جميعا بالحق فالتعليل بان ذلك
يستحقون لكونهم اصحاب السعير فلو قيل فسحق الجميع اولهم ولمن دخلوا فيهم ونحو ذلك
لزم شعر بالتعليل فقد حصل من هذا التعليق الجواز والمبالغة والتعليل وقيل
في وجهه اخرى في الاتيان بالظاهر دون المخبر والعدول عن مقتضى الظاهر احدها
ان لو ادعى الغير فقبل فسحق لهم لكان الدعاء على المخبر عنهم الداخلين في جملتهم اصحاب
اصحاب السعير ففقط بخلاف الاتيان بالظاهر فان الدعاء على الجميع الجميع الثاني
ان لو قيل فسحق لهم بعد الاعتراف بالدين لم يخبر المراد تسمية الدعاء بالحق وتزويج

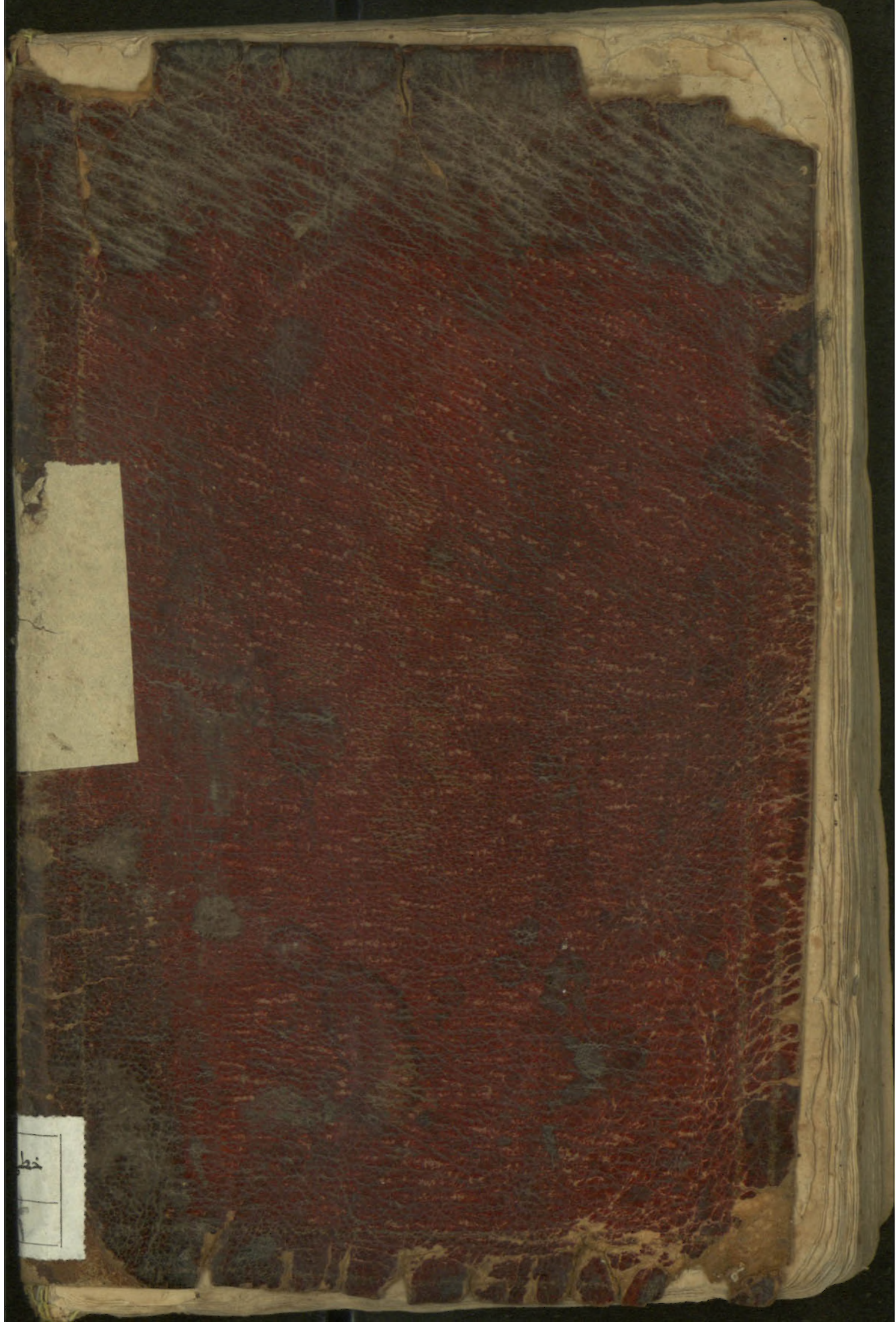
الاعتراف بالذنب كما اذا قيل اعترف فيك بدينه فاجبه فاني بالطاهر لئلا يوهى
 انه بحسب الظاهر يدعى المراءى متفرج عليه من المناسب للدعا للمعترف للعلم
 او السكون عنه الثالث انه اذا قيل مثلاً قاتل الدريد ولا وكان ظالمًا في الواقع
 انك من سمع بذلك لم يعلم بحالته حتى انه ربما وقع الاذكار من يعلم ذلك من حيث ان
 الدعاء حجة عما يقتضيه اذا قال قاتل الدريد الظالم فان القاتل قد اتى بما يرفع ذلك
 فكان انى برهان ما يقوله والاية من القبول لو دخل السامع عما تقدم الاعتراف بالذنب
 مع قسط وهذا وجه غير تقدم من قاعدة كونه التعليل على المشتق مشغول بالعلم
 تقدير الراجح ان في الدعاء على اصحاب السيرة بالطاهر المذكور دعوى الحضر معاذ كذا
 تنبيهها وايضا لما كحل قادر على ان لا يكون منهم ليس في الايمان بالخير والادب
 اعلم وليس هذا تفسير او اولا ولا لائلا بل بيان انما يظهر من فصاحة القرآن وبلاغته
 واعجازه واحكامه سبيل اللجاء لقصد التوضيح كما قد دخل

من كتاب
 في بيان
 ما في
 قوله

من كتاب
 في بيان
 ما في
 قوله

من كتاب
 في بيان
 ما في
 قوله





خط